بسم الله الرحمن الرحيم

جـــــــــامعة اليرموك
كـــــــــــليّة الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

الإمام الشوكاني نحويّا من خلال تفسيره فتح القدير

Al-Shawkani as a Grammarian Through his Fathul Qadeer

إعداد الطالب

ماجد شتيوي دخيل الله القريات

2005200018

إشراف الأستاذ الدكتور

حنا جميل حداد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة والنحو

2009/2008م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إعداد الطالب

ماجد شتيوي دخيل الله القريات
2005200018

ماجستير اللغة العربية و آدابها، جامعة آل البيت2003م

بكالوريوس معلم مجال لغة عربية، جامعة اليرموك1997م

إشراف الأستاذ الدكتور

حنا جميل حداد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة والنحو

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / / 2009

لجنة المناقشة : توقيعات أعضاء اللجنة

أ- أ.د. حنا جميل حداد .....مشرفا و رئيسا.....

ب- أ.د. محمد حسن عواد.....عضوا.....

ج- أ.د سمير شريف استيتيه.....عضوا.....

د-أ.د يحيى عطية عبابنة.....عضوا.....

هـ-أ.د رسلان أحمد بني ياسين.....عضوا.....

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى روح والدتي الطاهرة التي استقيت

منها الروح العالية حيّة و ميتة

....

إلى والدي الحبيب ...

إلى أخي و قرة عيني المحامي خالد...

إلى زوجتي الغالية....

أهدي هذا البحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

أتوجه بعظيم الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف على هذا البحث الدكتور حنا جميل حداد الذي لم يبخل عليّ بوقته وفكره وجهده ومكتبته 000

كما أ توجه بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا البحث 000

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الـفـهـرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
الفهرس	هـ
الملخص بالعربية	ط
المقدمة	1
التمهيد	3
الإمام الشوكاني	7
الفصل الأول: الفكر النحوي عند الشوكاني	20
المبحث الأول : مذهبه النحوي	21
المبحث الثاني : مصادر ثقافته النحوية واللغوية	34
المبحث الثالث : أصول النحو عند الشوكاني	40
المطلب الأول :السماع	43
المطلب الثاني : القياس	64
المطلب الثالث : الإجماع	79
المطلب الرابع : الاستصحاب	85
الفصل الثاني : الآراء النحوية والصرفية في فتح القدير	89
المبحث الأول : الآراء التي تابع فيها علماء العربية	92
المطلب الأول : الآراء التي تابع فيها جمهور البصريين	93
الفرع الأول : القضايا النحوية	93
أولاـ المرفوعات	94
أـ المبتدأ مرفوع بالابتداء	94
بـ ـ الواقع بعد (لولا)مرفوع بالابتداء	96
ثانياـ المنصوبات	99
أ ـ لا يقع الماضي حالا إلا بتقدير (قد)	99
ب ـ المنصوب في باب كان خبر لها	102
ج ـ جواز تقديم خبر(ليس) عليها	105

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاـ المجرورات	107
إضافة الشيء إلى نفسه	107
رابعا ـ التوابع	110
العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل تمام خبرها	110
العطف على الضمير المرفوع	113
خامسا ـ في عمل الأداة	116
(إنّ) المخففة إعمالها وإهمالها	116
الفرع الثاني : القضايا الصرفية	119
أولا ـ في الاشتقاق	120
أ ـ اشتقاق (اسم)	120
ب ـ اشتقاق لفظ (الناس)	122
ثانيا ـ في الوزن الصرفي	124
وزن (هيّن)	124
ثالثا ـ في الأداة	124
أ ـ وقوع (إن) الشرطية بمعنى (إذ)	124
ب ـ الضمير في (إياك) وأخواتها	126
ج ـ نعم و بئس فعلان لا اسمان	127
المطلب الثاني : الآراء التي تابع فيها جمهور الكوفيين	130
الفرع الأول : العطف على الضمير المجرور	130
الفرع الثاني : مجيء (إلاّ) بمعنى الواو	133
المبحث الثاني : الآراء التي خالف فيها علماء العربية	134
المطلب الأول : مخالفته سيبويه	135
الفرع الأول : الممنوع من الصرف	135
الفرع الثاني: معنى اللام الواقعة بعد الإرادة	137
المطلب الثاني : مخالفته الكسائي	140
الفرع الأول : توجيه (سبحان)	140
الفرع الثاني : الكاف في (أرأيتكم)	144
المطلب الثالث : مخالفته الفراء	148
الفرع الأول : ضمير الشأن	148

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفرع الثاني : مفرد الآصال	150
المطلب الرابع : مخالفته الأخفش الأوسط	152
الفرع الأول : معنى (من)	152
الفرع الثاني : الواو الواقعة بعد همزة الاستفهام	155
المطلب الخامس : مخالفته المبرد	157
الفرع الأول : وصف(اللهم)	157
الفرع الثاني :الكاف اسما	158
المطلب السادس : مخالفته الزمخشري	161
الفرع الأول : توجيه مقام (إبراهيم)	161
الفرع الثاني : موقع المصدر المؤول (أن اعبدوا)	163
الفصل الثالث : القراءات في فتح القدير	166
توطئة	167
المبحث الأول : موقف الإمام الشوكاني من القراءات	174
المطلب الأول : موقفه من القراءات المتواترة	174
المطلب الثاني : عدم نسبة القراءة	176
المطلب الثالث : توجيهه للقراءات وعرض آراء النحاة	177
المطلب الرابع : ربط التوجيه النحوي للقراءة بالمعنى	179
المبحث الثاني : مذهبه في الاختيار	181
المطلب الأول : الأسس التي استند إليها الإمام الشوكاني في اختياراته	182
الفرع الأول : قوة الإعراب والمعنى	182
الفرع الثاني : رد القراءة المخالفة للنحو وعدم القياس على ضرورة الشعر	183
الفرع الثالث: تضعيف القراءة المخالفة للقياس	184
المبحث الثالث: التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات في (فتح القدير)	186
المطلب الأول : التوجيهات النحوية	186
الفرع الأول : المرفوعات	186
أولا ــ الفاعل	186
ثانيا ــ نائب الفاعل	187
ثالثا ــ المبتدأ والخبر	189
رابعا ــ ما أصله المبتدأ والخبر	191

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفرع الثاني : المنصوبات	197
أولا: المفعول المطلق	197
ثانيا: المنادى	202
ثالثا : الاختصاص	204
رابعا : الاشتغال	206
خامسا : المفعول له	208
سادسا : المفعول فيه	210
سابعا : الحال	213
الفرع الثالث : المجرورات	216
أولا ــ المجرور بحرف جر	216
ثانيا ــ المجرور بالإضافة	218
الفرع الرابع : التوابع	223
أولا ــ النعت	223
ثانيا ــ العطف	225
المطلب الثاني : التوجيهات الصرفية	227
الفرع الأول : في المصدر	227
الفرع الثاني : في المشتق	228
الفرع الثالث : في الإعلال	229
الفرع الرابع : في الإدغام	231
الخاتمة	233
فهرست الآيات	236
فهرست الشعر	255
فهرست الرجز	258
المراجع	259
الملخص باللغة الانجليزية	260

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص باللغة العربية

يتكون هذا البحث من مقدمة و تمهيد و ثلاثة فصول و خاتمة ، عرض الباحث في المقدمة أهداف الدراسة و المنهج الذي سيسلكه الباحث لتحقيق هذه الأهداف، كما تكلم فيها على فصول البحث و أقسامه ،و أما التمهيد فقد عرض فيه لحياة الإمام الشوكاني و ما يتصل بذلك من بيان لشيوخه و تلاميذه و مؤلفاته.

وتناول الفصل الأول الفكر النحوي عند الإمام الشوكاني ، و ما يتصل بذلك من بيان لمذهبه النحويّ ، و مصادر ثقافته، و أصول النحو عنده، كالسماع و الإجماع و القياس و الاستصحاب، جاعلا ذلك في ثلاثة مباحث .

ويعرض الفصل الثاني إلى الآراء النحوية و الصرفية في (فتح القدير)، و قد جعله الباحث في مبحثين : الأول تناول فيه الآراء النحوية و الصرفية التي تابع فيها الإمام الشوكاني علماء العربية، و الثاني تحدث فيه عن الآراء التي خالف فيها علماء العربية.

و في الفصل الثالث تناول الباحث القراءات القرآنية في فتح القدير جاعلا إيّاها في ثلاثة مباحث ، المبحث الأول عرض فيه لموقف الإمام الشوكاني من القراءات، و في المبحث الثاني عرض لمذهب الشوكاني في الاختيار، و أمّا المبحث الثالث فقد عرض لتوجيه القراءات نحويّا و صرفيّا.

ثم خلص الباحث إلى الخاتمة، و فيها عرض لنتائج البحث و التوصيات، يليها ثبت بمصادر البحث و مراجعه، ثم ملخص البحث باللغة الإنجليزية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين وبعد؛ فقد استند علماء التفسير عامة إلى علوم اللغة لتجلية المعاني الواردة في كتاب الله العزيز، وبيان الأحكام الشرعية وتقريرها.

غير أن مناهج المفسرين لم تكن على سمت واحد فيما يتعلق بتوظيف علم النحو في الكشف عن وجوه المعاني التي تحملها الآيات الكريمة .

لقد كان لثقافة المفسر واتجاهه الفكري أثر في المنهج الذي يتبناه في معالجة الآيات وتفسيرها، فمنهم من اتجه اتجاه لغويا صرفا، كأبي حيان في البحر المحيط ، ومنهم من جعل تبيان العقائد وكشفها غايته الأولى كالرازي مثلا، وفريق آخر نظر إلى اللغة كأداة يستعين بها في تبيان المعاني والأحكام بوصفها علما من علوم الآلة، فلم يهمل الجانب اللغوي كل الإهمال، ولم يغرق في عرض مسائل النحو والصرف فينصرف عن الغاية التي ينبغي أن يحققها التفسير .

والشوكاني واحد من العلماء الذين اتخذوا منهجا وسطا ، فلم يغرق في عرض مسائل اللغة والنحو على حساب الجوانب الأخرى المتعلقة بتفسير الآيات ، كما أنه لم يغفل ما تدعو الضرورة إليه للكشف عن معاني الآيات وما تضمنته من أحكام .

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يكشف عن الفكر النحوي لشخصية كان لها أثر كبير في خدمة الدين الإسلامي بما تركته من مؤلفات غنيت بها المكتبة الإسلامية والعربية ، كما أنه يستمد أهميته من أهمية كتاب (فتح القدير) موضوع الدراسة الذي تناول آي القرآن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكريم بالشرح والتبيين ، فضلا عن تقديمه صورة لتوظيف المادة النحوية والصرفية في خدمة المعاني وتبيينها في كتاب الله العزيز .

و لعل غزارة المادة النحوية التي اشتمل عليها هذا السفر العظيم، و توظيفها في توجيه المعنى من الأسباب التي دعت الباحث إلى اختيار هذا الموضوع، فضلا عن اتصال هذه الدراسة بكتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه.

وقد سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن الفكر النحوي عند الإمام الشوكاني في تفسيره الموسوم بـ (فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير) ، كما بينت موقف الإمام الشوكاني من قضايا النحو والصرف وكيفية توظيفه لها في اختيار المعنى الذي يغلب على ظنه أنه الصواب .

و تحقيقا لتلك الغاية فقد سلك الباحث سبيل المنهج الوصفي التحليلي في عرض القضايا النحوية والصرفية ومناقشتها وتحليلها ، ومعرفة موقف الشوكاني منها. و قد اقتضت طبيعة هذا الموضوع تقسيمه إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

أما التمهيد ففيه ملخص لحياة الإمام الشوكاني ونسبه وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ، ومذهبه العقدي ، كما عرّف فيه بكتاب (فتح القدير) موضوع الدراسة ، وأما الفصل الأول فتضمن الفكر النحوي عند الإمام الشوكاني، وناقش الفصل الثاني القضايا النحوية والصرفية في (فتح القدير) ، وخصص الفصل الثالث للقراءات القرآنية وكيفية توجيه الإمام الشوكاني لها ، وتضمنت الخاتمة خلاصة الدراسة والتوصيات ، يليها ثبت المصادر و المراجع.

و ما قدمته في هذه الدراسة هو جهد المقل غير أني بذلت فيه ما بذلت وفق الوسع و الطاقة، فإن كنت قد أصبت فبفضل الله و حوله و طوله، و إن كانت الأخرى فهي الدليل على افتقار المخلوق الضعيف إلى خالقه الغنيّ القويّ المدبّر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمهيد:

ظهر في ظل الحضارة الإسلامية الكثير من العلماء الذين خدموا الإنسانية، وقدموا الكثير لها؛ فبقيت أسماؤهم عالقة في الذهن تتناقلها الأجيال جيلا بعد جيل، مستفيدة من الثروة العلمية التي خلفها هؤلاء العلماء. ومن هؤلاء العلماء الذين سجل التاريخ أسماءهم، وحفظت لنا المكتبة العربية عددا من مؤلفاتهم، الإمام محمد بن علي الشوكاني الذي سيخصه هذا البحث بوقفة قصيرة عن حياته وعلمه.

وليست هذه الدراسة هي الدراسة الأولى التي تتناول الإمام الشوكاني، بل ثمة العديد من الدراسات التي عُنيت به، وكانت كل دراسة تضيء جانبا من جوانب الفكر عنده، وتختص بعلم من العلوم التي أبدع فيها.

وتحقيقا للفائدة فقد ارتأى الباحث أن يقدم ثبتا بأبرز الكتب و الدراسات التي عنيت بالإمام الشوكاني مرتبة هجائيّاً، وفق أسماء مؤلفيها:

١) إبراهيم إبراهيم هلال، الإمام الشوكاني والاجتهاد والتقليد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩.

٢) إبراهيم توفيق الديب، الشوكاني مفسرا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية أصول الدين، الأزهر، ١٩٧٧ م. [١]

---

١) ذكر هذه الرسالة وقدّم ملخصا حول مضمونها د. الشرجي: عبد الغني قاسم، في كتابه: الإمام الشوكاني حياته وفكره، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٨، ص ٢٨. وهذا الكتاب في الأصل رسالة دكتوراه للشرجي بعنوان (الآراء التربوية عند الإمام الشوكاني) قدمت في جامعة صنعاء،١٩٨٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣) أحمد بن عبد الله المقري، الإمام الشوكاني وإيراده للقراءات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، القرآن الكريم، القراءات، ١٤٠٥ هـ.

٤) أحمد محمد العلمي،" الإمام الشوكاني محدثاً "، رسالة ماجستير منشورة،دار ابن حزم،بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

٥) حسين العمري، الإمام الشوكاني رائد عصره دراسة في فقهه وفكره، دار الفكر – دمشق، ودار الفكر المعاصر – بيروت، ١٩٩٠ م.

٦) حليمة بوكروتشة، معالم تجديد المنهج الفقهي (أنموذج الشوكاني)، ١٩٩٨ م.

٧) خالد بن إبراهيم بن عبد الله الدبيان، له رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان: "قضايا العقيدة عند الإمام الشوكاني "، جامعة الملك سعود، ١٤١٢هـ.

٨) زياد علي " من ليبيا " له رسالة دكتوراه منشورة بعنوان:" الفكر السياسي والقانوني عند محمد بن علي الشوكاني "، دار النسيم، بيروت، ١٩٩٩م.

٩) سمير حسين، له رسالة دكتوراه بعنوان: " الشوكاني ومنهجه في الفقه الإسلامي من خلال كتابه السيل الجرار ".

١٠) شعبان محمد إسماعيل، الإمام الشوكاني ومنهجه في أصول الفقه، دار الثقافة، الدوحة، ١٩٨٩ م.

١١) صالح بن عبد الله الظبياني، له رسالة دكتوراه بعنوان: " اختيارات الإمام الشوكاني الفقهية من خلال كتابيه نيل الأوطار والسيل الجرار "، المعهد العالي للقضاء، السعودية، ١٤١١هـ.

١٢) عبد السلام مصطفى أبوالمعا طي، الإمام الشوكاني وجهوده في الحديث، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، ١٩٧٩م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٣) عبد الغني الشرجي، الإمام الشوكاني حياته وفكره، رسالة دكتوراه منشورة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٨ م.

١٤) عبد الله نومسوك، منهج الإمام الشوكاني في العقيدة. وهي في الأصل رسالة علمية قدمت لنيل درجة الدكتوراه، أشرف عليها د/ علي بن محمد ناصر فقيهي، ونوقشت بتاريخ: ١٤١٢/١٢/٢٩.

١٥) محمد حسن الغماري، الإمام الشوكاني مفسرا، رسالة دكتوراه منشورة ،دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨١ م

هذه جملة من الدراسات التي استطاع الباحث إحصاءها، ولا يزعم أن هذه هي كل الدراسات التي تناولت الإمام الشوكاني، إنما هذا ما أدّاه اجتهاده إليه، فإن كان ثمة غير ما ذكر- وربما يكون - فالكمال كل الكمال لله وحده لا شريك له.

ولم تختص أية دراسة من الدراسات السابقة في الجانب النحوي أو الصرفي عند الإمام الشوكاني، إنما هي دراسات عنيت بالجوانب الفقهيّة والعقديّة والتربويّة؛ فجاءت هذه الرسالة لتعالج قضايا النحو والصرف في تفسيره (فتح القدير).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإمام الشوكاني (١١٧٣ – ١٢٥٠) هـ:

اسمه ونسبه:

هو محمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكاني، ولد نهار يوم الاثنين الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ثلاث وسبعين ومائة وألف" في محلة يقال لها (هجرة شوكان) من بلاد اليمن[1].

نشأته العلمية وشيوخه:

نشأ الإمام الشوكاني نشأة علمية؛ إذ تربى في أسرة يمانية قحطانية ذات علم وأدب وزعامة، فقد كان أبوه عالما ومفتيا وقاضيا ومدرسا في صنعاء، وكان جده المعروف بالدعّام من زعماء اليمن ورؤسائه، وفضلا عن ذلك فإن هجرة شوكان مسقط رأس الإمام معروفة بكثرة علمائها، وصلاحهم وتقواهم، يقول الشوكاني في ترجمته لوالده عن هذه القرية: " وهذه الهجرة معمورة بأهل الفضل والصلاح والدين من قديم الزمان، لا يخلو وجود عالم منهم في كل

---

١) الشوكاني:محمد بن علي،البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، دار المعرفة، بيروت، د. ت، ٢١٤/٢.وتنظر ترجمته في: الجعدي:عمر بن علي بن سمرة، طبقات فقهاء اليمن، تحق: فؤاد سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨١م، ص٢٢، و القنوجي: أبو الطيب محمد صديق حسن، أبجد العلوم، تحق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨، ٣/ ٢٠١، والكتاني: محمد بن جعفر، الرسالة المستطرفة، تحق: محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٤ ، ١٩٨٦، ص١١٤، وزبَارة: محمد بن محمد اليمني، نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر من هجرة سيد البشر،تحق الشيخين عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١٩٩٨،١م، ٣٤٤/٢، والكتاني: عبد الحي بن عبد الكبير، فهرس الفهارس، تحق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط٢،١٩٨٢م، ٢ /١٠٨٢ ، والبغدادي: إسماعيل باشا، هديّة العارفين، مكتبة المثنّى، بغداد،١٩٥١م، ص ٣٦٥، وإيضاح المكنون،(د.ت) ١/ ١١، ١٥، ٢٠، ٥٨، والزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط٩، ١٩٩٠م ، ٦ / ٢٩٨ ، ود. كحالة: عمر رضا معجم المؤلفين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٣م، ١١ /٥٣، ود. الشرجي، الشوكاني حياته وفكره، ص٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

زمن، ولكنه يكون تارة في بعض البطون، وتارة في بطن أخرى... وكان فيهم إذ ذاك علمـــاء وفضلاء يعرفون في سائر البلاد الخولانيّة بالقضاة "[1] .

وقد أفاد من علماء عصره، وتتلمذ على أيدي بعضهم. وقد ذكر أنه:" حفظ الأزهـــار للإمام المهدي، ومختصر الفرائض للعصيفريّ، والملحة للحريري، والكافية والشافية لابـــن الحاجب، والتهذيب للتفتازانيّ ، والتلخيص للقزوينيّ، والغاية لابن الإمام، وبعض مختـــصر المنتهى لابن الحاجب، ومنظومة الجزريّ، ومنظومة الجزار في العـــروض، وآداب البحـــث للعضدي، ورسالة الوضع له أيضا. وكان حفظه لهذه المختصرات قبل الشروع فـــي الطلـــب وبعضها بعد ذلك "[2].

وكان الإمام محبا لقراءة كتب التاريخ والأدب كثير العكوف عليها والاشتغال بهـــا، إلى جانب حفظه للقرآن الكريم وما يتصل به من علوم[3]. وقد ذكر الإمام الشوكاني مروياتـــه في كتابه (إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر) [4] بقوله:" وقد جمعت في هذا المختصر كل ما يثبت لي روايته بإسناد متصل بمصنفه، سواء أكان من كتب الأئمة من آل البيت – رضي الله عنهم –، أم من كتب غيرهم من سائر الطوائف الإسلامية – رحمهم الله – في جميع فنون العلـــم، وصارت الأسانيد المتصلة لمعاهد العلوم كالإسوار لمعاصم المعارف، يرويها الأكـــابر عـــن

---

١) الشوكاني، البدر الطالع، ٤٨١/١.

٢) الشوكاني، البدر الطالع، ٢١٥/٢ – ٢٢٥.

٣) ينظر : سركيس: يوسف إليان، معجم المطبوعات العربية ، مطبعة سركيس، مـــصر، ١٣٤٦ هـــــ، ١١٦٠/٢.

٤) طبع في الهند، سنة ١٩١٠، ثم أعيد طبعه في دار ابن حزم في بيروت، بتحقيق خليل السبيعي، عام ١٤٢٠هـــ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأكابر، ويحفظونها في صدورهم، لا في صدور الدفاتر "[1]. وقد أحصى الدكتور عبد الغنـــي الشرجي مرويات الإمام بالإجازة فوجدها تقارب ثلاثة وتسعين وثلاثمائة مؤلّف في مختلـــف العلوم ومذاهب الإسلام[2].

وقد تتلمذ الشوكاني على أيدي كثير من العلماء، لعل أشهرهم:[3]

١- والده: علي بن محمد بن عبدالله بن الحسن الشوكاني المتوفى سنة ١٢١١هـــ.

٢- أحمد بن عامر الحدائي (١١٢٧ــ ١١٩٧هـــ).

٣- أحمد بن محمد الحرازي (١١٥٨ - ١٢٢٧هـــ)

٤ــ إسماعيل بن الحسن المهدي بن أحمد (١١٢٠ــ ١٢٠٦ هـــ).

٥ــ الحسن بن إسماعيل المغربي (١١٤٠ــ ١٢٠٨هـــ).

٦ــ صديق علي المزجاجي الحنفي (١١٥٠ه - ١٢٠٩هـــ).

٧ــ عبد الرحمن بن حسن الأكوع (١١٣٥ــ ١٢٠٧هـــ).

٨ــ عبد الرحمن بن قاسم المداني (١١٢١ــ ١٢١١هـــ).

٩- عبد القادر بن أحمد شرف الدين الكوكباني (١١٣٥هـــ - ١٢٠٧هـــ).

١٠ــ عبد الله بن إسماعيل النهمي (١١٥٠- ١٢٢٨هـــ).

---

١) الشوكاني: محمد بن علي، إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر, تحق: خليل السبيعي, دار ابن حـــزم, بيـــروت، ١٤٢٠هـــ , ص ٥٦.

٢) د. الشرجي، الإمام الشوكاني حياته وفكره، ص ١٦٣.

٣) ينظر: الشوكاني، البدر الطالع ١/٥٤،٢١٠،١٩٥،١٤٥، ٣٧٨، ٣٨٤، ٤٥٨، و قطر الولي على حديث الولي، تحق د إبراهيم هلال، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٦م، ص١٤ ،٤٢ (مقدمة المحقق)، وفتح القدير، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، تحق: عبد الرزاق المهدي، ١٩٩٨م، (مقدمة المحقق)،ص٢٣، وزبارة، نيل الوطر، ١/٣١٥، ٣١٦، ٤٥٧، ٢/٢٨، ٤٣، ٥٤، ٩٢، ٩٤، ١٣٦، ١٩٤، ١٩٩، ٢٢٤، ٤٥٦، ٤٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١ــ عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسن بن علي (١١٦٥ ــ ١٢١٠هـ).

١٢ــ علي بن إبراهيم بن أحمد بن عامر (١١٤٠- ١٢٠٧هـ).

١٣ــ علي بن هادي عرهب (١١٦٤ ــ ١٢٣٦هـ).

١٤ــ القاسم بن يحيى الخولاني (١١٦٢ــ ١٢٠٩هـ).

١٥ــ هادي بن حسن القارني (١١٦٤ - ١٢٤٧هـ).

١٦ــ يحيى بن محمد الحوثي (١١٦٠ــ ١٢٤٧هـ) .

١٧ــ يوسف بن محمد بن علاءالدين المزجاجي (١١٤٠ــ ١٢١٣هـ).

وقد تأثر بفكر عدد من العلماء في مشارق الأرض ومغاربها، ممن كانوا في زمانه أوالمتقدمين عليه، كالعلامة محمد بن إبراهيم الوزير (ت ١١٨٢هـ)، والعلامة محمد بن إسماعيل الأمير (ت ١١٨٢هـ)، والعلامة الحسن بن مهدي المقبلي (ت ١١٠٨هـ)، والحسين أحمد الجلال (ت ٨٠٤ هـ)، والإمام الظاهري ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، وشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ).

إنّ أسرة الشوكاني التي تبجل العلم والبيئة العلمية التي شبّ فيها، كان لهما الأثر الكبير في نبوغه، وتبحره في كثير من العلوم الشرعية واللغوية آنذاك وغيرها، حتى وصفه بعض من ترجم له بقوله:" مفسر محدث، فقيه أصولي، مؤرخ، أديب نحوي، منطقي متكلم حكيم، صارت تصانيفه في البلاد في حياته وانتفع الناس بها بعد وفاته "[1]؛ وقد طارت شهرة الشوكاني في الآفاق، وأمّه الطالبون من كل حدب وصوب، وصار إماما لا يشق له غبار. وقال أحد تلاميذه عن علمه وشهرته:" وبلغت به المعارف إلى أن أذعن له كل طالب للعلم

---

١) كحالة، معجم المؤلفين ٥٣/١١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

عارف، فصار رأسا في الانتقاد، وعينا يستضيء بها النقاد، مجليا، أمّ مقامه الأساتذة، علما خافقا في المحافل، أخباريّا، فقيها يعرف الحجة، شاعرا، ناقدا "[1].

وقد انماز الإمام عمن عاصره من العلماء بميزات لم تتحصل لغيره، منها سعة الاطلاع وكثرة تلاميذه ومؤلفاته، يشهد له قول عبد الرحمن الأهدل: " إن المذكور (أي الشوكاني) من أخص الآخذين عن شيخنا الإمام عبد القادر، وقد منح الله هذا الإمام ثلاثة أمور لا أعلم أنها في هذا الزمن الأخير جمعت لغيره: الأول سعة التبحر في العلوم على اختلاف أجناسها وأنواعها، الثاني: كثرة التلاميذ المحققين أولي الأفهام الخارقة...الثالث: سعة التآليف المحررة، ثم عدد معظمها... "[2]. هذه شهادة واحد من أقرانه، وترب من أترابه جمعتْهُما حلقة شيخهما الإمام عبد القادر.

تلاميذه:

إن المعرفة الموسوعية ، والعلم الغزير الذي انتهى إلى الإمام الشوكاني، وما تحصل له بالنقل والعقل كل ذلك جعل للإمام الكثير من الطلبة الذين لازموه، وأخذوا عنه، وقد ذكر عبد الغني الشرجي اثنين وتسعين تلميذا للإمام[3] ، ومن هؤلاء التلاميذ[4]:

١- أحمد بن حسين الوزان الصنعاني[5] (١١٨٦ – ١٢٣٨ هـ).

---

١) من كتاب (درر نحور الحور العين) لجحّاف في ترجمته للشوكاني، حقق هذه الترجمة الدكتور العمري: حسين بن عبد الله، ونشرها في كتابه: الإمام الشوكاني رائد عصره، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٠، ط١،ص ٤٢٣.

٢) الكتاني، فهرس الفهارس، ٢ / ١٠٨٧.

٣) د. الشرجي ، الإمام الشوكاني حياته وفكره ، ص ٢٣٨ – ٢٦٥.

٤) ينظر: الشوكاني، قطر الولي (مقدمة المحقق) ص ٤٢ وما بعد، ود. الغماري: محمد حسن، الإمام الشوكاني مفسرا، دار الشروق،.جدة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨١ م، ص ٧١-٨٤.

٥) ينظر: الشوكاني، البدر الطالع،١/٥٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- أحمد بن محمد بن حسين بن حسين بن علي بن حسن ابن الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم[١]. (١١٥٠ــ ١٢٢٣ هـ) .

٣- علي بن أحمد هاجر الصنعاني[٢] (١١٨٠- ١٢٣٥ هـ).

٤- محمد بن أحمد السودي[٣](١١٧٨ - ١٢٣٦)

٥- محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد مشحم الصعدي[٤] (١١٨١- ١٢٢٣ هـ).

مناقبه وصفاته الخُلُقيّة:

كان الإمام دمث الأخلاق، لين الجانب، نقيّ السريرة، عذب المنطق، ذكيّا ألمعيا، عفيف الإزار، مترفعا عن الشبهات، قنوعا راضيا بالقليل، مبسوط اليد، رحيما بالضعفاء؛ مما دفع بعضا من تلاميذه، إلى تصنيف مؤلفات في فضائله وصفاته، كالعلامة إبراهيم بن عبدالله الحوثي، والعلامة محمد بن محمد الديلمي، والقاضي العلامة محمد بن حسن الشجني الذماري، الذي ألف في مناقب الإمام كتاباً سماه: " التقصار في جيد زمن علامة الأمصار"[٥].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

١) ينظر: السابق،١/١١٣.
٢) ينظر: السابق: ١/٤٢٦.
٣) ينظر: السابق: ٢/١٠٢.
٤) ينظر: السابق: ٢/١٠٣.
٥) القنوجي، أبجد العلوم، ٣ / ٢٠٦ – ٢٠٧.

وقد كانت معيشة الإمام عندما كان تلميذا يسيرة جدا؛ إذ كان يعتمد على ما يوفره له والده من مال، غير أنه بعد أن تولى القضاء أصبح ميسور الحال، وافر المال، يعيش عيشا رغدا.

وكان " الشوكاني " باراً بشيوخه وتلاميذه،ذاكرا فضائلهم، ساترا لعيوبهم، ييسر على المعسر، ويعين المظلوم منهم، ويمد يده لهم بالعون والمساعدة [1].

مؤلَّفاته:

لم يترك الإمام علما من علوم الدين إلا وتعلق منه بسبب؛ وبلغ به الغاية من التوليف فيه، فكثرت تصانيفه، وتشعبت مسالكها في فنون شتى. وقد أحصى الباحث اليمني عبد الغني قاسم الشرجي مؤلفات الإمام، فوجدها ثمانية وسبعين ومائتي مؤلف بين مطبوع ومخطوط[2] وسأكتفي هنا بذكر أهمها مقتصرا على المطبوع منها:

١. " إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر ": طبعة حيدر آباد ١٣٢٨.

٢. " إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ": طبعة السعادة، سنة ١٣٢٧ هـ، والطبعة المنيرية، سنة ١٣٤٧ هـ، وطبعة البابي الحلبي، سنة ١٣٥٦ هـ، وطبعة دار السلام بمصر بعناية الدكتور شعبان محمد إسماعيل، سنة ١٤١٨ هـ دار المعرفة، بيروت.[3]

٣. أدب الطلب ومنتهى الأرب، مركز الدراسات اليمنية، صنعاء، ١٤٠٠ هـ

---

١) ينظر: د. العمري، الإمام الشوكاني رائد عصره، ص ٣١.

٢) ينظر: د. الشرجي، الإمام الشوكاني حياته وفكره ، ص ١٩٤.

٣) ينظر : د. نومسوك: عبد الله ، منهج الإمام الشوكاني في العقيدة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٤ م، ١/١٠١ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٤. " البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع ":طبعة دار المعرفة، بيروت، لبنان (د. ت).

٥. " تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت).

٦. " الدَّراري المضيَّه في شرح الدُّرر البهيَّة" .: طبعة مصر الحرة، سنة ١٣٤٧ هـ، وطبعة مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة (د. ت).

٧. "الدُّرر البهيَّة " – متن في الفقه –، طبعة مصر الحرة ١٣٤٧ هـ،

٨. " السَّيل الجرَّار المتدفِّق على حدائق الأزهار ": طبعة دار الكتب العلمية، بيروت،بعناية محمود إبراهيم زايد، ١٤٠٥ هـ.

٩. " در السحابة في مناقب القرابة والصحابة، طبعة دار الفكر، دمشق بعناية الدكتور حسين العمري، ١٩٨٥ م.

١٠. " ديوان الشوكاني (أسلاك الجوهر) ": طبعة دار الفكر، ط ٢، دمشق، بعناية حسين العمري، ١٩٨٦م

١١. " ذكريات الشوكاني ": طبعة دار العودة، بيروت، ١٤٠٣ هـ.

١٢." فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من التفسير ": طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٤٨ هـ ، وطبعة دار الكتاب العربي، بعناية الدكتور عبد الرحمن عميرة، بيروت، ١٩٩٤م. وطبعة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، بعناية عبد الرزاق المهدي، ١٩٩٨م.

١٣. " الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ": طبعة الهند، ١٣٠٢ هـ، وطبعة السنة المحمدية، ١٣٨٠ هـ، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بعناية عبد الرحمن المعلمي، وعبد الوهاب عبد اللطيف(د. ت).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٤. قطر الولي على حديث الولي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، بعناية الدكتور إبراهيم إبراهيم هلال ، ١٩٦٩م.وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١.

١٥." نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ": طبعة البابي الحلبي، ١٣٤٧ هـ، والطبعة العثمانية، ١٣٥٧ هـ، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، بعناية عبد الرؤوف سعد ومصطفى محمد الهواري، (د. ت)[١].

مذهبه وعقيدته:

نشأ الإمام الشوكاني – رحمه الله – في اليمن التي يشيع فيها المذهب الزيدي، وتتلمذ على أيدي نخبة من علماء الزيدية، غير أنه تخلّى عن مذهبهم، وانتقد منهجم العقديّ، ونقض كتاب الأزهار الذي يعوّل عليه الزيديّة، في كتابه: (السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار)[٢]، وخالف عقيدتهم في غير مسألة [٣]، ونبذ التقليد، ودعا إلى الاجتهاد، والأخذ بالدليل على طريقة السلف الصالح؛ لذلك تراه يقول:" كل قول لا دليل عليه ليس هومن العلم في شيء، بل من الجهل المحض "[٤].

ويؤكد الشوكاني أن عقيدة السلف الصالح هي العقيدة الحق، في غير مؤلف من مؤلفاته ، ولا سيما كتاباه: (التحف في مذاهب السلف) و(كشف الشبهات عن المشتبهات).

---

١) ينظر:د. الشرجي، الإمام الشوكاني حياته وفكره، ص.ص١٩٤-٢٠٣، ود. نومسوك:.عبد الله، منهج الإمام الشوكاني في العقيدة، مؤسسة الرسالة، بيروت،.ط٢، ١٩٩٤ م، ١/١٠١ -١٠٧.

٢) طبع في دار الكتب العلمية سنة ١٩٨٥م، بتحقيق محمود إبراهيم زايد.

٣) ينظر: د. نومسك، منهج الإمام الشوكاني في العقيدة، ١ / ١٢٢ وما بعدها.

٤) الشوكاني: محمد بن علي، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تحق: د عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، مصر، ١٩٩٤، ٢/٤٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويؤيد الدكتور محمد الذهبي التزام الإمام بعقيدة السلف بقوله:" وعقيدة الشوكاني عقيدة السلَف، من حمل صفات الله تعالى الواردة في القرآن والسُّنَّة على ظاهرها من غير تأويل ولا تحريف "[1].

ويبدو أن الشوكاني في أواخر حياته قد عاد إلى عقيدة الزيدية.

وفاته:

في ليلة الأربعاء لثلاثٍ بقينَ من جمادى الآخرة سنة خمسين ومائتين وألف للهجرة – قولا واحدا – توقّف ذلك القلب النابض الذي بزّ أقرانه علما وإذعانا للحق، يشهد لذلك أحد تلاميذه؛ إذ يقول:" وعلى الجملة فما رأى مثل نفسه، ولا رأى من رأى مثله علماً وقياماً بالحق، بقوة جنان وسلاطة لسان "[2].

فتح القدير:

رأى الإمام الشوكاني أن التفاسير التي كانت شائعة في عصره – على كثرتها – قد سلك بها أصحابها مسلكين متباعدينِ؛ الأول وقد اقتصر أصحابه على مجرد النقل المحض من غير إعمال فكر في متون هذه النقول، وأما الثاني فقد وجه أصحابه عنايتهم إلى اللغة، وما تحتمله ألفاظها وقواعدها، من غير ما عناية بالرواية وأسانيدها ، فإن أتوا بشيء منها – كما يقول الإمام – أتوا به من غير تدقيق وإمعان نظر. ولما لم يكن النقل بمغنٍ فتيلا عن العقل ارتأى الإمام الشوكاني – رحمه الله – أن يصنف تفسيرا لكتاب الله العزيز يجمع بين النقل والعقل،

---

١) د. الذهبي: محمد حسين، التفسير والمفسرون، دار الكتب الحديثة، ط٢، ١٣٩٦هـ ، ٤٧١/٢.

٢) القنوجي، أبجد العلوم، ٣ / ٢٠٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فكان تفسيره: (فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير). يقول في تقديمه : " وبهذا تعرف أنه لا بد من الجمع بين الأمرين، وعدم الاقتصار على مسلك أحد الفريقين، وهذا هو المقصد الذي وطّنتُ نفسي عليه، والمسلك الذي عزمت على سلوكه – إن شاء الله – مع تعرضي للترجيح بين التفاسير المتعارضة مهما أمكن واتضح لي وجهه، وأخذي من بيان المعنى العربي والإعرابي والبياني بأوفر نصيب، والحرص على إيراد ما ثبت من التفسير عن رسول الله ﷺ أو الصحابة أو التابعين أو تابعيهم، أو الأئمة المعتبرين. وقد أذكر ما في إسناده ضعف إما لكون[1] في المقام ما يقويه أو(كذا)[2] لموافقته للمعنى العربي... "[3].

وقد عني الإمام باللغة عنايته بالجوانب الأخرى، وأفاد من كل ما سبقوه من علماء العربية والتفسير؛ يقول الدكتور حسين العمري: " إنّ قيمة عمل المؤلف جاءت من تنوع المصادر التي استعان بها وكثرتها وغنى مادتها... "[4].

وقد تباينت مواقفه ممن نقل عنهم من علماء العربية، فتراه مؤيدا حينا ومعارضا أحيانا أخرى، بل إنه ليعارض كبار النحويين، ويعرض عن آرائهم أحيانا كثيرة إذا لم تكن موافقة

---

١) فصل – رحمه الله – بين المضاف والمضاف إليه بشبه الجملة (وهو قوله: في المقام) المتعلقة بمصدر كان التامة ، وهو خلاف الأصل، وإن كان الفصل بشبه الجملة مغتفرًا فيه، ولا يجوز أن نجعل (في المقام) متعلقا بـ (يقويه) ؛ لأن (ما) الموصولية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. ولا يجوز أيضا أن نجعل (الكون) ناقصا ونعلق شبه الجملة بخبره ؛ لأن سياق المعنى يقتضي الكون التام. (الباحث).

٢) قال الرضي:" و(إمّا) تقتضي سبق(إمّا)" (شرح الكافية:٣٤٩/٢).

٣) الشوكاني، فتح القدير، ١ / ٥٨.

٤) د. العمري ، الإمام الشوكاني رائد عصره، ص ٣٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لما يغلب على ظنه أنه الحق، دون النظر إلى مكانة صاحب الرأي، متخذا المعنى معيارا مُهمّا في توجيه الإعراب.

وقد لقي تفسيره قبولا، وأثنى عليه غير واحد من أهل العلم والفضل، يقول القنوجي: " فجاء الله – سبحانه – بقاضي القضاة محمد بن علي الشوكاني اليمني – رحمه الله – ووفقه لتفسير كتابه العزيز – على طريقة الصحابة والتابعين، وحذا حذوهم، وميز بين الأقوال الصحيحة والآراء السقيمة، وفسر بالأخبار المرفوعة والآثار المأثورة، وحل المعضلات، وكشف القناع عن وجوه المشكلات إعرابا وقراءة، فجزاه الله عنا خير الجزاء "[1].

ويقول الدكتور محمد الذهبي: " يعتبر هذا التفسير أصلاً من أُصول التفسير، ومرجعاً مهماً من مراجعه، لأنه جمع بين التفسير بالدراية، والتفسير بالرواية، فأجاد في باب الدراية، وتوسَّع في باب الرواية... وقد رجعت إلى هذا التفسير وقرأت فيه كثيراً، فوجدته يذكر الآيات، ثم يفسِّرها تفسيراً معقولاً ومقبولاً... ويحتكم إلى اللُّغة كثيراً، ويختار من آراء أئمة النحو كالمبرد وأبي عبيدة والفرَّاء، ويتعرض أحياناً للقراءات السبع... "[2]

ويعد الكتاب من روائع كتب التفسير ومن أصولها الجامعة، بل يعدّ مرجعا أساسيا في بابه؛ ذلك لأنه اشتمل على التفسير بالرواية الذي يعتمد على مصادر التفسير المأثور الأربعة:

- تفسير القرآن بالقرآن
- تفسير القرآن بالسنة
- تفسير القرآن بأقوال الصحابة

---

١) القنوجي، أبجد العلوم ٢ / ١٣٣.

٢) د. الذهبي ، التفسير والمفسرون، ٢ / ٤٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- تفسير القرآن بأقوال التابعين

ولم يخلُ هذا التفسير من التفسير بالرأي، وهو تفسير القرآن الكريم بالاجتهاد بعد معرفة المفسر باللغة العربية ووقوفه على أسباب النزول وعلمه بالناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، وغير ذلك من العلوم التي ينبغي للمفسر أن يلم بها. ولا غرابة في ذلك؛ فالإمام الشوكاني من كبار الفقهاء المجتهدين الذين دعوا إلى الاجتهاد ونبذ التقليد.

وقد صرح الإمام الشوكاني أنه لخص في تفسيره هذا ما ورد من آثار في (الدر المنثور) للسيوطي، قائلا: " واعلم أن تفسير السيوطي المسمى بالدر المنثور قد اشتمل على غالب ما في تفاسير السلف من التفاسير المرفوعة إلى النبي ﷺ وتفاسير الصحابة ومن بعدهم وما فاته إلا القليل النادر وقد اشتمل هذا التفسير على جميع ما تدعو إليه الحاجة منه مما يُتلقى بالتفسير مع اختصار لما تكرر لفظا واتحد معنى بقولي ومثله أو نحوه "[1].

ولم يكتفِ الإمام بالنقل عن السيوطي، بل أضفى على تفسيره الكثير من ثقافته وفكره مستفيدا ممن سبقه من علماء التفسير عارضا للآراء معلقا عليها حينا ومعقبا أحيانا أخرى، وربما ذكر الأقوال في المسألة، ثم رجح بعضها على بعض. يقول:" وضممت إلى ذلك فوائد لم يشتمل عليها وجدتها في غيره من تفاسير علماء الرواية أومن الفوائد التي لاحت لي من تصحيح أو تحسين أو تضعيف أو تعقب أو جمع أو ترجيح "[2]

---

١) الشوكاني، فتح القدير ٥٨/١.

٢) الشوكاني، فتح القدير ٥٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولعل المأخذ الرئيس الذي أخذ على هذا التفسير قبوله لبعض الروايات الضعيفة، على الرغم من أنه عَلَم من أعلام الحديث[1].

وإذا كان هذا هوالمأخذ الذي أخذ على الشوكاني فإنّ محاسن تفسيره قد طغت على ذلك.

وقد شرع الإمام الشوكاني في تفسيره في عام ثلاثة وعشرين ومئتين وألف من الهجرة النبوية، وقد اكتملت لديه آلات العلم ومقتضياته، وفرغ منه في الثامن و العشرين من شهر رجب عام تسعة وعشرين ومئتين وألف للهجرة[2].

ومما ينبغي التنبيه عليه أن الإمام الشوكاني أثبت الآيات في تفسيره وفق حرف قالون عن نافع[3]، غير أن الباحث أثبتها في البحث وفق حرف حفص عن عاصم،كما هي مثبتة في التفسير المطبوع.

وقد حقق الكتاب السيد عبد الرزاق المهدي عام ١٩٩١، ثم حققه الدكتور عبد الرحمن عميرة عام ١٩٩٤م.

---

١) ينظر:د.الذهبي،التفسير والمفسرون،٢/ ٤٧٢،ود.العمري،الإمام الشوكاني رائد عصرة، ص٣٧٠.

٢) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٥/٥٣٣، والأكوع: إسماعيل بن علي، أئمّة العلم المجتهدون في اليمن، دار البشير، الأردن،ط١،٢٠٠٢م، ص٢٧٧.

٣) ينظر: الغماري، الإمام الشوكاني مفسرا، ص٣١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

الفكر النحوي عند الشوكاني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث: يدور المبحث الأول حول مذهب الإمام الشوكاني النحوي، وأما المبحث الثاني فسيعالج فيه الباحث مصادر ثقافته النحوية واللغوية، ثم سيقف في المبحث الثالث عند أصول النحو عند الشوكاني وقد جعله الباحث في أربعة مطالب:المطلب الأول تناول فيه قضية السماع عند النحويين عامة ثم عند الشوكاني خاصة، وفي المطلب الثاني تناول قضية القياس بصورة عامة،ثم القياس عند الشوكاني، وفي المطلب الثالث تحدث الباحث عن الإجماع وعناية الشوكاني به واستناده إليه في الحجاج، وفي المطلب الرابع تحدث عن الاستصحاب: مفهومه، وكونه حجة عند النحويين، وموقف الشوكاني منه.

المبحث الأول: مذهبه النحوي:

على الرغم من ميل الإمام الشوكاني إلى المذهب البصري، وتوجيه كثير من المسائل وفق ما قاله البصريون إلا أنه لم يلتزم بمذهب نحوي معين بل كان يختار المذهب الذي يوافق ميله، والمعنى الذي يغلب على ظنه أنه الصواب ، ومن ذلك:

ما اختاره من أن الاستثناء في قوله تعالى { **إِلاَّ إِبْلِيسَ** } [البقرة:٣٤] استثناء متصل؛ لأن إبليس – وفق ما ذهب إليه جمهور المفسرين – من الملائكة؛ إذ قال:" وقوله: { إلا إبليس } استثناء متصل؛ لأنه كان من الملائكة على ما قاله الجمهور، وقال شهر بن حوشب وبعض الأصوليين: كان من الجن الذين كانوا في الأرض، فيكون الاستثناء على هذا منقطعا، واستدلوا على هذا بقوله تعالى: { **لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ** } [التحريم: ٦]، وبقوله تعالى: { **إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ** } [الكهف: ٥٠]، والجن غير الملائكة، وأجاب الأولون بأنه لا يمتنع أن يخرج إبليس عن جملة الملائكة ؛ لما سبق في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

علم الله من شقائه عدلا منه { لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ } [الأنبياء: ٢٣]، وليس في خلقه من نار ولا تركيب الشهوة فيه حين غضب عليه ما يدفع أنه من الملائكة، وأيضا على تسليم ذلك لا يمتنع أن يكون الاستثناء متصلا، تغليبا للملائكة الذين هم ألوف مؤلفة على إبليس الذي هو فرد واحد بين أظهرهم "[1].

فقد اختار أن يكون الاستثناء متصلا ليس اتباعا لمذهبٍ نحوي بعينه، بل لأن المعنى يؤيد ذلك.

ومنه قوله:" والضمير في (مِّثْلِهِ) من قوله تعالى:{ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُواْ شُهَدَاءكُم مِّن دُونِ اللّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ } [البقرة: ٢٣] عائد على القرآن عند جمهور أهل العلم وقيل: عائد على التوراة والإنجيل لأن المعنى: فأتوا بسورة من كتاب مثله فإنها تصدق ما فيه وقيل: يعود على النبي ﷺ والمعنى من بشر مثل محمد: أي لا يكتب ولا يقرأ "[2].

فقد جعل عود الضمير على (القرآن) متابعا الجمهور فيما حملوا عليه الآية.

وتجويزه التضمين في الفعل – وهو مذهب بصري – لأن المعنى يقتضي ذلك، وذلك في قوله: " { وَاسْتَبَقَا الْبَابَ } [يوسف:٢٥] أي تسابقا إليه، فحذف حرف الجر وأوصل الفعل بالمفعول، أو ضمن الفعل معنى فعل آخر يتعدى بنفسه كـ(ابتدرا الباب) "[3]، على أنه قد جعله آخر التوجيهات التي يمكن أن تحمل عليها الآية في مواطن أخرى؛ ربما لأن

---

١) الشوكاني، فتح القدير ١/١٢٦.
٢) الشوكاني، فتح القدير ١/١١٠.
٣) الشوكاني، فتح القدير ٣/٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المعنى لا يؤيّده، كقوله: " قوله { فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولاً } [المؤمنون: ٣٢] عدى فعل الإرسال بـ (في) مع أنه يتعدى بـ(إلى) للدلالة على أن هذا الرسول المرسل إليهم نشأ فيهم بين أظهرهم، يعرفون مكانه ومولده، ليكون سكونهم إلى قوله أكثر من سكونهم إلى من يأتيهم من غير مكانهم، وقيل وجه التعدية للفعل المذكور بـ(في) أنه ضمن معنى القول: أي قلنا لهم على لسان الرسول "[1]

وربما اختار رأي الكوفيين؛ لأنه الأقرب للمعنى المراد، كقوله:" وقوله:{ **رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَو كَانُواْ مُسْلِمِينَ** } [الحجر: ٢]، قرأ نافع وعاصم بتخفيف الباء من (ربما)[2]، وقرأ الباقون بتشديدها، وهما لغتان، قال أبو حاتم: أهل الحجاز يخففون ومنه قول الشاعر:

رُبَمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاءِ[3]

وتميم وربيعة يثقلونها، وقد تزاد التاء الفوقية، وأصلها أن تستعمل في القليل، وقد تستعمل في الكثير، قال الكوفيون: أي يود الكفار في أوقات كثيرة لو كانوا مسلمين "[4]

فقد اختار الشوكاني أن (ربّ)تفيد التكثير، وهذا مخالف لمذهب البصريين، يقول ابن السراج(٣١٦هـ):" أما (كم) التي تكون خبرا فهي في الكثير نظيرة (رب) في التقليل"[5]،ويقول أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ): " وأما قولهم: إنها تخالف حروف الجر في أربعة أشياء؛ أحدها أنها لا تقع إلا في صدر الكلام قلنا إنما لا تقع إلا في صدر الكلام؛

---

١) الشوكاني، فتح القدير ٣/٤٨٠.

٢) ينظر ما قيل في (ما): الجليس النحوي: أبو عبد الله الحسين بن موسى، حققه وقدم له: د. حنا حداد، وزارة الثقافة، عمان – الأردن، ط١، ١٩٩٤، ص٥٦.

٣) البيت لعدي بن الرعلاء، ينظر: الرضي الأستراباذي: محمد بن الحسن الموسوي، شرح كافية ابن الحاجب، تحق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٧٨م، ٢٩٤/٤، ود حداد: حنا بن جميل، معجم شواهد النحو الشعرية،دار العلوم، الرياض، ط١٩٨٤،١،ص٢٧، ش(٤٦).

٤) الشوكاني، فتح القدير ١٢٢/٣.

٥) ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط٣،١٩٨٨م،٣١٧/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لأن معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، فأشبهت حرف النفي، وحرف النفي له صدر الكلام ".[1]

وتراه حينا يجيز مذهب الكوفيين، ليس لقربه للمعنى وحسب، بل لكثرة الأدلة من المسموع التي تؤيد مذهبهم، من ذلك متابعة الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[2]، يقول – عند توجيهه الآية الكريمة { تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ} [النساء: ١][3] –:" وقد اختلف أئمة النحو في توجيه قراءة الجر، فأما البصريون فقالوا: هي لحن لا تجوز القراءة بها، وأما الكوفيون، فقالوا: هي قراءة قبيحة، قال سيبويه(١٨٠هـ) في توجيه هذا القبح: إن المضمر المجرور بمنزلة التنوين، والتنوين لا يعطف عليه[4]، وقال الزجاج(٣١١هـ) وجماعة بقبح عطف الاسم الظاهر على المضمر في الخفض إلا بإعادة الخافض، كقوله تعالى **{ فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ}** [القصص: ٨١][5]، وجوز سيبويه ذلك في ضرورة الشعر، وأنشد:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[6]

ومثله قول الآخر:

---

١) ابن الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،١٩٩٨، م(١٢١).

٢) ستأتي مناقشة هذه القضية في الفصل القادم، وقضايا أخر – إن شاء الله –.

٣) ينظر: ابن مجاهد: أحمد بن موسى التميمي، السبعة في القراءات، تحق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة،ط٢، ١٤٠٠هـ،١٢٦/١، وينظر توجهها وموقف العلماء منها في: المبرد، الكامل،٣٠/٣، ابن خالويه،الحجة في القراءات السبع،١١٨/١.

٤) ينظر: سيبويه، الكتاب،٣٨١/٢.

٥) ينظر: الزجاج إعراب القرآن، ٦٩٢/٢، ٦٩٣.

٦) البيت مجهول القائل، ينظر: سيبويه: أبوبشر عمروبن عثمان، الكتاب، تحق: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م، ٣٨٣/٢ ، والجليس النحوي، ثمار الصناعة، ص١٥٦، ود. حداد، معجم شواهد النحو، ش(٣٤٩). الشاهد فيه عطف الأيام على الضمير المجرور في (بك).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ ١

ثم قال مؤيدا مذهب الكوفيين:" ولكن ينبغي أن يحتج للجواز بورود ذلك في أشعار العرب كما تقدم وكقول بعضهم:

وَحَسْبُكَ وَالْضَّحَّاكِ سَيْفٌ مُهَنَّدُ٢

وقول الآخر:

وَقَدْ رَأْمَ آفاقَ السَّمَاءِ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ مَصْعَدًا فِيهَا وَلا الأَرْضِ مَقْعَدا ٣

وقول الآخر:

ما إِنْ بِهِا وَالأُمُوْرِ مِنْ تَلَفٍ٤

---

١) البيت لمسكين الدارمي، ينظر: الفراء: أبوزكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية ، القاهرة،١٩٥٥م، ٨٦/٢، والأشموني: أبوالحسن،علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، د.ن، ١١٥/٣، ود.حداد، معجم شواهد النحو،ش(١٧٣١). الشاهد فيه جرّ (الكعب) عطفا على الضمير المجرور في (بينها).

٢) هذا عجز بيت من الطويل لجرير في: القالي: أبوعلي، إسماعيل بن القاسم، ذيل الأمالي والنوادر، مراجعة: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م ، ص١٤٠، وليس في: ديوانه، ولا شرح ديوانه، وبلا نسبة في: البكري: أبوعبيد، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد ، سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، تحق: عبد العزيز الميمني، بيروت، دار الحديث، ط٢، ١٩٨٤م،٨٩٩/٢، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ١٢٥٤/٣، وصدره: إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا. الشاهد فيه عطف (الضحاك) على الكاف المجرورة.

٣) البيت في القرطبي ٥/٥، والشنقيطي: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ،تحق: صلاح الدين العلايلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٩٩٦م، ٣٤٧/١، بلا نسبة، ولم أعثر عليه في غير هذين الكتابين – في حدود قراءاتي –. الشاهد فيه جرّ (الأرض) عطفا على الهاء المجرورة.

٤) هذا صدر بيت ، وعجُزه: ما حم من أمر غيبه وقعا، والبيت بلا نسبة في: القرطبي، ٥/٥، ولم تذكره كتب النحو، ولا الكتب التي عُنيت بالشواهد النحوية خاصة – في حدود قراءاتي –. وقد استشهد به كل من القرطبي والشوكاني على القضية نفسها، فقد جر (الأمور) عطفا على الضمير المجرور في (بها).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقول الآخر:

أَكُرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَسْتُ أَدْرِي أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا[1]

فسواها في موضع جر عطفا على الضمير في فيها ومنه قوله تعالى { وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ }[2] [الحجر: ٢٠] "[3].

وقد يختار توجيه الكوفيين؛ لأن السماع والقياس يَعْضُدانِهِ، من ذلك قوله: " وقوله: { وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ } [البقرة: ١٢٥] معناه هنا: أمرنا وأوجبنا، وقوله: { أن طهرا } في موضع نصب بنزع الخافض، أي: بأن طهرا، قاله الكوفيون، وقال سيبويه: هو بتقدير أي المفسِّرة أي: أن طهرا، فلا موضع لها من الإعراب "[4]. فالمسموع اتصال الفعل (عهد) بالباء كثيرا، ثم إنّ النصب على نزع الخافض مقيس قبل (أن) المصدرية.

---

١) البيت للعباس بن مرداس، ينظر: المرزوقي: أبوعلي، أحمد بن محمد بن الحسن، شرح ديوان الحماسة، نشره: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، ١٩٥٣م، ١٥٨/١، وابن مالك: محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م، ٢٣٤/٣ ، والبغدادي: عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحق: محمد نبيل طريفي، بإشراف: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية ، ط١، ١٩٩٨م ، ٣٨٨/٢، وبلا نسبة في، الأنباري، الإنصاف، ٢٧٤/١ ٥/٢، وروي في بعض المصادر ب(لا أبالي) وهي رواية أوجه في المعنى، وبها دَوَّن أستاذي الدكتور حنا حداد الشاهدَ المذكور في: معجم شواهد النحو، ش (٣١١٢)، وذكر مصادر كل من الروايتين.

٢) الشاهد في الآية جرّ الموصول (مَن) عطفا على الضمير المجرور في (لكم).

٣) الشوكاني، فتح القدير ٥٠٢/١.

٤) الشوكاني، فتح القدير ٢٠٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولم يكتفِ باختيار مذهب الكوفيين في بعض المسائل، بل ربما استعان بمذهبهم في رد مذهب نحويّ بعينه يقول:" واللام في (لِمَن) من الآية {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً } [الأحزاب: ٢١] - متعلق بحسنة أو بمحذوف هو صفة لحسنة: أي كائنة لمن يرجو الله، وقيل: إن الجملة بدل من الكاف في لكم، ورده أبو حيان(٧٤٥هـ)، وقال: إنه لا يبدل من ضمير المخاطب بإعادة الجار[١]، ويجاب عنه بأنه قد أجاز ذلك الكوفيون والأخفش (٢١٥هـ)، وإن منعه البصريون"[٢]

فها هو ذا يستند إلى مذهب الكوفيين في ردّه لمذهب أبي حيان؛ مما يدلّ على أن الشوكاني – وإن مال إلى آراء البصريين – لم يكن ليعرض عن مذهب الكوفيين كل الإعراض.

ويُصحّح أحيانا مقولةً لبعض النحويين، أو يرجّح قولا على آخر، كقوله:" وقوله تعالى: { بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ } [الزمر: ٦٦]، وفي هذا ردّ على المشركين حيث أمروه بعبادة الأصنام، ووجهُ الردّ ما يفيده التقديم من القصر، قال الزجاج: لفظ اسم الله منصوب بـ(اعبد)[٣]، قال: ولا اختلاف في هذا بين البصريين والكوفيين، وقال الفراء(٢٠٧هـ): هو منصوب بإضمار فعل، ورُوِيَ مثلُه عن الكسائيّ(١٨٩هـ)، والأولُ أولى "[٤].

فالشوكانيّ صحّح مقولة الزجاج، بإيراده رأي الفراء، وما رُوي عن الكسائيّ، كأنه ينوي أن يقول للزجاج: بل إنّ ثَمّةَ اختلافًا بين البصريين والكوفيين، ثم نجده يختار النصب بالفعل

---

١) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٢١٦/٧.

٢) الشوكاني، فتح القدير ٢٦٣/٤.

٣) ينظر: الزجاج:: أبو إسحاق، إبراهيم بن السري، إعراب القرآن، تحق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب اللبناني ط٣، ١٩٨٦م، ٦٩٤/١.

٤) الشوكاني، فتح القدير ٤٥٧/٤، وينظر:، معاني القرآن، ١٢٢/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الظاهر لأنّ مذهب الفراء يقتضي تقدير فعل، فتصبح العبارة (اعبد الله)، وعلى هذا التقدير، فلا قصر، وعندئذ يختل المعنى المقصود.

ولم يكن الإمام الشوكاني يُخطِّئ الكوفيّين صراحةً، ولكنه كان يوجه المسألة توجيه البصريين في كثير من الأحيان، فإذا ذكر المذهبين لم يكن يصرح بتخطئة الكوفيين، وغايةُ ما في الأمر أن يجعل الأخذ بالمذهب البِصريّ من باب اتّباع الأولى. والأدلة على ذلك كثيرة منها قولُه: " وقوله: { تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }[الشعراء: ٩٧]... وقال الكوفيون: إنّ (إنْ) في (إنْ كُنّا) نافية، واللام بمعنى إلا: أي ما كنا إلا في ضلال مبين، والأول أولى، وهو مذهب البصريين "[1].

ومع أنه لم يخطّئ الكوفيين صراحة، فإنّه كثيرًا ما يقدّم رأي البصريين؛ ممّا يشهد بميله للمذهب البصريّ، ومن ذلك قوله في توجيهه لمعنى الأداة (أو):" قيل: (أو) في قوله: { أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً } [البقرة: ٧٤] بمعنى الواو، كما في قوله تعالى: { آثِماً أَوْ كَفُوراً} [الإنسان: ٢٤]، وقيل: هي بمعنى (بل)، وعلى أنّ (أو) على أصلها أو بمعنى الواو فالعطف على قوله: { كالحجارة } أي: هذه القلوب هي كالحجارة أوهي أشد قسوة منها، فشبّهوها بأيّ الأمرين شئتم فإنكم مصيبون في هذا التشبيه "[2]. فقد افترض بدايةً أنّ (أو) على أصلها، ثم عبّر عن رأي الكوفيين[3] بقوله: قيل: أو...بمعنى الواو... وقيل: هي بمعنى (بل).

---

١) الشوكاني، فتح القدير ١٠٤/٤.

٢) الشوكاني، فتح القدير ١٦٤/١.

٣) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، م (٦٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك قوله:" وقوله: { وَلِتُكْمِلُواْ الْعِدَّةَ } [البقرة: ١٨٥] الظاهر أنه معطوف على قوله: {يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ} [البقرة: ١٨٥] أي يريد بكم اليسر، ويريد إكمالكم للعدة وتكبيركم، وقيل: إنه متعلق بمحذوف تقديره: رخص لكم هذه الرخصة لتكملوا العدة، وشرع لكم الصوم لمن شهد الشهر لتكملوا العدة، وقد ذهب إلى الأول البصريون، قالوا: والتقدير: يريد لأن تكملوا العدة، ومثله قول كُثيّر بن عبد الرحمن:

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلُ لِيْ لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ[1]

وذهب الكوفيون إلى الثاني، وقيل: الواو مقحمة، وقيل: إن هذه اللام لامُ الأمر، والواو لعطف الجملة التي بعدها على الجملة التي قبلها، وقال في الكشاف: إن قوله: {لتكملوا العدة} علة للأمر بمراعاة العدة { ولتكبروا } علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر"[2].

ولعلّ الذي دفع الباحث للحكم بميله للمذهب البصري أمور:

أولها: أنه يقدم رأي البصريين أولا، ثم يعرض لرأي الكوفيين ثانيا.

وثانيها: أنه يوجه الكثير من المسائل توجيه البصريين، وإن لم يذكر أن هذا هو توجيههم. مثل قوله في اشتقاق الاسم: " واسم أصله: سمو، حذفت لامه، ولما كان من الأسماء التي

---

١) ينظر: ابن جني: أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١،١٩٨٥، ٣٧٩/١، ومن غير نسبة في: القرطبي، ١٤٨/٥، و ابن هشام الأنصاري: أبو محمد عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحق: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥، ص ٢٨٥، ود. حداد، معجم شواهد النحو، ش(٢٢٧١).

٢) الشوكاني، فتح القدير ٢٥١/١، وينظر: الزمخشري:أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف، تحق: عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ، ٢٥٤/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

بنوا أوائلها على السكون زادوا في أوّله الهمزة إذا نطقوا به؛ لئلا يقع الابتداء بالساكن، وهو اللفظ الدّالُّ على المسمَّى"[1].

جاء في الإنصاف: " ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو وهو العلو "[2].

وثالثها: أنه كثير الموافقة لسيبويه؛ من ذلك ما قاله في قوله تعالى **{وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ }**[آل عمران:١٦٦]: " يوم أحد: أي ما أصابكم يوم أحد من القتل والجرح والهزيمة { فبإذن الله }، فبعلمه، وقيل: بقضائه وقدره، وقيل: بتخليه بينكم وبينهم، والفاء دخلت في جواب الموصول؛ لكونه يشبه الشرط كما قال سيبويه "[3]. ومنه ما قاله في قوله تعالى **{يَحْلِفُونَ بِاللّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ }** [التوبة: ٦٢]: " المراد: الله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك كما قال سيبويه[4] ورجحه النحاس(٣٣٨هـ)[5] "[6].

ومنه أيضا ما قاله في قوله تعالى **{ وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً }** [يونس: ٩٩] : " وانتصاب (جميعا) على الحال، كما قال سيبويه"[7].

---

١) الشوكاني، فتح القدير ٦٦/١.، وينظر: سيبويه، الكتاب، ١٣٩/١-١٤٠.
٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، م(١).
٣) الشوكاني، فتح القدير ٤٧٩/١،وينظر: سيبويه، الكتاب، ١٣٩/١-١٤٠.
٤) ينظر: سيبويه، الكتاب،٧٥/١.
٥) ينظر: النحاس: أبوجعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، معاني القرآن، تحق: الشيخ محمد علي الصابوني، مطبوعات جامعة أم القرى، السعودية، ط١، ١٩٨٨م، ٢٢٨/٣.
٦) الشوكاني، فتح القدير ٣٩٥/٢.
٧) الشوكاني، فتح القدير ٤٨٨/٢، وينظر: سيبويه، الكتاب، ٣٧٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك ما ذكره في قوله تعالى {غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَـهَ إِلَّا هُو إِلَيْهِ الْمَصِيرُ }[غافر: ٣]؛ إذ قال:" قال الفراء: جعلها كالنعت للمعرفة، وهي نكرة[١]، ووجه قوله هذا أن إضافتها لفظية، ولكنه يجوز أن تجعل إضافتها معنوية، كما قال سيبويه أن كل ما إضافته غير محضة يجوز أن تجعل محضة، وتوصف به المعارف إلا الصفة المشبهة[٢]، وأما الكوفيون فلم يستثنوا شيئا، بل جعلوا الصفة المشبهة كاسم الفاعل في جواز جعلها إضافة محضة، وذلك حيث لا يراد بها زمان مخصوص، فيجوزون في (شديد) هنا أن تكون إضافته محضة "[٣]. ومثل ذلك كثير في تفسيره.

وربما ذكر قول سيبويه وغيره من النحويين في المسألة، ثم أورد قولا لنحويّ يناصر فيه رأي سيبويه، من ذلك قوله:" المعنى: أنه قال بعضهم لبعض مناص: أي عليكم بالفرار والهزيمة، فلما أتاهم العذاب، قالوا: (مناص) فقال الله: { وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} [ص: ٣]، قال سيبويه: لات مشبهة بليس والاسم فيها مضمر: أي ليس حيننا حين مناص[٤]، قال الزجاج: التقدير وليس أواننا[٥]، قال ابن كيسان: والقول كما قال سيبويه "[٦].

فقد أورد آراء النحاة في قوله تعالى (و لات حين مناص)، ثم نقل ما يؤكد قول سيبويه، وذلك ما قاله ابن كيسان.

---

١) ينظر: الفراء، معاني القرآن،٣/٥.
٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ١/١٩٧.
٣) الشوكاني، فتح القدير ٤/٤٦٣.
٤) ينظر: سيبويه، الكتاب،١/٥٧.
٥) ولم أجد هذا التقدير في إعراب القرآن المنسوب إليه،٣/٩٣، ولا في كتابه الآخر.
٦) الشوكاني، فتح القدير ٤/٤٠٥،٤٠٦، وينظر: المرادي: الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحق: د.فخر الدين قباوه والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت،ط١،١٩٨٣، ص ٤٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ورابعها: أنه كثير المخالفة لكبار نحاة الكوفة، كمخالفاته للكسائي، من ذلك قوله – في قوله تعالى { قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا } [البقرة:٣٢] –:" وسبحان: منصوب على المصدرية عند الخليل(١٧٥هـ) وسيبويه، وقال الكسائي: هو منصوب على أنه منادى مضاف[١]، وهذا ضعيف جدا "[٢].

ومن مخالفة الكسائي أيضا، وذكر ما يؤيد سيبويه قولُه في الواو من{ أَوَ كُلَّمَا } من قوله تعالى {أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ }[البقرة: ١٠٠]:"للعطف دخلت عليها همزة الاستفهام، كما تدخل على الفاء، ومن ذلك قوله تعالى:{ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ } [المائدة: ٥٠]، { أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ } [الزخرف: ٤٠]، { أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ } [الكهف: ٥٠]، وكما تدخل على (ثم) ومن ذلك قوله تعالى: { أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ} [يونس: ٥١]، وهذا قول سيبويه، وقال الأخفش: الواو زائدة [٣]، وقال الكسائي: إنها أو حركت الواو تسهيلا، قال ابن عطية: وهذا كله متكلف والصحيح قول سيبويه " [٤].

وكذلك مخالفته للفراء قائلا :" وأنكر الفراء أن تكون جملة { إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ } [الحج: ١٧] خبرا لـ(إنّ) المتقدمة، وقال لا يجوز في الكلام: إنّ زيدا إنّ أخاه

---

١) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١، ٢٨٧، وأبو حيان، البحر المحيط،٢٩٧/١ والسمين، الدر المصون،١٩٧/١، والألوسي، روح المعاني،٢٢٦/١.

٢) الشوكاني، فتح القدير ١٢٥/١.

٣) ينظر الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحق: فائز فارس، الكويت، ط١، ١٩٧٩، ١٤١/١.

٤) الشوكاني، فتح القدير ١٨٢/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

منطلق[1]، ورد الزجاج[2] ما قاله الفراء، وأنكره وأنكر ما جعله مماثلا للآية، ولا شك في جواز قولك: إن زيدا الخير عنده، وإن زيدا إنه منطلق، ونحو ذلك "[3].

وكثيرا ما يوجه المسألة وفق رأي الجمهور الذي يغلب أن يكون موافقا رأي البصريين، دون أن يشير إلى رأي كوفي أو بصريّ، من ذلك قوله – في قوله تعالى { **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** } [الفاتحة: ٥] موجها الضمير (إيّاك)[4] – :"... والضمير المنفصل هو(إيّا)، وما يلحقه من الكاف والهاء والياء، هي حروف لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب كما ذهب إليه الجمهور "[5].

ومن ذلك ما قاله في معنى الواو في قوله تعالى { **الَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ** } [آل عمران: ١٩٥] " وأصل الواو لمطلق الجمع بلا ترتيب كما قال به الجمهور، والمراد هنا: أنهم قاتلوا وقتل بعضهم "[6]

وقد تبين لي أن الشوكاني قد أفاد من كلا المذهبين، فلم يكن يتعصب للبصريين وحدهم، فيقبل آراءهم صحيحها وسقيمها، وينأى عن آراء نظرائهم من الكوفيين، غير أنه كان يختار الرأي الذي يتفق وسلامة المعنى، أو الرأي الذي يميل إليه جل النحاة وجمهورهم

---

١) ينظر: الفراء، معاني القرآن،٢/٢١٨.
٢) ذكر إنكار الزجاج صاحب الخزانة في معرض مناقشته الشاهد(٨٦٦).
٣) الشوكاني، فتح القدير ٣/٤٤١.
٤) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، م(٩٨).
٥) الشوكاني، فتح القدير ١/٧٢.
٦) الشوكاني، فتح القدير ١/٤٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وثمة قضية تتعلق بالمذاهب النحوية لحظها الباحث، مفادها أن الشوكاني ليس من أنصار القائلين بالمذاهب الأخرى، كالبغدادي والأندلسيّ وغيرهما؛ فالمذهب البغدادي لم يَرِد له ذكر في تفسيره كله، واكتفى بالمذهبين البصريّ والكوفيّ، وكأنه لا يؤمن بوجود غير هذين المذهبين، وإن كان قد استشهد بآراء الكثير من نحويي المذهب البغدادي، فيقول: وقال ابن كيسان... وقال ابن جني... ولم يقل مذهب البغداديين مثلا ألبته، كما لم يلحظ الباحث أنه ذكر المدرسة الأندلسية أو المذهب الأندلسي، على كثرة استشهاده بأعلام هذا المذهب، كابن عصفور(٦٦٩هـ) وابن مالك(٦٧٢هـ) وغيرهم، في حين أنه ذكر البصريين في نَيِّفٍ وسبعين موضعا، وذكر الكوفيين في نَيِّفٍ وتسعين موضعا، وأنّه يرى أن ثمّة مدرستين نحويتين ليس غير هما المدرسة البصريّة والمدرسة الكوفيّة، والنحاة كلُّهم بصريّو النِّزعة أو كوفيّوها.

المبحث الثاني: مصادر ثقافته النحوية واللغوية:

أسهمت العديد من العوامل في تكوين الشخصية العلمية للإمام الشوكاني، ارتبط بعضها بالبيئة العلمية التي نشأ فيها الإمام، وبالمذهب الزيدي الذي اصطبغ به فكره، وبعضها الآخر ارتبط بأسرة الشوكاني التي عرف العديد من رجالها بالعلم. كما أثّر في شخصيته العلمية شيوخه الذين تلقى العلم على أيديهم، فضلا عن الكتب والمؤلفات التي اطلع عليها، وحفظ الكثير منها بعد أن قرأها على جِلّة من علماء اليمن.

لقد نشطت الحركة العلمية، في بيئة اليمن في العصر الذي عايشه الإمام، نشاطا غير معهود من قبل، فكثرت المؤلفات في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، وهو ما ذهب إليه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أحد الباحثين بقوله:" حركة التأليف قد نشطت في عصر الشوكاني خلال القرن الثاني عشر والثالث عشر نشاطا ملحوظا "[1].

وقد أسهمت الدولة اليمنية في تنشيط الحركة العلمية، وذلك بوضع ما يشبه الراتب يتقاضاه بعض العلماء والشيوخ في مقابل ما يقدمونه من علم للتلاميذ، يدل على ذلك اهتمام الخليفة المنصور بأحد علماء الطب الهنود، وهو العالم الطبيب محمد بن علي (ت١٢٥٧هـ)؛ إذ وفد هذا العالم إلى اليمن لمعالجة المرضى وتدريس الطب في بندر الحديدة، وقد استمر الاهتمام بهذا العالم في عهد الإمامين المتوكل والمهدي[2].

ولم تكن هذه العناية مقصورة على الأساتذة بل شملت طلاب العلم، ومما يدل على ذلك الوثيقة التي أوردها سيد مصطفى سالم؛ إذ تضمنت أمرا إماميًا يقضي بتعيين أحد أسرة (القصار)، بوصفه طالبا من طلاب الجامع المظفري بمدينة تعز، وقد بينت الوثيقة حقوق الطالب وواجباته[3].

وقد أسهم المذهب الزيدي الذي نشأ عليه الإمام الشوكاني في تكوين شخصيته؛ إذ كان يشترط في الإمام أن يكون ممن يتحلى بصفة الاجتهاد، فلا غرابة في أن يدفع هذا الفكر بالإمام إلى أن يكون واحدا من كبار الأئمة المجتهدين في اليمن، بل دعا الإمامُ غيره إلى خلع ربقة التقليد، والاتصاف بالاجتهاد. ومعلوم أن ثمة علوما لا بد من إتقانها من أجل الوصول إلى مرتبة الاجتهاد، وجلّ هذه العلوم يتعلق بالفقه وأصوله من جانب، وبالعربية وعلومها من جانب آخر؛ مما أسهم في تعميق البنية الفكرية، وصقلها صقلا جعل الإمام

---

١) د. الغماري، الإمام الشوكاني مفسرا، ص ٥٣.

٢) د. الشرجي، الإمام الشوكاني، حياته وفكره، ص ١٣٢.

٣) ينظر: د. سالم: سيد مصطفى، وثائق يمنية، المطبعة الفنية ، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قادرا على أن يخوض في علوم الحديث والفقه وأصوله، والتفسير، والعربية، ويؤلف فيها التواليف التي ذاع صيتها، وعظُم خطرها، وباتت مراجع لا غنى عنها لدارسي العلوم الشرعية واللغوية، ولا أدل على ذلك من كتابه (إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول)، وكتابه (نيل الأوطار) الذي خصّ به الحديث النبويّ، وكتابه (فتح القدير)الذي يدور عليه هذا البحث، ليتناول جانبا من جوانبه ألا وهو الجانب المتعلق بالنحو والصرف. وقد خصّ الباحث هذه الكتب بالذكر دون غيرها من كتب الإمام الشوكاني على كثرتها؛ لما لها من أهمية بين الدارسين، فما من فقيه أو محدّث أو مفسّر إلا وقف عندها، مُشيرا إليها حينا، ومُحيلا عليها أحيانا أخرى.

وأمّا أسرة الشوكاني فقد أثّرت تأثيرا عميقا في شخصيته الفكريّة؛ إذ رحل أبوه (علي بن محمد) إلى صنعاء وتتلمذ على أيدي كبار العلماء في اليمن، " فبرع في علم الفقه، والفرائض، والحديث، والتفسير، وعلوم اللغة وغير ذلك مما ترك أهله من أجله "[1]، ثم عمل مدرسا ومفتيا وقاضيا، فتأثر الإمام الشوكاني بشخصية أبيه وفكره تأثرا كبيرا.

وكان للشيوخ الذين تتلمذ عليهم أثر في صقل ثقافته، فسمع منهم، وقرأ عليهم التواليف الجليلة،ولم يكن يدع الشيخ منهم حتى يستفرغ ما في جعبته، ثم ينتقل إلى أستاذ آخر، وهكذا دواليك.

---

١) د. العمري: الإمام الشوكاني رائد عصره، ص ٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكان من أبرز من أخذ عنهم الإمام الشوكاني علم العربية السيد العلامة إسماعيل بن حسن[1]، والعلامة عبد الله بن إسماعيل النهمي[2] والعلامة: القاسم بن محمد الخولاني[3]، كما أخذ علم البيان عن العلامة حسن بن محمد المغربي [4].

وقد كان الإمام الشوكانيّ محبا لشيوخه بارّا بهم، يقول في ترجمته لشيخه العلامة الحسن بن إسماعيل المغربي الذي يعد شيخ شيوخ العصر آنذاك – كان: " زاهدا ورِعا عفيفا، متواضعا، متقشفا، لا يعد نفسه في العلماء، ولا يرى له حقا على تلامذته فضلا عن غيرهم ."[5]

والإمام الشوكاني – رحمه الله – موسوعيّ الثقافة، مُتَعَمّقا في فنون شتى من فنون المعرفة يدل على ذلك المؤلفات الكثيرة التي رواها، فها هوذا يذكر لنا مروياته عن طريق الإجازة في مخطوطة له قائلا: " وقد جمعت في هذا المختصر كل ما يثبت لي روايته بإسناد متصل بمصنفه، سواء أكان من أهل البيت رضي الله عنهم، أم من كتب غيره من الطوائف الإسلامية رحمهم الله في جميع فنون العلم، وصارت الأسانيد المتصلة لمعاهد العلوم كالإسوار لمعاصم المعارف، يرويها الأكابر عن الأكابر، ويحفظونها في صدورهم لا

---

١) تنظر ترجمته في: الشوكاني، البدر الطالع،١/١٤٥. قرأ عليه ملحة الإعراب للحريري، وشرحها المعروف بشرح بَحْرَق.(و{بحرق} أبوعبد الله محمد الحضرمي،علامة اليمن، توفي بالهند مسموما سنة٩٣٠هـ. ينظر: البغدادي، إيضاح المكنون،٢/٣٩٧.

٢) من المؤلفات التي قرأها الشوكاني عليه: شرح السيد المفتى على كافية ابن الحاجب، وقواعد الاعراب وشرحها للأزهري، (ت١٢٢٨)، ينظر: الشوكاني، البدر الطالع،١/٣٧٨.

٣) تنظر ترجمته في: القنوجي، أبجد العلوم، ٣/٢٠١.

٤) ينظر: الشوكاني، البدر الطالع، ١/٢١٠، القنوجي، أبجد العلوم ٣/٢٠١.

٥) الشوكاني، البدر الطالع ١/١٩٥،١٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في صدور الدفاتر "[1]. وقد وجد من أحصى تلك المرويات بالإجازة بأنها:" تقارب ثلاثمائة وثلاثة وتسعين مؤلفا في مختلف العلوم والفنون "[2].

وقد أثنى عليه الذين ترجموه أو عرّفوا به، وأشاد بثقافته الموسوعية، يقول أحد مترجميه:" وأخذ في علم الحديث عن الحافظ: علي بن إبراهيم بن عامر، وغير ذلك من المشايخ، في جميع العلوم العقلية والنقلية، حتى أحرز جميع المعارف، واتفق على تحقيقه المخالف والموالف، وصار مشارا إليه في علوم الاجتهاد بالبنان، والمجلي في معرفة غوامض الشريعة عند الرهان " [3].

ولعل أبرز المؤلفات اللغوية التي أفاد منها الإمام الشوكاني: ألفية ابن مالك، والبحر المحيط لأبي حيان، وتسهيل الفوائد لابن مالك، وتلخيص المفتاح للقزويني، وتهذيب اللغة للأزهري، وجمهرة اللغة لابن دريد، والصحاح للجوهري، والكتاب لسيبويه، ومعاني القرآن للزجاج، ومعاني القرآن للفراء، ومعجم العين للخليل بن أحمد، ومغني اللبيب لابن هشام، ومفتاح العلوم للسكاكي، والمفصل للزمخشري، والمقتضب للمبرد، وملحة الإعراب للحريري، وغيرها من مصنفات العربية. وقد أشار الإمام الشوكاني في كثير من المواضع في تفسيره إلى هذه المؤلفات أو إلى أصحابها، أو نقل بعض الآراء منها.

وهذه الثقافة الواسعة للإمام في علم العربية، مكنته من تأليف بعض الكتب والرسائل فيها؛ من ذلك: (الروض الوسيع في الدليل المنيع على عدم انحصار علم البديع)[4]

---

١) الشوكاني، إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر، ص ٧٠.

٢) د. الشرجي، الإمام الشوكاني حياته وفكره، ص ١٦٣.

٣) القنوجي، أبجد العلوم، ٢٠١/٣.

٤) ينظر: الشوكاني: محمد بن علي، الفتح الرباني، تحق:محمد صبحي حلاق، مكتبة الجيل الجديد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و (نزهة الأحداق في علم الاشتقاق)[1]، و(بحث في تبادل اللفظ عند الإطلاق)، وغيرها [2]. وللإمام ديوان شعر موسوم بـ (أسلاك الجوهر)[3] يدل على ذوقه الأدبي المرهف، وألفاظه الجزلة، وتراكيبه المتينة.

والمتصفح لكتاب (فتح القدير) يلمح اهتمام الإمام الشوكاني بعلوم اللغة لتجلية الآيات الكريمة، وإماطة اللثام عن جواهر المعاني العظيمة، محاولا الوصول إلى ما يغلب على ظنّه أنه المعنى المقصود. ويدرك القارئ تضلّع الإمام في علم العربية، ومعالجة المسائل النحوية، ومناقشة أئمة اللغة، واستحضار الشواهد اللغوية والنحوية والصرفية مؤيدا مذهبه حينا، وناقضا مذهب غيره أحيانا أخرى.

وعلم الإمام بالعربية لا يقل رجاحة عن علمه بالتفسير، كيف لا ؟ وهو الذي يقول مرشدا تلاميذه: " واعلم أنه لا يستغني طالب العلم المتصور المتبحر في علم الشريعة العازم على أن يكون من أهل الطبقة الأولى عن إتقان ما اشتمل عليه (شرح الرضي على الكافية) من المباحث اللفظية، والفوائد الشريفة، وكذلك ما في (مغني اللبيب) من المسائل الغريبة، ويكون اشتغاله بسماع شروح المختصر بعد أن تكون هذه المختصرات محفوظة له حفظا يمليه عن ظهر قلب، ويبديه من طرف لسانه... ولا يفوته النظر في مثل (الألفية) لابن مالك وشروحها، و(التسهيل) وشرحه لابن مالك أيضا، و(المفصل) للزمخشري،

صنعاء، ١٤٢٣هـ، ١/١٥٣.

١) حققه الدكتور شريف عبد الكريم النجار، عام ٢٠٠٤.

٢) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، مقدمة المحقق(د.عميرة)، ص ٣٢، ٣٣.

٣) طبع مرتين في دار الفكر بدمشق : الأولى ١٩٨٢م، والثانية ١٩٨٦م، بعناية الدكتور حسين بن عبد الله العمري.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و(الكتاب) لسيبويه ، فإنه يجد في هذه الكتب من لطائف المسائل النحوية، ودقائق المباحث العربية، ما لم يكن قد وجده في تلك "[1].

المبحث الثالث: أصول النحوعند الشوكاني:

تعد أصول النحو الأساس الذي شُيّد عليه بنيانُ النحو، وبنيت على ضوئه قواعد الصرف والإعراب، ووُجّهت عليه شواهد العربية نحوُها وصرفها، وميزت به مدرسةٌ عن أخرى، أو مذهب عن آخر. وعلى الرغم من اختلاف النحويين في هذه الأصول، وما يعدّ منها دليلا من أدلة النحو وما لا يُعدّ، غير أنهم متفقون على أن ثمة أصولا لازمة تضبط بها قواعد النحو.

وليس من شأن هذا البحث أن يتصدى لهذه الأصول، فيقف عند صغيرها وكبيرها وما دار من خلاف بين النحاة في نشأتها،ومصدريتها، وما يقبل منها وما لا يقبل. إنما غاية هذا البحث أن يتناول الفكر النحوي عند الإمام الشوكاني، وما كان يركن إليه، أو يتكئ عليه، في معالجته المسائل النحويّة الواردة في كتاب الله عزّ وجل؛ لأنّ المعنى لا يمكن فهمه، وسبر أغواره، ومعرفة كنهه إلا بمعرفة الأسس النحوية والصرفية التي تقوم عليها اللغة، والعلاقات الماثلة بين الكلمة وسياقها، سواء أكان هذا السياق مقاليّا أم مقاميّا.

وأصول النحو– كما عرفها السيوطي –(٩١١هـ) هي:" علم يبحث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدلّ "[2].

---

١) الشوكاني: محمد بن علي، أدب الطلب،تحق: مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، ١٩٧٩، ص ١٠٨.

٢) السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في علم أصول النحو، تحق: د.أحمد محمد قاسم،مطبعة السعادة، القاهرة،ط١٩٧٦،١، ص٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأدلة النحو الغالبة السماع والإجماع والقياس، والاستصحاب[1]. وقد تباينت مواقف النحاة من هذه الأصول قبولا أوردّا، غير أن المحصل من مجموع ما قاله ابن جني وأبو البركات الأنباري أن هذه الأصول الأربعة هي الأدلة المعتبرة في هذا العلم[2].

وبعد كتاب ابن السراج أول مؤلف يحمل اسم (الأصول) أعني كتابه (الأصول في النحو)، غير أن المادة التي تناولها الكتاب هي مادة النحو لا أصول النحو، وكأن مصطلح الأصول عند ابن السراج يعني أبواب النحو الرئيسة، وهذا ما يلحظ من واقع مادة الكتاب؛ إذ بدأ بالاسم ثم الفعل، ثم الحرف، ثم تناول المعرب والمبني، ثم أبواب النحو مرتبة وفق العامل، فذكر المرفوعات أولا؛ لأنها العمد، ثم ثنى بالمنصوبات؛ لأنها فضلات، ثم انتقل إلى المجرورات، ولعل ابن السراج اتكأ على مسائل سيبويه، فبوبها تبويبا حسنا، يشهد لذلك ما قاله ياقوت في شأن كتاب الأصول:" وهو أحسنها وأكبرها وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه، جمع فيه أصول العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها "[3]. وقال في موطن آخر:" ويقال ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله"[4].

ثم جاء ابن جني وتكلم على الأصول محتذيا حذو الأصوليين من الفقهاء، يقول:" وذلك أنّا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه،

---

١) السيوطي، الاقتراح، ص٢٧.
٢) الأدلة المعتبرة عند ابن جني هي: سماع وإجماع وقياس (كما هو في الخصائص)، وعند ابن الأنباري: نقل وقياس واستصحاب حال. ابن الأنباري: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد ، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، تحق: سعيد الأفغاني، دار الفكر ، دمشق، ط١، ١٩٥٧م، ص٨١.
٣) ياقوت: أبو عبد الله بن عبد الله الحموي، معجم الأدباء ، تحق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت، ١٩٩٣م،١٨/٢٠٠.
٤) ياقوت ، معجم الأدباء ٢٠١/١٨.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فأما كتاب أصول أبي بكر، فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوّلـه، وقـد تُعلّق عليه به"[1].

وقد تناول كتاب الخصائص بعض القضايا المتعلقة بعلم أصول النحـو، منهـا: علـل العربية؛ أكلامية هي أم فقهية، ومقاييس العربية،وباب في جواز القياس علـى مـا يقـل، ورفضه فيما هو أكثر منه، وتعارض السماع والقياس، والاستحسان، وتخـصيص العلـل، والعلل إذا لم تتعدد لم تصح، وفي العلة وعلة العلة، والقول في إجماع أهل العربيـة متـى يكون حجة ، وغير ذلك من مسائل هذا العلم[2].

ويلحظ أن كتاب الخصائص لم يقتصر مؤلفه على أصول النحو وحدها بل تناول مـسائل نحوية شتى، وأن مسائل الأصول لم تأتِ في الكتاب مبوّبة وفق ما هي عليه عند من تناولوا هذا العلم بالتأليف ممن جاؤوا بعده .

ولعل أبا البركات الأنباري أولُ من جعل أصول النحو علما[3] واضحا، سواء أكان ذلـك في حده، أم فيما ينبغي أن يشتمل عليه من موضوعات مرتبة ترتيبا منطقيا، وذلك في كتابه المشهور (لمع الأدلة). وقد تحدث عنه فقال: " وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضـعناهما، وهما علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه وأقـسامه مـن قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه، فإن بينهما من

---

١) ينظر: بن جني، أبوالفتح عثمان، الخصائص، تحق: محمد علي النجار، عالم الكتب ، بيروت،د.ت، ٢/١.

٢) ينظر: ابن جني، الخصائص ١/ ٨٤، ١٠٩، ١١٥، ١١٧، ١٣٣، ١٤٤، ١٦٩، ١٧١، ١٨٩.

٣) ينظر: د. حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣،ص٦٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المناسبة ما لا يخفى؛ لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول، ويعلم هذا حقيقة أرباب المعرفة بهما"[1].

وقد أورد أبو البركات الأنباري بعض مسائل علم الأصول في كتبه الأخرى، مثل (الإغراب في جدل الإعراب)، و(أسرار العربية)، و(الإنصاف في مسائل الخلاف).

ثم أتى جلال الدين السيوطي، فأفاد من كل ما قاله السابقون في هذا العلم، يظهر ذلك جليّا في كتابه الموسوم بـ (الاقتراح في علم أصول النحو)، فجعل لكل أصل من الأصول كتابا ضمن كتابه هذا.

وسيقف الباحث وقفة قصيرة عند أبرز هذه الأصول، أعني: السماع والإجماع والقياس، والاستصحاب، محاولا أن يجلّيها؛ ليتضح للبحث موقف الشوكاني من هذه الأصول.

المطلب الأول السماع:

السماع أصل رئيس من أصول النحو العربي، بل هو أهمها على الإطلاق؛ لأنه الأصل الذي بنيت عليه أصول النحو الأخرى، فالإجماع ينبئ عن دليل مسموع، ثم إنّ أدلة القياس قائمة عليه؛ فالمقياس عليه ينبغي أن يكون مسموعا. وقد يعبّر عن (السماع) بالنقل كما فعل

---

١) ابن الأنباري: عبد الرحمن بن محمد ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، بغداد،١٩٥٩م، ص ٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابن الأنباري، وربما آثر ابن الأنباري مصطلح (النقل) " ليُلمِح إلى أن مصادر النحو نوعان: مصادر منقولة، ومصادر معقولة "[1].

وقد عرّف ابن الأنباري السماع بقوله:" اعلم أن النقل هو الكلام العربيّ الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة "[2].

واستنادا إلى التعريف الذي ذكره أبو البركات الأنباري، لا يعتدّ بالمولّد لمخالفته شرط الفصاحة، ولا بالقليل لمخالفته حدّ الكثرة، ولا بالشاذّ، لخروجه على الإجماع.

وقد جعل المنقول عنده في قسمين قسم هوالمتواتر، وهوما نقله العدد الضابط عن مثله الذي يستحيل فيه تواطؤهم على الكذب[3]. والقسم الثاني هو الآحاد، ويزاد به نقل الواحد، شريطة أن يكون الناقل عدلا، سواء أكان رجلا أم امرأة، حرا أو عبدا[4].

واحتجّ العلماء على قواعد النحو والصرف بالقرآن الكريم، وبالحديث النبوي، وبكلام العرب نثرا وشعرا. ووضع العلماء شروطا لما يحتج به من كلام العرب بعضها يتعلق بالزمان وبعضها بالمكان، وبعضها بالمحتجّ بكلامه.

أمّا القرآن الكريم فقد احتج العلماء بجميع قراءاته الشاذّ منها والمتواتر[5]، فالمتواتر بيّن، وأما القراءة الشاذّة عند علماء القراءات، " فما توفر فيها صحة السند، وموافقة العربية، وتخلف من الشرط الثاني – موافقتها رسم المصحف المجمع عليه – أو التواتر من الشرط

---

١) د. نحلة : محمود أحمد، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٣١.
٢) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ص ٨١
٣) السابق: ص ٨٣.
٤) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ص ٨٥.
٥) السيوطي، الاقتراح، ص٤٨.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الأول، أي صحة السند بها إلى رسول الله ﷺ"[1]. فالقراءة الشاذة ليس ثمة ما يقدح في الاحتجاج بوصفها عربية.

وبالرغم ممّا عليه الجمهور من إباحة الاحتجاج بالقراءات القرآنية – فإنّ هناك غير واحد من النحويين الذين توقّفوا في هذه المسألة ، وطعنوا في بعض القرأءات كعبد الرحمن بن هرمز وأبي عمرو بن العلاء[2]، وسيبويه–عند من يرى ذلك–[3] والفراء الذي ردّ بعض القراءات السبعيّة، كرده لقراءة حمزة{ إِلاَّ أَن يُخَافَا } [البقرة: ٢٢٩]، بقوله: " فقرأها حمزة على هذا المعنى... ولا يعجبني ذلك "[4]. وقد لحّن المبرد(٢٨٥هـ) غير واحد من القرّاء، كردّه كثيرا من قراءات خارجة، أحد رواة نافع، وقراءتُه من القراءات السبعة التي أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول والرّضا، وقد نوّه محقق[5] (المقتضب) بتطاول المبرد على القراء مبينا أنّه نقل ما أثبته أستاذه المازني في كتابه (التصريف) من الطعن على بعض القراء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

١) الأفغاني: سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧، ص ٣٠.

٢) ينظر: د. الحديثي: خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، د. ط، ١٩٧٤م، ص٥٠.

٣) ينظر: د.الأنصاري: أحمد مكي، سيبويه والقراءات، دار المعارف، مصر،١٩٧٢. فقد حاول الدكتور الأنصاري أن يثبت أن سيبويه طعن في القراءات، بالتلميح حينا وبالتصريح أحيانا أخرى.

٤) الفراء، معاني القرآن، ١/١٤٥.

٥) ينظر : المبرد:أبو العباس، محمد بن يزيد، المقتضب،تحق:محمد عبد الخالق، عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت، مقدمة المحقق ص١١١.

ويرى الباحث أن الاحتجاج بالقراءة الشاذة جائز على ضوء ما اشترطه السيوطي، بقوله: " وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل لو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه " [1].

وأمّا الحديث النبويّ فعلى درجة رفيعة من البلاغة وتمثيل أساليب العرب في كلامها، وقائله ﷺ من أفصح العرب لسانا , وروايته من أدق الروايات ضبطا وإتقانا، والأصل أن يكون الاحتجاج به رديفا للاحتجاج بالقرآن الكريم، مقدما على شعر الشعراء ونثر الخطباء. وقد استشهد النحاة في مصنفاتهم به، ولكن النحويين لم يكن استشهادهم به على درجة واحدة، بل على درجات متفاوتة؛ وذلك لاختلاف مواقفهم من الاحتجاج به. ويلحظ أن قدامى النحويين كانوا مقلين من الاستشهاد بالحديث النبوي، حتى إن سيبويه لم يستشهد في كتابه إلا ببضعة أحاديث [2].

وقد منعت طائفة من النحويين الاحتجاج بالحديث النبوي كابن الضائع النحوي(ت ٦٨٦هـ)، وتلميذه أبي حيان (ت ٧٤٥هـ)[3] محتجين بأن رواة الحديث أجازوا رواية الحديث بالمعنى، وأن كثيرا من الذين رووا الأحاديث كانوا من الأعاجم، ثم إنّ أئمّة النحويين من البلدين لم يحتجوا كثيرا في مؤلفاتهم بالأحاديث النبوية.

---

١) السيوطي، الاقتراح، ص ٤٨.

٢) ينظر: سيبويه، مقدمة المحقق عبد السلام هارون، ود. عثمان: عبد الرؤوف محمد، مع الحديث النبوي والاحتجاج النحوي، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م، ص٣٠.

٣) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٣٢/١. وينظر أيضا: د. الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد فصل القول في مسألة المنع أبو الحسن ابن الضائع في " شرح الجمل " قائلا: " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة – كسيبويه وغيره – الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ، لأنه أفصح العرب. قال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى "[1].

على أن طائفة أخرى، منهم ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ورضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، أجازت الاستشهاد به مطلقا؛ لأن الأصل رواية الحديث بلفظه لا بمعناه، وأما الرواية بالمعنى فهي خلاف الأصل، ولا يصار إليها إلا ضرورة، وقد أجازها العلماء بعد أن وضعوا لها شروطا، فلم يقبلوا الرواية بالمعنى إلا ممن عاصروا زمن الاحتجاج. ثم إن تجويز الرواية بالمعنى احتمال عقلي لا يقين بالوقوع، والرواية بالمعنى تنطبق على الشعر أكثر من الحديث لتحرزهم من الزلل، وتحري الدقة في رواية الحديث[2].

وقد أكثر ابن مالك من الاحتجاج بالحديث حتى تعقبه أبوحيان[3] في شرح التسهيل قائلا: " قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في

---

١) البغدادي، خزانة الأدب ٣٣/١ .

٢) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ٣٧/١، و السيوطي، الاقتراح، ص ٥٣، ود. الزبيدي : سعيد جاسم، القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان، ط ١، ١٩٩٧، ص ٩٨.

٣) الغريب أن أبا حيان نفسه احتجّ بالحديث النبويّ ؛ ففي الارتشاف مثلا ما يربو على أربعة وثلاثين حديثا، احتجّ بها أبو حيان على مسائل النحو والصرف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لسان العرب. وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. علـــى أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب – كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين – لم يفعلوا ذلك، وتبعهم علـــى ذلـــك المـــسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس "[1].

وقد نعى أبو إسحق الشاطبي في شرح الألفية على النحويين عدم الاحتجاج بالحـــديث النبوي، قائلا: " لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رســـول الله ﷺ، وهـــم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم، الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنها تنقل بـــالمعنى، وتختلـــف رواياتهـــا وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظها، لما ينبني عليـــه مـــن النحو، ولووقفت على اجتهادهم لقضيت منه العجب "[2].

ويرى الباحث أن ما قاله الشاطبي فيه تعميم، وإصدار حكم قطعيّ لا يقرّه الواقع؛ فـــلا يخفى على أحد من المشتغلين بهذا العلم أنّ النحويين القدماء استشهدوا بالحديث النبويّ غير أنهم كانوا مقلّين في ذلك.

وأجاز الشاطبي الاستشهاد بالأحاديث التي نقلت بلفظها قائلا:" وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان. وقسم عرف اعتنـــاء

---

١) السيوطي، الاقتراح، ص٥٣.

٢) البغدادي، خزانة الأدب، ١/٣٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ناقله بلفظه لمقصود خاص؛ كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ، ككتابه لهمذان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية؛ فهذا يصح الاستشهاد به في العربية "[1].

وهكذا يكون الشاطبي قد وقف موقفا وسطا بين المجيزين الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقا، والمانعين مطلقا.

ويرى الباحث جواز الاستشهاد بالأحاديث التي صححها علماء الحديث سواء أرويت بلفظها أم بمعناها؛ لأن ما روي بالمعنى إنّما صدر عن رواة عاشوا في عصر الاحتجاج، وكلامهم حجة، والأخذ به هو الحق، ثم إن الذين رووا الأحاديث بالمعنى لم يستبدلوا بألفاظها ألفاظا من إنشائهم عن قصد وعمد، بل إنهم قد ينسون الألفاظ التي جاءت عن الرسول الكريم، وتبقى المعاني واضحة في أذهانهم، فيعبّرون عنها بألفاظ يرونها تؤدي المعاني التي قصد إليها الرسول ﷺ كما أن الرواية بالمعنى احتمال عقلي لا وقوع يقينيّ كما قال صاحب الخزانة[2].

وأمّا كلام العرب شعرا ونثرا فقد أجاز النحاة الاحتجاج به، وحددوه زمنيّا بأواخر القرن الثاني الهجري إذا كان قائله من أهل المدر، وبمنتصف القرن الرابع الهجري إذا كان قائله من أهل الوبر[3]. وهذا أقرب إلى الصواب؛ لأن ما قيل بعد هذه الفترة الزمنيّة لم يكن فصيحا لتأثر العرب بلغات الأمم الأخرى الذين اختلطوا بهم.

---

١) البغدادي، خزانة الأدب عبد القادر البغدادي، ١/٣٥.

٢) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ١/٣٧.

٣) ينظر: الأفغاني: سعيد، موجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر بيروت، ط٣، ١٩٧٧، ص٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأمّا ما قاله أبو نصر الفارابي[1] من تحديده للقبائل التي يحتج بشعرها والقبائل التي لا يحتج بشعرها [2]، فلا أرى له وجها من الحق؛ لأن واقع النصوص التي استشهد بها كبار النحويين يدفع ما قاله الفارابي؛ فقد احتج سيبويه[3] بكلام كثير من القبائل التي ادّعى أبو نصر الفارابي أنه لا يحتج بكلامها، ثم إنّ الفارابي لم يكن من أهل النحو، ولم يعش في بيئات النحويين، وقد شكك أستاذي الدكتور حنا حداد في نسبة هذا النص، فقال بعد تحقيق شافٍ:" إذن، فالنص المنسوب لأبي نصر الفارابي الفيلسوف، ليس من أحد كتابيه المنشورين، ولا هومن كتاب آخر له – فيما نظنّ– وليس هناك ما يقطع بصحة نسبته للرجل. فالشك قائم، ولسنا ملزمين من بعدُ، على الأخذ بقول كل من أبي حيان والسيوطي، كما أنّنا لسنا مجبرين على متابعتهم في هذا الوهم، فهل ثمة فارابي آخر يمكن أن يكون صاحب هذا النص ؟ ومن هو "[4].

الشوكاني والسماع

عني الشوكاني بهذا الأصل النحويّ عناية كبير ة، فقلما يذكر مسألة نحوية تستند إلى هذا الأصل، دون أن يورد شاهدا عليها، مُبيِّنا أنها موافقة للصواب، أو أنها لا تتفق والمسموع الذي عول عليه أهل اللغة. وإذا لم يقدّر للشوكاني أن يعاصر من يُحتج بكلامهم فقد نقل لنا

---

١) شيخ الفلسفة الحكيم، أبو نصر، محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلّغ، التركي الفارابي المنطقي، أحد الأذكياء.(ينظر: الزركلي، الأعلام،٧/٢٠ وابن النديم، الفهرست،ص٤٣١).

٢) للوقوف على ما قاله الفارابي ينظر: وأبو حيان: محمد بن يوسف، تذكرة النحاة، تحق: د.عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م،ص٥٧٣، السيوطي، الاقتراح، ص٢٠،والمزهر،شرح وتصحيح: محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر، بيروت، د.ن،١/٢١٢.

٣) ينظر: مثلا سيبويه، الكتاب،١/١٧٠، ٣/٥٣٥.

٤) د حداد: حنا بن جميل، شذرات من النحو واللغة والتراجم، مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع، إربد – الأردن، ٢٠٠٦م، ص ٣٨٠، ٣٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في تفسيره الكثير من مادة السماع، بل ذكر الكثير من العبارات التي تشي بمدى عنايته بكلام العرب، واتخاذه مرجعا مهما في توجيه الإعراب والمعنى؛ من ذلك قوله – معقبا على قول ابن عباس – : " هذه الآية التي جعلها ابن عباس – رضي الله عنه – ناسخة مؤيدة لما تدل عليه الآيات التي جعلها منسوخة ومؤكدة له، فإن الظاهر من قوله: { **فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً** } [الإسراء: ٣٣] أنه جعل السلطان له: أي جعل له تسلطا يتسلط به على القاتل، ولهذا قال: { **فَلاَ يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ** } [الإسراء: ٣٣]، ثم لوسلمنا أن معنى الآية كما قاله، لكان ذلك مخصصا للقتل من عموم الآيات المذكورة لا ناسخا لها، فإنه لم ينص في هذه الآية إلا على القتل وحده، وتلك الآيات شاملة له ولغيره، وهذا معلوم من لغة العرب التي هي المرجع في تفسير كلام الله سبحانه "[1]

فهولا يقبل تفسيرا أو توجيها لا يتفق ولغة العرب، مهما كانت منزلة قائله. بل انتقد منهج بعض المفسرين؛ لأن كلامه لا يتفق وما جرت عليه العرب في أساليب خطابها، ومن ذلك قوله في معرض حديثه عن قول الله تعالى : { **إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ** } [المائدة: ٣٤]؛ إذ قال:" وبهذا تعرف ضعف ما روي عن مجاهد[2]، وإذا عرفت ما هو الظاهر من معنى هذه الآية على مقتضى لغة العرب التي أمرنا بأن نفسر كتاب الله وسنة رسوله بها، فإياك أن تغتر بشيء من التفاصيل المروية والمذاهب المحكية، إلا أن يأتيك الدليل الموجب؛ لتخصيص هذا العموم، أو تقييد هذا المعنى المفهوم من لغة العرب، فأنت وذاك، اعمل به وضعه في موضعه وأما ما عداه:

---

١) الشوكاني، فتح القدير، ٢٦١/١.

٢) يشير إلى الحديث الذي ساقه الطبري:"حدثني القاسم قال، حدثنا الحسين قال، حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن مجاهد في قوله:"إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادًا" قال: الزنا، والسرقة، وقتل الناس، وإهلاك الحرث والنسل".الطبري:محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحق: محمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠، ٢٥٦/١٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فَدَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ فِي حُجُرَاتِهِ وَهَاتِ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ[1] "[2].

وقد حمل حملة شعواء على الذين لا يحملون كلام الله على غير ما جرت به عادة العرب في كلامها؛ فها هو ذا يقول عند تفسيره لقوله تعالى { وَلاَ الْمَلآئِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ } [النساء: ١٧٢]:" عطف على المسيح: أي ولن يستنكف الملائكة المقربون عن أن يكونوا عبادا لله، وقد استدل بهذا القائلون بتفضيل الملائكة على الأنبياء، وقرر صاحب الكشاف[3] وجه الدلالة بما لا يسمن ولا يغني من جوع، وادعى أن الذوق (قاضٍ)[4] بذلك، ونعم الذوق العربي إذا خالطه محبة المذهب وشابه شوائب الجمود كان هكذا، وكل من يفهم لغة العرب يعلم أن من قال[5]: لا يأنف من هذه المقالة إمام ولا مأموم، أولا كبير ولا صغير، أولا جليل ولا حقير، لم يدل هذا على أن المعطوف أعظم شأنا من المعطوف عليه ، وعلى كل حال فما أردأ الاشتغال بهذه المسألة وما أقل فائدتها وما أبعدها عن أن تكون مركزا من المراكز الشرعية الدينية وجسرا من الجسور"[6]

وقد تنوعت مادة السماع عند الشوكاني؛ فاستشهد بالقرآن الكريم بقراءاته الشاذة والمتواترة إيمانا منه بأن القرآن الكريم الحجة الدامغة، في إثبات مسائل النحو والصرف،

---

١) البيت لامرئ القيس. ينظر:ديوانه، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٣،د.ت،ص٩٤، والسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م، ٢٥٥/١.

٢) الشوكاني، فتح القدير، ٣٨/٢.

٣) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ٦٢٨/١.

٤) ورد مكان هذه الكلمة في النسخة التي اعتمدها البحث (قاصد)، غير أن النسخ الأخرى من التفسير المطبوع ذكرت (قاضٍ)، والمعنى يقتضي هذا اللفظ لا الأول.

٥) أي من قال من المفسرين (لا يأنف... ولا حقير)، وجملة (لم يدل) خبر أنّ.

٦) الشوكاني، فتح القدير، ٦٣٥/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما استشهد بأحاديث المصطفى ﷺ، وبكلام العرب منظومه ومنثوره بما يعد حجة منه عند النحاة.

والسماع عنده مقدم على القياس، والأخذ به أولى، وإن كان شاذا من جهة القياس، ومما يدل على ذلك ما قاله عند تفسيره لقوله تعالى { وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ} [البقرة: ٢٢٨]:" والبعولة جمع بعل، وهو الزوج سمي، بعلا لعلوه على الزوجة؛ لأنهم يطلقونه على الرب، ومنه قوله تعالى: { أَتَدْعُونَ بَعْلاً }[الصافات: ١٢٥]، أي: ربا، ويقال: بعول وبعولة، كما يقال في جمع الذكر: ذكور وذكورة، وهذه التاء لتأنيث الجمع، وهو شاذ لا يقاس عليه بل يعتبر فيه السماع..."[١]. فالسماع عنده معتبر، وإن كان المسموع مما لا يقاس عليه.

ومن الأدلة على عنايته بالسماع قوله في اسم النبي الكريم (اليسع) في قوله تعالى: { وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ } [الأنعام: ٨٦]:" وقرأ أهل الحرمين، وأبو عمرو وعاصم، (واليسع)[٢] مخففا، وقرأ الكوفيون إلا عاصما بلامين، وكذا قرأ الكسائي ورد القراءة الأولى، ولا وجه للرد فهو اسم أعجمي، والعجمة لا تؤخذ بالقياس، بل تؤدي على حسب السماع، ولا يمتنع أن يكون في الاسم لغتان للعجم، أو تغيّره العرب تغييرين "[٣]. فقد جعل السماع هو الأساس في ضبط الاسم الأعجمي، واعترض على رد الكسائي لقراءة من قرأ بالتخفيف، معللا مجيء هذا الاسم بالقراءتين بعلتين:الأولى: أن يكون في هذا الاسم لغتان نطقت بهما العجم،والثانية: أن يكون هذا الاسم بلامين في الأصل، فلما نقلته العرب أجرت

---

١) الشوكاني، فتح القدير، ٣٠٧/١.

٢) ينظر: ابن زنجلة: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط٢،١٩٨٢،ص٢٥٩، وأبو عمرو الداني: عثمان بن سعيد بن عثمان، التيسير في القراءات السبع، دار الكتاب العربي، بيروت،ط٢، ١٩٨٤، ص ٧٧.

٣) الشوكاني، فتح القدير، ١٤٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيه تغييرين؛ الأول: إبدال اللام الأولى همزة، والثاني: تخفيف هذه الهمزة، وهذان التوجيهان اللذان ذكرهما محتملان، ولا مانع ينفي أن يكون أحد الاحتمالين، أوكلاهما صحيحا، وقد ذهب الإمام الشوكاني هذا المذهب إيمانا منه بأن السماع لا يخرمه القياس مهما كانت صحة هذا القياس.

احتجاجه بالقرآن الكريم

أورد الشوكاني كثيرا من الآيات القرآنية محتجا بها على مسائل النحو والصرف، ولا يذهب الباحث بعيدا إذا زعم أن الشوكاني قد أكثر من الاحتجاج بالقرآن الكريم كثرة تنيف على احتجاجه بمواد السماع الأخرى كالشعر والحديث. ومن ذلك:

أولا- استعمال اسم الإشارة (ذلك) في قوله تعالى:{ ذَلِكَ الْكِتَابُ} [البقرة: ٢] للقريب.

ذهب الشوكاني إلى أن (ذلك) قد يستعمل للقريب، وأيّد مذهبه بغير آية من كتاب الله تعالى قائلا:" ومنه قوله تعالى:

{وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ذَلِكَ عَالِمُ الْغَيْبِ} [السجدة: ٦]

وقوله تعالى:

{ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ آتَيْنَاهَآ إِبْرَاهِيمَ على قَوْمِهِ} [الأنعام: ٨٣]

وقوله تعالى:

{تِلْكَ آيَاتُ اللّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ } [البقرة: ٢٥٢، وآل عمران: ١٠٨، والجاثية: ٦]

وقوله تعالى:

{ ذَلِكُمْ حُكْمُ اللهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ } [الممتحنة: ١٠]"[1]

فقد أورد أربعة شواهد قرآنية على أن اسم الإشارة (ذلك) قد يستعمل للقريب.

---

١) الشوكاني، فتح القدير، ١/١٨٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا- زيادة (لا) النافية:

استشهد على زيادة (لا) في الآية **{ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ }** [الأعراف: ١٢] قائلا:" ولا في (أن لا تسجد) زائدة للتوكيد، بدليل قوله تعالى في سورة ص: { مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ } [ص: ٧٥] "[١].

ثالثا- مجيء اللام للعاقبة في قوله تعالى: **{ لِيُبْدِيَ لَهُمَا }** [الأعراف: ٢٠]:

استشهد على أن اللام للعاقبة في الموضع السابق بما ورد في الآية **{ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً }** [القصص: ٨] قائلا في تفسيرها: " أي ليظهر لهما واللام للعاقبة كما في قوله: **{ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً }** "[٢].

رابعا- جواز مجيء الباء للقسم[٣] في قوله تعالى: **{ قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ }** [الأعراف:١٦]:

استشهد على جواز مجيء الباء للقسم في الآية السابقة بقوله تعالى:" **{ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ }** [ص: ٨٢].

خامسا- مجيء (الصابرين) في قوله تعالى:**{ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ }** [البقرة: ١٧٧] – منصوبا على المدح:

استشهد على أن (الصابرين) في الآية السابقة منصوبة على المدح بقوله: **{وَالْمُقِيمِينَ**

---

١) الشوكاني، فتح القدير، ١٩٨/٢.

٢) الشوكاني، فتح القدير، ٢٠٢/٢.

٣) قال الشوكاني:(والباء في { فبما } للسببية... وقيل: الباء للقسم...وقيل:الباء بمعنى اللام، وقيل بمعنى مع...والأول أولى)، فاستشهاده بالآية ليس على مااختاره، بل على مذهب من يرى أنّ الباء هنا للقسم)، وعلى أي وجه حُمِلَتِ الباءُ فمتعلقها محذوف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصَّلاَةَ } [النساء: ١٦٢].

سادسا- زيادة الباء في ([أيديكم) من قوله تعالى: {وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوَاْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ } [البقرة: ١٩٥]:

استشهد على أن الباء زائدة في الموضع السابق بقوله تعالى: **{ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ }** [الشورى: ٣٠].

سابعا- جواز مجيء (عن)[1] في قوله تعالى: { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ } : [النور: ٦٣] بمعنى (بعد):

استشهد على جواز مجيء (عن) في الموضع السابق بمعنى (بعد) بقوله تعالى: { فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ } [الكهف: ٥٠].

ثامنا- مجيء (ما) مبتدأ و(جملة (يأكل) حالا في قوله تعالى: {وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيراً } [الفرقان:٧]:

استشهد على ذلك بقوله تعالى: **{ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ }** [المدثر:٤٩]؛ إذ قال:" وما الاستفهامية في محل رفع على الابتداء، والاستفهام للاستنكار، وخبر المبتدأ (لهذا الرسول) وجملة يأكل في محل نصب على الحال، وبها تتم فائدة الإخبار كقوله: **{ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ }** [المدثر:٤٩] "[2].

تاسعا- مجيء (إلا) بمعنى (دون وسوى) في قوله تعالى { فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ } [الشعراء: ٧٧]:

قال الإمام:" فجعله من باب التقديم والتأخير، وجعل (إلا) بمعنى (دون وسوى)، كقوله:

---

١) أرى أن (عن) على أصلها من البعد والمجاوزة؛ على معنى تحذير الناس من الابتعاد عن أمر الله مهما كان هذا البعد قليلا؛ وإذا كان ذلك كذلك فمن باب أولى أن يحذروا مخالفة أوامر الله بالكلية.

٢) الشوكاني، فتح القدير، ٦٣/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

{ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى } [الدخان: ٥٦] أي دون الموتة الأولى "[١]

احتجاجه بكلام العرب

أورد الإمام الشوكاني العديد من شواهد كلام العرب شعرا ونثرا محتجا بها على مسائل النحو والصرف.

نماذج من احتجاجه بالنثر:

أولا- لا مساس

- قوله:" وقوله في قول الله تعالى: { قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ} [طه: ٩٧]:" وأما قول العرب لا مساس[٢]، مثل: (قطام) فإنما بني على الكسر؛ لأنه معدول عن المصدر وهوالمس ".

ثانيا- أكلوني البراغيث

- وقوله في الآية { وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ } [الأنبياء: ٣]:" النجوى اسم من التناجي، والتناجي لا يكون إلا سرا، فمعنى إسرار النجوى: المبالغة في الإخفاء، وقد اختلف في محل الموصول على أقوال:... وقيل: هو في محل رفع على أنه فاعل (أسروا)على لغة من يجوز الجمع بين فاعلين: كقولهم: (أكلوني البراغيث)[٣] ذكر ذلك الأخفش[٤] "[٥]

---

١) الشوكاني، فتح القدير، ١٠٢/٤.

٢) ينظر: الرضي الأستراباذي: شرح الكافية، ١١١/٣.

٣) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٤٨٧.

٤) أجاز الأخفش ما ذكره الشوكاني، وأجاز البدل أيضا(معاني القرآن،٤١٠/٢).

٥) الشوكاني، فتح القدير، ٣ /٣٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا- يا حرسيّ اضربا عنقه

- وقوله في قول الله تعالى: **{ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ }** [المؤمنون: ٩٩]"... هو على معنى تكرير الفعل: أي ارجعني، ارجعني، ارجعني...، ومنه قول الحجاج: (يا حرسيّ اضـــربا عنقه)[١] "[٢].

ولحظ الباحث أن جلّ شواهده من النثر كانت متعلقة باللغة أو بالمعاني؛ لذا لم يـذكرها الباحث لبعدها عن غايته، وما يهدف إليه.

نماذج من احتجاجه بالشعر:

أولا- أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبُ رفيقٌ لِمَسْحِ المَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ[٣]

استشهد بهذا الشاهد على قراءة من فتح (الواو) في قوله تعالى:**{ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاء }** [النور: ٣١]، قائلا:" قراءة الجمهور { عَوْرَاتِ }[٤] بسكون الواو تخفيفا، وهي لغة جمهور العرب، وقرأ ابن عامر في رواية بفتحها، وقرأ بذلك ابن أبـــي إســـحاق والأعمش، ورويت هذه القراءة عن ابن عباس، وهي لغة هذيل بن مدركة... "[٥] ثـــم أورد الشاهد السابق.

---

١) ينظر: الرضي الأستراباذي: محمد بن الحسن الموسوي، شرح شافية ابن الحاجب، تحق: محمد نور حسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م، ١/٤٩.

٢) الشوكاني، فتح القدير، ٣/٤٩٥.

٣) ينسب لرجل من هذيل، ولم أجده في ديوان الهذليين. ينظر: الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، تحق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص ٢٣٨، والرضي، شرح الكافية، ٣/٣٩٤، ود. حداد، معجم شواهد النحو، ش(٤٨٥).

٤) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص٥٠٦.

٥) الشوكاني، فتح القدير، ٤/٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا- وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلَّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ[1]

جاء به شاهدا على جواز وضع (الذي) موضع (الذين)، في قوله تعالى { مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً } [البقرة: ١٧]، قال: "والذي موضوع موضع الذين: أي كمثل الذين استوقدوا، وذلك موجود في كلام العرب كقول الشاعر..."[2]

ثالثا-أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ[3]

استشهد به على أن الكاف بمعنى مثل[4] في قوله تعالى: {مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ } [البقرة: ١٧].

رابعا- أَحَافِرَةٌ عَلَى صَلَعٍ وَشَيْبِ مَعَاذَ اللهِ مِنْ سَفَهٍ وَعَارِ[5]

استشهد به على أن الصيغة الصرفية (فاعل) أتت بمعنى (مفعول) في قوله تعالى: { يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ } [النازعات: ١٠]، قال: "فهي حافرة بمعنى محفورة ومن هذا قول الشاعر... "[1].

---

٦) للأشهب بن رميلة (بالراء أو بالزاي وبصيغة المصغر) وهو شاعر إسلامي ورواه الجاحظ بدون واو في أوله، وقيل لغيره، ينظر: سيبويه ، ١٨٧/١، والزمخشري، المفصل، ١٨٤/١، ود.حداد، معجم شواهد النحو، ش(٧٤٨).

٧) الشوكاني، فتح القدير، ١٠٣/١.

٨) البيت للأعشى، ينظر: ابن جني: أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١،١٩٨٥، ٢٨٣/١، والرضي، شرح الكافية، ٢٦٩/٤، وبـ (هل) بدلا من الهمزة في:الجليس النحوي، ثمار الصناعة، ص١٢٤.

٩) ينظر في هذه القضية: أستاذنا الدكتور حنا حداد ، شذرات من النحو واللغة والتراجم، ص ٣٥٣-٣٧٣ ، فقد جمع شواهدها، وذكر خلاف النحويين في ماهيتها واستعمالاتها، وعلاقتها بـ (مثل)، ثم قدّم رأيا فيها، والكلام مبسوط في موضعه.

١٠)ذكره ثعلب: أبوالعباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، شرح وتحق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٥، ١٩٨٨م، ٢٧٠/١ بلفظ (سفه وطيش)، وكذا ذكره الطبري، ١٩٤/٢٤، وينظر في: القرطبي، ١٩٧/١٩، والزمخشري ٦٩٤/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خامسا-أَحْسَنُ النَّجْمِ فِي السّماءِ الثُّرَيّا والثُّرَيّا فِيْ الأَرْضِ زَيْنُ النِّسَاءِ[٢]

استشهد به على أن (أل) في (النجم) من قوله تعالى:{ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى } [[النجم: ١] لتعريف الجنس؛ قال: " قوله:{ والنجم إذا هوى } التعريف للجنس، والمراد جنس النجوم، وبه قال جماعة من المفسرين، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة... "[٣].

سادسا-إِخْتَرْتُكَ النَّاسَ إِذْ رَثَّتْ خَلائِقُهُمْ وَاعْتَلَّ مَنْ كَانَ يُرْجَى عِنْدَهُ السُّوْلُ[٤]

استشهد به على النصب على نزع الخافض؛ قال: " قوله: { وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا } [الأعراف: ١٥٥] هذا شروع في بيان ما كان من موسى، ومن القوم الذين اختارهم، و(سبعين) مفعول اختار، و(قومه) منصوب بنزع الخافض[٥]: أي من قومه على الحذف والإيصال، ومثله قول الراعي... "[٦].

---

١) الشوكاني، فتح القدير، ١/٣٧٠.

٢) البيت ليس في ديوان عمر بن أبي ربيعة، ولم تذكر كتب النحو- في حدود قراءاتي – هذا الشاهد ولا الكتب التي عنيت بشواهد النحو، وهو موجود في الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد، النكت والعيون، مراجعة السيد عبد المقصود حسب الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ٣٨٩/٥ ، والقرطبي:أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحق: هشام سمير البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ٨٢/١٧، وابن عادل: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب، تحق عادل أحمد عبد الموجود،دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٥٣/١٨.

٣) الشوكاني، فتح القدير، ١/١٠٥.

٤) البيت للراعي النميري في ديوانه، تحق لاينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٩٨٠، ص١٩٤، وفي البحر المحيط، ١٨٦/٥.

٥) يقول الحيدرة: علي بن سليمان اليمني:((وهذا أصل مستمر في كل مجرور سقط منه الجار، فإنه ينصب ويتعدى إليه الفعل بنفسه) ينظر:(كشف المشكل في النحو، تحق: هادي عطية مطر، بغداد، مطبعة الإرشاد، ط١، ١٩٨٤م، ص٤٤٩، ٤٥٠.

٦) الشوكاني، فتح القدير، ٢٦٣/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سابعا- وإنْ قريشاً كُلَّهَا عَشْرُ أبْطُنٍ وأنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا العَشْرِ[1]

استشهد به على جواز التأنيث حملا على المعنى في : { وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً } [الأعراف: ١٦٠]؛ قال: " والأسباط: جمع سبط، وهو ولد الولد، صاروا اثنتي عشرة أمة من اثني عشر ولدا، وأراد بالأسباط القبائل ولهذا أنث العدد كما في قول الشاعر... "[2].

ثامنا- أيَّانَ تَقْضِيَ حَاجَتِي أيَّاتَا أمَا تَرَى لِفعْلِهَا أوَانَا[3]

استشهد به على أن (أيّان) ظرف زمان في قوله تعالى: { يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ } [الأعراف: ١٨٧].

تاسعا- هُو الْخَلِيْفَةُ فَارْضَوْا مَا رَضِيْهِ لَكُمْ مَاضِي الْعَزِيْمَةِ مَا فِيْ حُكْمِهِ جَنَفُ[4]

جاء به شاهدا على جواز تسكين الياء (في: رضيْه) تشبيها لها بالألف في الآية الكريمة: {إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ}[التوبة:٤٠]؛ قال: " أي أحد اثنين وهما رسول الله ﷺ، وأبو بكر الصديق رضي الله عنه، وقرئ بسكون الياء... "[5] ثم أورد الشاهد السابق الذكر.

عاشرا- حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضيرُ وَآمِنٍ ما ليسَ مُنْجِيَهُ من الأقْدارِ[6]

---

١) البيت من الطويل ينسب إلى النواح الكلابي، ولغيره، ينظر: سيبويه،١٧٤/٢، والبغدادي، خزانة الأدب ٩٨/١، ود. حداد، معجم شواهد النحو، ش(١٢٩٦).

٢) الشوكاني، فتح القدير، ٢٦٨/٢.

٣) البيتان من الرجز بلا نسبة في: أبو عبيدة: معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحق: محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢،١٩٨١م،١ / ٢٣٤، وابن منظور، اللسان: (أبن).

٤) البيت لجرير الخطفي، ينظر: الزمخشري، الكشاف، ٣٤٩/١، وأبو حيان: البحر المحيط، ٣٥١/٢.

٥) الشوكاني، فتح القدير، ٣٨١/٢.

٦) البيت مصنوع. ينظر: سيبويه، ١١٣/١، والرضي، شرح الكافية، ٤٢٢/٣، وابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ١١٤/٢، ود. حداد، معجم شواهد النحو، ش(١٢١٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جاء به شاهدا على أن (حَذِر) قد يتعدى إلى المفعول بنفسه؛ قال:" قوله: { يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ } [التوبة: ٦٤]، قيل: هو خبر، وليس بأمر، وقال الزجاج: معناه: ليحذر، فالمعنى على القول الأول: أن المنافقين كانوا يحذرون نزول القرآن فيهم، وعلى الثاني: الأمر لهم بأن يحذروا ذلك، و(أن تنزل) في موضع نصب: أي من أن تنزل، ويجوز على قول سيبويه أن يكون في موضع خفض على تقدير من وإعمالها، ويجوز أن يكون النصب على المفعوليّة، وقد أجاز سيبويه حذرت زيدا... "[1] ثم أتى بالشاهد.

وربما حشد الإمام الشوكاني غير شاهد؛ كل شاهد منها يؤيد به توجيها من التوجيهات النحوية التي حمل كلام الله عليه، ولا سيما في الآيات المحتملة لقراءات متعددة؛ من ذلك تلك الشواهد التي جاء بها على التوجيهات المحتملة في الآية الكريمة{وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ} [الأنعام:١٣٧]؛ إذ قال:" قرأ الجمهور { زين }[2] بالبناء للفاعل ، ونصب { قتل } على أنه مفعول زين، وجر { أولاد } بإضافة { قتل } إليه، ورفع { شركاؤهم } على أنه فاعل زين، وقرأ الحسن بضم الزاي، ورفع { قتل }، وخفض { أولاد }، ورفع { شركاؤهم } ، على أن { قتل } هو نائب الفاعل، ورفع { شركاؤهم } بتقدير :يجعل يرجعه: أي زينه شركاؤهم ومثله قول الشاعر:

---

١) الشوكاني، فتح القدير، ٣٩٦/٢.

٢) ينظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص٢٧٠، وابن خالويه: الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحق: د. عبد العال سالم مكرم،: دار الشروق، بيروت،ط٤، ١٤٠١هـ، ص١٥٠، وأبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص٧٩، والدمياطي: أحمد بن محمد بن عبد الغني،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،تحق: أنس مهرة، دار النشر، دار الكتب العلمية، لبنان،ط١، ١٩٩٨م، ص٣٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لِيُبْكَ يَزِيدُ، ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ.[1]

أي يبكيه ضارع ، وقرأ ابن عامر وأهل الشام، بضم الزاي ورفع قتل ونصب أولاد وخفض شركائهم، على أن قتل مضاف إلى شركائهم ومعموله أولادهم، ففيه الفصل بين المصدر وما هو مضاف إليه بالمفعول ، ومثله في الفصل بين المصدر وما أضيف إليه قول الشاعر:

تمرّ على ما تستمرّ وقد شَفَتْ غلائلَ عبدُ القيسِ منها صدورِها[2]

بجر صدورها ، والتقدير: شفت عبدُ القيس غلائلَ صدورِها . قال النحاس: إن هذه القراءة لا تجوز في كلام ولا في شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر؛ لاتساعهم في الظروف وهو، أي الفصل، بالمفعول به في الشعر – بعيد، فإجازته في القرآن أبعد[3]، وقال أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي[4]: إن قراءة ابن عامر هذه لا تجوز في العربية،... ورد قوله إلى الإجماع، وإنما أجازوا في الضرورة للشاعر أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف كقول الشاعر:[5]

كما خُط الكتابُ بكفِّ يوما يهوديٌّ يقارب أو يزيل"[6]

---

١) البيت للحارث بن نهيك، وقيل لغيره، ينظر:سيبويه،٢٨٨/١، والرضي: شرح الكافية، ٢٦٠/٢. وقد حقّق البغدادي القول في نسبته، وأوجه روايته، وتأويل معانيه، في كلام مطوّل. (الخزانة:١٤٧/١).

٢) البيت من الطويل، قال البغدادي في الخزانة ٢/ ٢٥٠(هذا البيت مصنوع وقائله مجهول)، وقال ابن الأنباري في الإنصاف، م(٦٠):(مثل هذا قليل ولا يعرف قائله ولا يجوز الاحتجاج به).

٣) ينظر: النحاس: أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية،ط٣، ١٩٨٨، ٩٨/٢.

٤) لم أقف له على ترجمة، وقد ذكره القرطبي في تفسيره (٩٢/٧) محتجا بقوله على القراءة نفسها.

٥) البيت لأبي حَيَّة النُّمَيريّ. ينظر:سيبويه، ١٧٩/١، ود. حداد، معجم شواهد النحو، ش(٢٠١٩).

٦) الشوكاني، فتح القدير ١٧١/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد آثر الباحث نقل النص السابق على طوله؛ ليبين قدرة الإمام الشوكاني على حشد الأدلة والشواهد، وعرضه لآراء العلماء مؤيدا إياهم حينا، ومعارضا لهم أحيانا أخرى.

وهذه الأمثلة – على قلتها مقارنة مع ما ذكره الإمام الشوكاني – من الشواهد الشعرية، على مسائل النحو والصرف – تدل دلالة واضحة على حرص الشوكاني على الاستشهاد بكلام العرب، الذي هو من أبرز موادّ السماع.

احتجاجه بالحديث النبويّ

أورد الإمام الشوكاني العديد من الأحاديث النبوية مفسرا بها الآيات، أو مجليّا أسباب النزول، أو موضحا حكما شرعيّا، أو مبينا معنى من المعاني، أو مُنبّهًا على أسلوب من أساليب العرب في خطابها، وربّما جاء بالحديث شاهدا على استعمال بعض المفردات اللغويّة، ولكن اللافت للنظر أنه قلما احتجّ بالحديث النبوي على قواعد النحو والصرف.

ولعلّ الإمام الشوكاني كان ممّن يرفضون الاحتجاج بالحديث النبوي على قواعد النحو والصرف، فكان إعراضه عن الاحتجاج بالحديث إشارة إلى ذلك الاتجاه، وربما وجد في القرآن والشعر من الشواهد ما استغنى به عن الاستشهاد بالأحاديث النبوية في مجال النحو والصرف، وادخرها ليستشهد بها على المعاني والأحكام التي كانت تجليتها، وكشف الحجاب عما أشكل منها، غايته القصوى التي صنّف هذا السِّفر من أجلها.

المطلب الثاني: القياس

يعدّ القياس الأصل الثاني من أصول النحو العربي، لما له من أهمية بالغة في بناء قواعد النحو على سمت كلام العرب وأساليبهم في الخطاب، كما أن ضرورة ملحة دعت إلى هذا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأصل؛ ذلك من أجل أن تواكب اللغة حاجات الإنسان على مر العصور، كما أن حُجّية القياس ثابتة بالنقل والعقل، مجمع عليها عند الأصوليين من الفقهاء والنحويين، ولم يخرق هذا الإجماع من الفقهاء إلا أهل الظاهر على أن النحويين منهم كانوا يستحسنون القياس على ما يعضده السماع[1].

ومما يدل على حجية القياس إجماعا قول أبي البركات:" وذلك أنّا أجمعنا على أنه إذا قال العربيّ (كتب زيد)، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة، نحو: (عمرو) و(بشر) و(أردشير)، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال "٢.

والقياس لغة: التقدير. يقال:" قاس الشئ يقيسه قيسا وقياسا إذا قدره على مثاله "٣.

والقياس " مصدر قايست الشيء بالشيء، مقايسة وقياسًا "٤.

وعند الأصوليين: هو" الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل "٥, أو هو" حمل معلوم على معلوم، في إثبات حكم لهما، أو نفيه عنهما، بأمر جامع بينهما،

---

١) ينظر: ابن مضاء القرطبي: أبو جعفر أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، تحق: د شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، د. ت، ص ١٥٦ وما بعدها.

٢) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ص ٩٨.

٣) ابن منظور،لسان العرب: مادة (قيس).

٤) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ص٩٣.

٥) الآمدي: أبو الحسن علي بن محمد ، الإحكام في أصول الأحكام، تحق: د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ، ٢٠٩/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من إثبات حكم أوصفة أو نفيهما عنهما "[1]. والقياس عند جمهرة الفقهاء حجة؛ لثبوته بالسنّة النبويّة المطهرة[2].

وأما في اصطلاح النحاة: فهو" تقدير الفرع بحكم الأصل "،أو هو" حملُ فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع "[3]، أو هو" حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[4] ومن تعريفاته عند المحدثين:" هو محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة أو فروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك؛ من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة "[5].

ويبدو أن تعريف المحدثين للقياس أشمل وألطف وأقل تعقيدا من تعريف القدماء.

أركان القياس

١- **الأصل:** وهو المقيس عليه، ويمثل النص اللغوي الوارد عن العرب، والكيفية التي نظمت بها ألفاظه وتراكيبه. وينبغي أن يكون الأصل مطَّرداً في السماع والقياس معاً،

---

١) الرازي : فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، المحصول في علم الأصول، تحق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠٠ هـ، ٩/٥.

٢) جمهور أهل الظاهر لا يعدون القياس من الأدلة المعتبرة، يقول الشوكاني:" قال ابن حزم في "الإحكام": ذهب أهل الظاهر إلى إبطال القول بالقياس جملة، وهو قولنا الذي ندين الله به، والقول بالعلل باطل. انتهى. والحاصل: أن داود الظاهري وأتباعه لا يقولون بالقياس، ولو كانت العلة منصوصة" الشوكاني: محمد بن علي بن محمد، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، تحق: الشيخ أحمد عزو، دار الكتاب العربي، دمشق – كفر بطنا، ط ١، ١٩٩٩م، ١/ ٤٩، وينظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام ٤٧/١.

٣) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ص ٩٣

٤) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص ٤٥.

٥) د. حسن: عباس، اللغة والنحويين القديم والحديث، القاهرة، دار المعارف، ط٢، ١٩٧١م، ص ١٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمطرد في السماع يراد به أن يكثر وروده عن العرب إلى حدٍّ ينفي عنه القلة أو الندرة أو الشذوذ. وأمّا الاطراد في القياس فيعني مواءمة المقيس عليه للقاعدة، سواء أكانت هذه القاعدة أصلية، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، أم فرعية كقواعد الإعلال والإبدال.

٢- **الفرع:** وهو المقيس. ويراد به "ما كان محمولا على كلام العرب وموجها على ما وجهت عليه العبارات الواردة عن العرب، فإن لم يصح حملها على كلام العرب فلا يجوز التكلم بها "[١]. ونظر النحاة إلى المقيس على كلام العرب على أنه من كلام العرب، يؤيد ذلك قولهم: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[٢].

٣- **الحكم:** وهو ما يسري على المقيس مما هو فى المقيس عليه؛ إذ إن " إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه، وقد استعمله النحاة فيما يلزم من الأمور لزوم الحكم المقضى به، والذي لا يجوز أن يتخلف"[٣].

ومن الأحكام التي أطلقها النحاة على قواعد النحو[٤]:

١) الواجب: كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل (عند البصريين)، وجر المضاف إليه وتنكير الحال، والتمييز.

---

١) د. الحديثي : خديجة، الشاهد وأصول النحوفي كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات ــ الكويت، ١٩٧٤م، ص ٢٧٥.

٢) ابن جني، الخصائص، ٣٥٧/١، وينظر: د. حسان: تمام، الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٢، ص ١٧٣، ١٧٤.

٣) البهجة: عبد الفتاح حسن، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، عمان، دار الفكر، ط١، ١٩٩٨م، ص ٩١.

٤) ينظر: د. أبوالمكارم: علي، أصول التفكير النحوي عند العرب، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا ١٩٧٣، ص ١١٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢) الممنوع: كأضداد ما ذكر في الواجب، كأن تنصب الفاعل، أو تجره، أو تقدمه على الفعل، أو ترفع المفعول أو تجره.

٣) الحسن: كرفع المضارع الواقع بعد شرط ماضٍ، مثال قول زهير بن أبي سلمى:

وَإِن أَتَاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ.. يقول: لا غائب مالي ولا حرمُ[١]

٤) القبيح: كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط مضارع، ومنه قول جرير بن عبد الله البجلي:

يَا أَقْرَعَ بنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[٢]

٥) خلاف الأولى: كتقديم المفعول في نحو(ضرب غلامَه زيد) فالأولى وصل الفاعل بالفعل؛ لأنه بمنزلة الجزء منه.

٦) جائز على السواء: كحذف المبتدأ والخبر، أو إثباتهما،حيث لا يوجد ما يمنع من الخلاف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

١) ينظر: سيبويه، ٦٦/٣.

٢) ينظر: سيبويه، ٦٧/٣، والسيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحق: رمضان عبد التواب، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط١، ١٩٩٠م. ١٦٤/٢، والسيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله/ ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحق: د. عوض القوزي،منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ط٢، ١٩٩١م، ص١٣٤. والقزاز القيرواني، أبو عبد الله محمد التميمي، ضرائر الشعر أو(كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحق: د. محمد زغلول سلام، ود. محمد هدارة،منشأة المعارف، الإسكندرية، د. ت، ص ١٥٦.ود.حداد، معجم شواهد النحو، ش(٣٤٥٦). ووجّه سيبويه الشاهد على التقديم والتأخير، وأما المبرد فعلى تقدير مبتدأ و(فاء).

٤- **العلة الجامعة:** وهو ما يقرره النحاة من أسباب يستحق المقيس بموجبها حكم المقيس عليه. والعلل أمارات أو علامات في الفرع تستدعي نقل حكم الأصل إليه. يؤيد ذلك قول ابن جني: "وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام"[١].

والجامعة تعنى " الصلة التي توافر فيها مجموعة من الصفات، تُكَوّن ما يمكن أن يعد جامعا بين طَرفي القياس: المقيس والمقيس عليه"[٢].

ومثال القياس: " أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله فنقول: "اسم أسند الفعل إليه، مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعاً، قياسا على الفاعل"، فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يُسمَّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يسَمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد"[٣].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نشأة القياس في النحو العربي

يمكن القول: إن القياس قديم قدم علم النحو، فما أن جمعت المادة اللغوية حتى بدأ النحاة يؤسسون قواعد النحو على ضوئها مستعملين القياس؛ لضم الأشباه والنظائر بعضها إلى

---

١) ابن جني، الخصائص، ١/٨٤.
٢) د. أبو المكارم، أصول التفكير النحوى، ص ١١١.
٣) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ص ٩٣.

بعض، بل إنّ القياس النحوي معروف منذ أيام أبي الأسود الدؤلي، جاء في الطبقات: " أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي"[1]، ولو ذهبنا أبعد من ذلك لقلنا: إنّ علي بن أبي طالب (٤٠ هـ) أول من انقدحت في ذهنه فكرة القياس في العربية، إذا صح ما نقل عن أبي الأسود الدؤلي: " ثم وضعت بابي العطف والنعت، ثم بابي التعجب والاستفهام، إلى أن وصلت إلى باب "إن وأخواتها " ما خلا (لكن) فلما عرضتها على علي رضي الله عنه أمرني بضم (لكنّ) إليها "[2]. فحملُ الإمام علي بن أبي طالب لـ (لكنّ) على (إنّ) يدل دلالة واضحة على إدراكه لفكرة القياس.

ولعلّ أبا إسحاق الحضرمي (١٧٥ هـ) :" كان أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده بقاء طويلا... وكان ابن أبى إسحاق أشد تجريدا للقياس "[3].

والمقصود هنا بالقياس (قاعدة النحو) كما فسره بعض الباحثين؛ إذ قال:" والمراد بالقياس هنا القاعدة النحوية[4].

والمقصود بقوله (مدّ القياس) وسع أصول قياس العربية وأحكامها، ومعنى أشد تجريدا للقياس: أي أشد معرفة بحقائقه واجتهادا في ضبطه[5]. ثم جاء الخليل بن أحمد فكان:" الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه "[6].

---

١) الجمحي: محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدة، دار المدني، ١٩٧٤م، ١٢/١.

٢) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص ١٨، ١٩.

٣) الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ١ / ١٥.

٤) د. الحلواني: محمد خير، المفصل في تاريخ النحو العربي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٩، ص ١٤٥.

٥) ينظر: الجمحي، طبقات فحول الشعراء ، ١٤/١، هامش التحقيق،رقم ٤، ٥.

٦) السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ثم جاء سيبويه، فنحا نحو أستاذه الخليل، وبنى على أقيسة الخليل قواعد النحو في (الكتاب)؛ لذلك كثرت العبارات الدالة على القياس في الأبواب النحوية التي تعرض لها سيبويه، ومن ذلك قوله: " هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل، وذلك قولك: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى"[1]، فقد نصب (الاسم المنسوب) على الحال، قياسا له على المشتقات المأخوذة من الفعل، كاسم الفاعل واسم المفعول. وقوله في موضع آخر:" هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل وذلك قولك: أزيدا أنت ضاربه، وأزيدا أنت ضارب له، وأعمرا أنت مكرم أخاه، وأزيدا أنت نازل عليه، كأنك قلت: أنت ضارب، وأنت مكرم، وأنت نازل، كما كان ذلك في الفعل، لأنه يجري مجراه، ويعمل في المعرفة كلها والنكرة، مقدما ومؤخرا، ومظهرا ومضمرا "[2]

والناظر في كتاب سيبويه يجد فيه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة؛ مما يدل على أن القياس وصل على يدي الخليل وتلميذه سيبويه إلى نضجه وتمام قوته، وأصبح أساسا من أسس الدراسة النحوية التي تبنى عليها القواعد، ويوزن بها الكلام.

الشوكاني والقياس

تؤكد النصوص التي وردت في فتح القدير اهتمام الإمام الشوكاني بالقياس، ولا غرابة في ذلك، فالإمام على وعي تام بهذا الأصل، بل بأصول الفقه المعتبرة كلها، يدل على ذلك كتابه المشهور بين الفقهاء (إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول)، وقد تكلم

عن بعض، تحق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٩٨٥م، ص ٥٣

١) الكتاب، ٣٤٢/١.

٢) السابق: ١٠٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على القياس لا في الفقه وحسب، بل في اللغة أيضا، عارضا آراء العلماء فيه، يقول: " وقد اختلف في جواز إثبات اللغة بطريق القياس: فجوزه القاضي أبو بكر الباقلاني وابن شريح، وأبو إسحاق الشيرازي، والرازي، وجماعة من الفقهاء، ومنعه الجويني، والغزالي، والآمدي، وهو قول عامة الحنفية، وأكثر الشافعية. واختاره ابن الحاجب، وابن الهمام، وجماعة من المتأخرين. وليس النزاع فيما ثبت تعميمه بالنقل، كالرجل، والضارب، أو بالاستقراء، كرفع الفعل، ونصب المفعول، بل النزاع فيما إذا سمي مسمى باسم في هذا الاسم -باعتبار أصله من حيث الاشتقاق أو غيره- معنى يظن اعتبار هذا المعنى في التسمية، لأجل دوران ذلك الاسم مع هذا المعنى، وجودًا وعدمًا، ويوجد ذلك المعنى في غير ذلك الاسم "[1].

وقد كان الإمام الشوكاني ينبه على ما جاء خارجا عن هذا الأصل، مبينا وجه القياس فيه؛ من ذلك: " قوله { **وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ** } [النساء: ١٦] اللذان تثنية (الذي)، وكان القياس أن يقال: (اللذيان) كـ (رحيان)، قال سيبويه: حذفت الياء ليفرق بين الأسماء المتمكنة وبين الأسماء المبهمة، وقال أبوعلي: حذفت الياء تخفيفا "[2].

فقد ذكر الإمام أن المسموع في هذا اللفظ (اللذان)، وبيّن أن القياس في المثنى ألا يحذف شيء من مفرده، بل تزاد على آخره علامة التثنية الألف أو الياء، تليها النون المكسورة، ثم ذكر العلّة في هذا الحذف، منبّها أنّ العلة ليست واحدة عند النحويين جميعا؛ فسيبويه علل هذا الحذف بعلة الفرق، وهو أنّ هذا الاسم (اللذان) مبنيّ، على أن نظيره من الأسماء المعربة ينبغي ألا ينتقص من آخره شيئ، وعلّل أبوعلي الفارسي(٣٧٧هـ) هذا الحذف بعلة التخفيف، وكلتا العلتين معتبرةٌ عند النحاة؛ إذ جاء في أنواع العلة:" وهي واسعة الشعب،

---

١) الشوكاني: إرشاد الفحول، ١/ ٤٩، ٥٠.
٢) الشوكاني، فتح القدير،١/٥٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كثيرة الافتنان إلا أن مدار المشهورة منها في الجملة عند من عُني بجمعها، وصرف الاهتمام إلى تتبعها وحصرها على ثلاثة وعشرين نوعا، وهي:... علة فرق... وعلة تخفيف "[1]. غير أنّ ما علل به سيبويه أقرب إلى الصواب ممّا علّل به الفارسيّ؛ وذلك أنّ العرب لا تحذف شيئا من المفرد المتمكن عند تثنيته، فلمَ جرت علة الحذف في (الذي) وفي أمثاله من المبنيات الأخرى مثل (هذان)، ولم تجرِ في الأسماء المعربة، مثل: (كتابان) ؟

ومن تنبيهاته على ما خرج عن القياس قوله:" و(أن) في { أَنْ أَرْضِعِيهِ } [القصص: ٧] هي المفسرة؛ لأن في الوحي معنى القول، ويجوز أن تكون مصدرية: أي بأن أرضعيه، وقرأ عمر بن عبد العزيز بكسر نون (أن)، ووصل همزة أرضعيه ؛ فالكسر لالتقاء الساكنين، وحذف همزة الوصل على غير القياس "[2]. فمنطوق النص يدل على أن وصل الهمزة في الماضي الرباعي خارج عن القياس، ومفهومه يدلّ على أن القياس في الماضي الرباعي أن تكون همزته همزة قطع لا وصل. يقول: شارح الشافية في حذف همزة (ألف) من قوله تعالى { الم * اللَّهُ }[3] [آل عمران: ١، ٢]:" فان حذفها لا يترجح على إثباتها لكونها همزة قطع "[4].

وقوله في الآية { لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } [الزمر:٦٣]:" أي خزائنهما أو مفاتيحهما... وهي جمع إقليد ، وهو المفتاح، جُمع على خلاف القياس "[5] فقد نبه أنّ جمع

---

١) الجليس النحوي، ثمار الصناعة، ص٣٤، وجعلها السيوطي أربعة وعشرين نوعا. ينظر: الاقتراح، ص٥، ٦.

٢) الشوكاني، فتح القدير، ٤/١٥٥.

٣) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٢٠٠.

٤) الرضي، شرح الشافية، ٢/٢٣٦.

٥) الشوكاني، فتح القدير، ٤/٤٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(إقليد) على (مقاليد) مخالف للقياس، فالقياس أن يجمع على أقاليد. قال:" ويُجمع على "أفاعيل" ما كان من ذلك (أي ما كان من الأسماء على أربعة أحرف، أوّله همزةٌ زائدة) مزيداً قبل آخره حرفُ مدّ كأسلوب وأساليبَ "[1]. وهذا إذا سلّم الباحث أن مفرد (مقاليد) هو (إقليد) الذي نص عليه الشوكاني، فإن كان المفرد (مِقْلِيدٍ أومِقْلادٍ) كان جمعه على (مقاليد) هو القياس. قال في التاج:" وقولُه تَعالى: { لَهُ مَقَالِيدُ السَّمواتِ والأَرْضِ } [الزمر:٦٣] يجوز أن تكون المَفَاتِيحَ ، وهو قولُ مُجاهدٍ ، واحِدها إِقْلِيدٌ... أو جمع مِقْلِيدٍ أو مِقْلادٍ أو مِقْلَدٍ "[2]. وهناك من يرى أنها جمع لا مفرد له من لفظه، ومن هؤلاء صاحب الكشاف، فقد ذكر في أحد قوليه:" وهي مفاتيح، ولا واحد لها من لفظها "[3].

وقوله في لفظ(سحقا):" قرأ الجمهور { فَسُحْقاً } [الملك: ١١] بإسكان الحاء،وقرأ الكسائي وأبو جعفر بضمها، وهما لغتان، مثل: السحت والرعب، قال الزجاج وأبو علي الفارسي: (فسحقا) منصوب على المصدر: أي أسحقهم الله سحقا قال أبوعلي الفارسي: وكان القياس إسحاقا فجاء المصدر على الحذف "[4].

فقد ذكر الإمام أن هذه الكلمة جاءت على غير القياس، وذلك أنها من (أسحق الرباعي)، وقياس مصدره (إفعال) بكسر الهمزة في أوله، وزيادة ألف على ما قبل آخره. قال:" وأما في غير الثلاثي، فيأتي قياسا، كما تقول مثلا: كل ما ماضيه على أفعل، فمصدره على إفعال "[5].

---

١) الشنقيطي: أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ، ٢١٧/٥.

٢) الزبيدي: أبو الفيض، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحق: علي شيري، بيروت، دار الفكر، ١٩٩٤م، مادة (قلد).

٣) الزمخشري، الكشاف، ١٤٣/٤.

٤) الشوكاني،فتح القدير، ٢٥٩/٥.

٥) الرضي ، شرح الكافية، ٤٠١/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوله في جمع (عجاف) في قوله تعالى { يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ } [يوسف: ٤٣]:" والعجاف جمع عجفاء وقياس جمعه (عُجْف) لأن (فعلاء وأفعل) لا تجمع على (فعال)، ولكنه عدل عن القياس حملا على سمان "[١].

فقد نبّه على أن القياس في (فعلاء) مؤنث (أفعل) أن تجمع على (فُعْل)؛ لهذا قال شارح الشافية:" وقياس ما كان من الامتلاء... على فعلان، وما كان من العيوب الظاهرة كالعور والعمى، ومن الحلى كالسواد والبياض والزبب والرسح... أن يكون على أفعل، ومؤنثه فعلاء، وجمعهما فُعْل "[٢].

وقد ذكر أن هذا القياس من باب الحمل على المعنى، وهو إمّا حمل على نظير أو حمل على نقيض، وهذا جاء من باب الحمل على النقيض.

وكثيرا ما يذكر مسألة الحمل على المعنى، كما تقدم – ومما ذكر من هذا الباب أيضا: قوله في الآية { أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * أَوْكَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى...}:" [البقرة: ٢٥٨، ٢٥٩]:" { أو كالذي } أو للعطف حملا على المعنى والتقدير: هل رأيت كالذي حاج، أو كالذي مر على قرية، قاله الكسائي والفراء[٣] وقال المبرد: إن المعنى: ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم

---

١) الشوكاني، فتح القدير، ٣/ ٣٢.

٢) الرضي، شرح الشافية ١/١٤٤.

٣) ينظر: الفراء، معاني القرآن ، ١/١٧٠.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

في ربه، ألم تر من هو كالذي مر على قرية، فحذف قوله: من هو؟ وقد اختار جماعة أن الكاف زائدة ، واختار آخرون أنها اسمية "[1].

فقد جعل الكسائي والمبرد هذا العطف من باب العطف على المعنى. وحمل الشيء على ما في معناه كثير في كلام العرب [2].

وربما نبّه على القياس في مذهب نحويّ بعينه، كقوله: " وقرأ عيسى بن عمر الثقفي ويحيى بن يعمر وأبو جعفر وأبو شيبة **{ الزانية والزاني }** [النور: ٢] بالنصب، قيل: وهو القياس عند سيبويه لأنه عنده كقولك زيدا اضرب "[3].

فقد نبّه إلى أن القياس عند سيبويه نصب الاسم المتقدم بعد الأمر والنهي، على أنّ المنصوب داخل في حيّز الفعل. قال:" وقد قرأ أناس: " والسارق والسارقة " و" الزانية والزاني "، وهوفي العربية على ما ذكرت لك من القوة. ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع. وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب؛ لأن حد الكلام تقديم الفعل، وهو فيه أوجب، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام، لأنهما لا يكونان إلا بفعل "[4].

وكان الإمام الشوكاني لا يرى القياس على الشاذّ، بل ينبغي الوقوف عند المسموع منه، يقول في قوله تعالى **{ أَتَدْعُونَ بَعْلاً }** [الصافات: ١٢٥]:" أي ربا، ويقال: بعول وبعولة، كما يقال في جمع الذكر: ذكور وذكورة، وهذه التاء لتأنيث الجمع، وهو شاذ لا يقاس عليه،

---

١) الشوكاني، فتح القدير، ٣٥٣/١، ٣٥٤.

٢) ينظر المسألة السادسة من مسائل أبي نزار الحسن بن صافي، في كتاب: د. حداد: حنا بن جميل، ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر، جامعة اليرموك، إربد،ط١، ١٩٨٢م. ففيها ما يوضح كيف أن العرب قد تحمل الشيء على معناه.

٣) الشوكاني، فتح القدير ، ٦/٤.

٤) سيبويه، ١ /١٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بل يعتبر فيه السماع، والبعولة أيضا تكون مصدرا من (بعل الرجل يبعل)، مثل: (منع يمنع): أي صار بعلا "[1].

فزيادة التاء على الجمع غير قياسية، بحفظ منها ما سمع عن العرب، مثل (ذكور وذكورة).

ومما يدل على عدم اعتداده بالقياس على الشاذ أيضا قوله:" وقيل إن { أَحْصَى } [الكهف: ١٢] أفعل تفضيل، ورد بأنه خلاف ما تقرر في علم الإعراب، وما ورد من الشاذ لا يقاس عليه، كقولهم: أفلس من ابن المذلق[2]، وأعدى من الجرب[3] "[4].

فالقياس عند جمهور النحويين في بناء اسم التفضيل أن يكون فعله ثلاثيّا، وما جاء من غير الثلاثي عن العرب يحفظ ولا يقاس عليه، كالأمثلة التي ذكرها الشوكاني ، فهذا يعد شاذا خارجا عن حد القياس.

ومذهب سيبويه في (أحصى) في الآية أنها فعل لا اسم بدليل قوله:" ومثل ذلك قوله عز وجل: {لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً }[الكهف: ١٢]، وقوله تعالى: **{ فلينظر أيها أزكى طعاماً }** [الكهف: ١٩].ومن ذلك: قد علمت لعبد الله خير منك. فهذه اللام تمنع العمل، كما تمنع ألف الاستفهام، لأنها إنما هي لام الابتداء "[5]. فـ(أحصى) عنده فعل غير أنّ مجيء اللام منعه من أن ينصب المفعول، وكأنه جعل ذلك من باب التعليق الذي يكون في (ظنّ) وبابها.

---

١) الشوكاني، فتح القدير ، ٣٩٥/٤.
٢) ينظر: أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ٨٨/٢.
٣) ينظر: الميداني، مجمع الأمثال، ٤٥/٢.
٤) الشوكاني، فتح القدير، ٢٧٨/٣.
٥) سيبويه ، ٤٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وربما ضعّف الإمام الشوكاني بعض التوجيهات النحوية استنادا إلى مخالفتها القياس، كقوله في قول المولى عز وجل { **إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ** } [البقرة:١٣٠]:" قال الزجاج: سفه بمعنى جهل: أي جهل أمر نفسه فلم يفكر فيها، وقال أبو عبيدة: المعنى أهلك نفسه، وحكى ثعلب والمبرد أن سفه (بكسر الفاء) يتعدى كـ(سفه) (بفتح الفاء المشددة)، قال الأخفش: (سفه نفسه) أي فعل بها من السفه ما صار به سفيها[1]، وقيل: إن نفسه منتصب بنزع الخافض وقيل: هو تمييز وهذان ضعيفان جدا، وأما (سفه) بضم الفاء، فلا يتعدى، قاله المبرد وثعلب "[2].

فالإمام الشوكاني ضعف أن تكون (نفسه) منصوبة بنزع الخافض؛ لأن نزع الخافض لا يقاس عليه، إنما يحفظ ما هو مسموع من كلام العرب من الشواهد التي اضطروا إلى الذهاب بها هذا المذهب، وليس في الآية الكريمة ما يلجئ إلى هذا، وأما تضعيفه لكونها تمييزا؛ فلأن القياس في التمييز أن يكون نكرة و(نفسه) معرفة، فإن جاء ما لا بد من حمله على التمييز معرفةً، أولوه بنكرة، ولم يقيسوا عليه.

وكثيرا ما يعبر عن القياس بـ (الأصل) كقوله في (يخصّمون):" وقد اختلف القُرّاء في { **يَخِصِّمُونَ** } [يس: ٤٩]، فقرأ حمزة بسكون الخاء وتخفيف الصاد من (خصم – يخصم)، والمعنى: يخصم بعضهم بعضا، فالمفعول محذوف، وقرأ أبو عمرو وقالون بإخفاء فتحة الخاء وتشديد الصاد، وقرأ نافع وابن كثير وهشام كذلك، إلا أنهم أخلصوا فتحة

---

١) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ٤٨/١، ولم أجد هذا الرأي في كتابه.

٢) الشوكاني، فتح القدير، ٢٠٩/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخاء، وقرأ الباقون بكسر الخاء وتشديد الصاد، والأصل في القراءات الثلاث (يختصمون) فأدغمت التاء في الصاد... وقرأ أبي: يختصمون، على ما هو الأصل "[1].

فقوله:" والأصل في القراءات... , وقرأ أبي يختصمون على ما هو الأصل ". يدل على أن القياس (يختصمون) من غير إدغام؛ وذلك لانتفاء موجب الإدغام.

كل ذلك يدل على أن الشوكاني قد عني بالقياس، وما ينبغي أن يتحقق في المقيس عليه من شروط، كالاطراد وعدم الشذوذ، وعبّر عن ذلك بعبارات مختلفة كما مرّ.

المطلب الثالث: الإجماع

يدل الإجماع لغة على معنيين:

الأول: العزم؛ " قالَ الفَرّاءُ: الإجْماعُ: العَزْمُ على الأَمْرِ والإحْكَامُ عَلَيْه. تَقُولُ: أَجْمَعْتُ الخُرُوجَ وأَجْمَعْتُ عَلَيْه...أَجْمَعْتُ الأَمْرَ وعَلَيْهِ إذا عَزَمْتَ عَلَيْهِ "[2]

الثاني: الاتفاق؛ يقال: " أجمع القوم، اتفقوا "[3]

واصطلاحا: " هو اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور "[4].

وقد شرح الإمام الشوكاني هذا التعريف بقوله: " والمراد بالاتفاق الاشتراك: إما في الاعتقاد أوفي القول، أوفي الفعل. ويخرج بقوله: مجتهدي أمة محمد ﷺ، اتفاق العوام، فإنه لا عبرة بوفاتهم ولا بخلافهم. ويخرج منه أيضًا اتفاق بعض

---

١) الشوكاني، فتح القدير، ٣٦١/٤.

٢) الزبيدي، تاج العروس، مادة (جمع).

٣) مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المعجم الوسيط ، ط ٢، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢ م، مادة (جمع).

٤) الشوكاني، إرشاد الفحول، ١٩٣/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المجتهدين.وبالإضافة إلى أمة محمد ﷺ خرج اتفاق الأمم السابقة.ويخرج بقوله بعد وفاته الإجماع في عصره ﷺ فإنه لا اعتبار به. ويخرج بقوله في عصر من الأعصار ما يتوهم من أن المراد بالمجتهدين جميع مجتهدي الأمة في جميع الأعصار إلى يوم القيامة فإن هذا توهم باطل؛ لأنه يؤدي إلى عدم ثبوت الإجماع؛ إذ لا إجماع يوم القيامة، وبعد يوم القيامة لا حاجة للإجماع، والمراد بالعصر عصر من كان من أهل الاجتهاد في الوقت الذي حدثت فيه المسألة، فلا يعتد بمن صار مجتهدًا بعد حدوثها، وإن كان المجتهدون فيها أحياء. وقوله: على أمر من الأمور يتناول الشرعيات والعقليات والعرفيات، واللغويات "[1].

والإجماع من الأصول المعتبرة؛ لذا يعد حجة في الشرع، ينبغي الأخذ بها.

وهو عند الفقهاء على نوعين: إجماع صريح؛ وهو أن يتفق المجتهدون على قول يسمع من كل منهم، أو على فعل مشاهد منهم في عصر واحد، لا يتخلف أحد منهم.وإجماع سكوتي؛ وهو أن يصدر قول أو فعل من بعض المجتهدين يعلم به سائرهم فيسكتون، لا يظهر منهم إقرار أو إنكار[2]. والإجماع الصريح متفق عليه بين جمهور الفقهاء، وأما الإجماع السكوتي ففيه أقوال[3].

الإجماع عند النحاة

هو"إجماع أهل البلدين: البصرة والكوفة " [4] وقيل:هو" أن يجمع أهل العربية على أن علة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن علة تقرير الحركات في المقصور التعذر،

---

١) الشوكاني، إرشاد الفحول، ١/١٩٤.
٢) الشوكاني، إرشاد الفحول، ١/ ٢٢٣.
٣) الشوكاني، إرشاد الفحول، ١/ ٢٢٤.
٤) السيوطي، الاقتراح، ص ٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفى المنقوص الاستثقال.[1]

واشترط ابن جني فيما يتم الإجماع عليه ألا يخالف المسموع ولا المقيس عليه. يقــول " الإجماع حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة[2].

وابن جني يجيز الخروج على الإجماع، فيقول:" فكلّ من فُرق له عن علّةٍ صحيحة وطريق نَهْجِه كان خَلِيل نفسه وأبا عَمْرو فكرِه "[3].

غير أن خرق الإجماع – وإن كان غير ممتنع – مكروه عند النحويين؛ فابن جني نفسه يقول بعد كلامه السابق:" إلا أننا مع هذا الذي رأيناه وسوَّغنا مرتكبَه، لا نسمح له بالإقــدام على مخالفِة الجماعة التي قد طال بحثُها، وتقدَّم نظرها، وتتالت أواخرَ على أوائلِ وأعجازا على كلاكل، والقومِ الذين لا نشكّ في أن الله، سبحانه وتقدّست أسماؤه، قد هداهم لهذا العِلْم الكريم "[4].

فهو إذا يكره الخروج على الإجماع. غير أنّ ما قاله من جوازه لخرق الإجماع، لا يعدو أن يكون حثّا على الاجتهاد،ومنعا للتسليم بكل ما يسمع دون تمحيص وتنقيب، ولا سيما أن مسائل النحو مسائل عقلية، تؤخذ بالدليل الواضح والبرهان الساطع، وليست مسائل شرعيّة، لا مدخل للعقل في كثير منها.

---

١) السيوطي، الاقتراح، ص ٨٩.
٢) ابن جني، الخصائص ١/١٨٩
٣) ابن جني، الخصائص ١/١٨٨.
٤) ابن جني، الخصائص ١/١٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحكم كراهية الخروج على الإجماع ليس مقصورا على ابن جني، بل نصّ غيره من النحويين على كراهية خرق الإجماع، كالرضي الذي يقول:" ولولا كراهة الخروج على إجماع النحاة، لحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما- مبنيا "[1]. فالرضي يتخلى عن استحسانه من كون المضارع المجزوم يجوز فيه البناء، حتى لا يخرق الإجماع.

وإذا كان ابن جني قد كره الخروج على الإجماع، فإن غيره قد منع ذلك ألبتة، يقول ابن الخشاب:" لو قيل إن (مَن) في الشرط لا موضع لها من الإعراب، لكان قولا، إجراء لها مجرى (إنْ) الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكنّ مخالفة المتقدمين لا تجوز".[2]

وجاء في (الاقتراح): " وقال غيره (أي غير ابن جني) إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر، خلافا لمن تردد فيه، وخرقه ممنوع، ومن ثَمّ رُدّ "[3].

وقول القائل (خلافا لمن تردد فيه) يدلّ على أن من كان مذهبه عدم الاحتجاج بالإجماع،لا وزر عليه إن لم يأخذ به.

واستنادا إلى ما تقدم فإن الباحث يرى أن مخالفة الإجماع لا تجوز، في المسائل التي ثبت بالنقل الصحيح أنْ قد أُجمع عليها عند أهل البلدين، وليس ثمة من يخالف ذلك الإجماع من أفراد كلا البلدين؛ لأن إجماع العقول على ما هو معقول دليل على صحته وثباته، ولا سيما في علم النحو، لأن النص الذي استقرئت منه القاعدة هو النص، والوسائل المستعمله في إدراكه آنذاك هي الوسائل نفسها المستعملة في إدراكه اليوم.

---

١) الرضي، شرح الكافية ، ٧/٤.

٢) السيوطي، الاقتراح، ص ٨٩.

٣) السيوطي، الاقتراح، ص ٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اعتدّ الشوكاني بالإجماع بوصفه واحدا من أصول النحو المعتبرة؛ لذلك يرد كثيرا عنده ذكر العبارات التي تدل على الإجماع. ومفهوم الإجماع عند الشوكاني هو إجماع النحويين جميعا، يقول:" فالمعتبر في الإجماع في المسائل الفقهية قول جميع الفقهاء، وفي المسائل الأصولية قول جميع الأصوليين، وفي المسائل النحوية قول جميع النحويين "[1]. فلم يذكر مسألة انفرد بها البصريون أو الكوفيون، فيسميها إجماعا؛ لذلك لم يقل (أجمع البصريون) أو(أجمع الكوفيون) إنما يقول (أجمع النحويون)، كما سيأتي، فالإجماع المعتبر عنده ليس هو إجماع أهل البصرة وحدهم، أو إجماع أهل الكوفة وحدهم. فإن لم يكن في المسألة إجماع، استعمل مصطلح (جمهور النحويين أو النحاة)[2]، أو قال (أكثر النحويين)، أو ما شابهها من العبارات التي تشي بالكثرة لا بالإجماع.

ومن الأحكام التي قررها الإمام الشوكاني بالإجماع- أنّ توكيد الفعل بالمصدر يجعل الكلام حقيقة لا مجازا؛ ففي قوله تعالى: **{وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيماً }**[النساء:١٦٤] ذكر أن النحويين مجمعون على أنّ الفعل إذا أُكِّد بالمصدر فالكلام محمول على الحقيقة يقينا لا احتمالا[3]. وهو يريد بما قرّرهُ أن يؤكّد أنّ الله -سبحانه وتعالى- كلّم موسى ﷺ تكليما مباشرا بلا وساطة من وحي أو إلهام أو ما شابه ذلك.

وربّما استند الإمام الشوكاني إلى الإجماع في نقضه لمذاهب بعض النحويين؛ من ذلك قوله في الآية:**{ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ }** [هود: ١١١]:" وزعم الفراء أن

---

١) الشوكاني، إرشاد الفحول ٢٣٣/١.

٢) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٣٦٤/٣، ٤٢٢/٤.

٣) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٦٣١/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

انتصاب (كلا) بقوله (لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)، والتقدير: وإن ليوفينهم كلا، وأنكر ذلك عليه جميع النحويين "[1].

فقد اتكأ على (الإجماع)؛ لدحض مذهب الفراء الذي يرى أن (كُلاًّ) منتصبةٌ بـ(لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) المذكورة في الآية.

وكثيرا ما كان ينقل الإجماع عن بعض النحويين؛ ففي قوله تعالى: **{وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ }** [النور: ٣٧]، قال:" قال الزجاج: وإنما حذفت الهاء لأنه يقال أقمت الصلاة إقامة، وكان الأصل (إقواما) ولكن قلبت الواو ألفا فاجتمعت ألفان، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين، فبقي أقمت الصلاة (إقاما)، فأدخلت الهاء عوضا عن المحذوف، وقامت الإضافة هاهنا في التعويض مقام الهاء المحذوفة، وهذا إجماع من النحويين انتهى "[2].

فقد نقل عن الزجاج أن النحاة مجمعون على أن ما حدث في مصدر معتل العين إنما هو إجماع من النحويين.

ونقل عن النحاس الإجماع في شرحه لقوله تعالى **{ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً}**[3] [السجدة: ٢٤] قائلا:" أي قادة يقتدون به في دينهم، وقرأ الكوفيون (أَئِمَّةً)[4] قال النحاس: وهو لحن عند[1] جميع النحويين لأنه جمع بين همزتين في كلمة واحدة "[2].

---

١) الشوكاني، فتح القدير، ٥٣٩/٢.

٢) الشوكاني، فتح القدير، ٣٧/٤، وقد ذكر ما نقله الشوكاني في مسألة الإعلال، غير أنه لم يذكر مسألة إجماع النحويين على ذلك،في هذا الموضع. ينظر:(الزجاج،-إعراب القرآن، ٨١٧/٣).

٣) جرى المفسر-رحمه الله- في ضبط ألفاظ القرآن في تفسيره هذا على رواية نافع، فرُسِمت كلمة(أئمّة) هكذا (أيمّة)؛ في المخطوط غير أنّ النسخ المطبوعة كتبت فيها الآيات وفق الرسم العثماني؛ لذا قال(وقرأ الكوفيون{أئمّة})

٤) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ٦٢٧. قال ابن مالك:"ومن قرأ {أئمة} بالتسهيل أو بالتحقيق مخالف للقياس، والاقتداء به متعين لصحة النقل"(ابن مالك: محمد عبد الله،إيجاز التعريف

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

فذكره لكثير من العبارات التي تشي بالإجماع دليل على احتفائه بهذا الأصل، والوثوق به.

المطلب الرابع: الاستصحاب

الاستصحاب لغة من قولهم:"اسْتَصْحَبَ الرجُلَ دَعاه إلى الصُّحْبة، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه "[٣].

وعند الفقهاء هو:" أن ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل"[٤].

ويرى معظم الأصوليين أن الاستصحاب حجة،:" وكَوْنُ الاستِصْحَابِ دَلِيلاً: هُو الصَّحِيحُ "[٥].

غير أن الاستصحاب من أضعف الأدلة[٦]؛ لأنه لا يلجأ إليه إلا عند انعدام الدليل؛ لذلك قيل:"هو آخر مدار الفتوى، فإن المفتى إذا سئل عن حادثة يطلب حكمها من الكتاب ثم السنة ثم الإجماع ثم القياس، فإن لم يجده يأخذ حكمها من استصحاب الحال فى النفى والإثبات، فإن كان التردد في زواله فالأصل بقاؤه، وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدم بقائه"[٧].

في علم التصريف، تحق:محمد المهدي عبد الحي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ،ص١١٨.

١) لم أجد رأي النحاس هذا في كتابيه: إعراب القرآن ومعاني القرآن.

٢) الشوكاني، فتح القدير، ٢٤٩/٤.

٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة (صحب).

٤) الشوكاني، إرشاد الفحول، ١٧٤/٢

٥) ابن النجار: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد، شرح الكوكب المنير، تحق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٢، ١٩٩٧ م، ٤٠٣/٤

٦) ينظر: ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ص١٤٢.

٧) الخضري: محمد، أصول الفقه، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ط٦، ١٣٨٩هـ، ص ٢٧٦، ٢٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

استصحاب الحال عند النحويين

يعرف النحويون الاستصحاب، فيقولون هو: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل."[1] فاللفظ يبقى على الأصل ما لم يظهر دليل ينقل اللفظ عن الأصل الذي جاء عليه.

والاستصحاب " من الأدلة المعتبرة "[2] عند النحويين، يقول أبو البركات عند مناقشة (مسألة كم مركبة أو مفردة):" وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:إنما قلنا إنها مفردة؛ لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة "[3].

ومن أمثلة الاستصحاب أيضا أن: الأصل في الأفعال البناء، ما لم يكن هناك موجب لإعرابها. فالماضي مبني استصحابا للأصل، والأمر مبني استصحابا للأصل[4].

ومنه: الأصل في الأسماء الإعراب. فكل اسم الأصل فيه أن يكون معربا، وما بني من الأسماء فهو خروج عن الأصل لمشابهته الحرف.

ومنه: أن الأصل في حروف الجر ألا تعمل محذوفة، قال: " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع

---

١) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص٤٦.

٢) ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، ص١٤١.

٣) ابن الأنباري ، الإنصاف،م(٤٠).

٤) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف،م(٧٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض ولم يوجد هاهنا، فبقينا فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة "[1].

وإن كان الاستصحاب من أضعف الأدلة عند الأصوليين من الفقهاء، فهو كذلك عند النحويين، يقول أبو البركات، وهو يناقش أدلة الكوفيين في مسألة (القول في نعم وبئس أفعلان هما أم اسمان): " وهذا تمسك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة"[2].

وقد وردت الكثير من عبارات النحويين التي تدل على احتفائهم بهذا الأصل من ذلك:

قول سيبويه في قول الشاعر:

سَلِّ الهُمُومَ بِكلِّ مُعْطِي رَأْسِه ناجٍ مُخَالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ[3]

" فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين؛ لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة. ولو كان الأصل ههنا ترك التنوين لما دخله التنوين ولا كان ذلك نكرة "[4].

فبين أن اسم الفاعل (معطي) حقه التنوين؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن تنون.

الشوكاني واستصحاب الأصل

أفاد الشوكاني من هذا الأصل، في بعض التوجيهات النحوية، من ذلك:

قوله في قوله تعالى:{ فَمَنِ اضْطُرَّ }[5] [البقرة: ١٧٣] " قرئ بضم النون للإتباع، وبكسرها على الأصل في التقاء الساكنين"[6].

---

١) ابن الأنباري ، الإنصاف، م(٥٧).
٢) السابق، م(١٤).
٣) سيبويه ، ١/٣٥، ود. حداد، معجم شواهد النحو، ش(١٤٤٦).
٤) سيبويه ، ١/٣٥.
٥) ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات، ص٦٣.
٦) الشوكاني، فتح القدير، ١/٢٣٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد بين أن الأصل في التقاء الساكنين أن يتخلص من ذلك بتحريك الأول بالكسر، وهـذا استصحاب للأصل.

ومنه قوله في قوله تعالى: { **وَلْتَكُن** }[1] [آل عمران: ١٠٤]:" قرأه الجمهور بإسـكان اللام، وقرئ بكسر اللام على الأصل "[2].

ومنه ما قاله في قوله تعالى -{ **إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً** } [مريم: ٩٣] -:"وقرئ (آتٍ) ٣على الأصل"٤، فالأصل في اسم الفاعـل أن يكـون منونا عاملا، إذا دلّ على الحال والاستقبال، فإضافته، وعدم عمله في الآية خـروج عـن استصحاب الأصل.

غير أن الملاحظ أن عناية الشوكاني باستصحاب الحال أقل من عنايته بأدلة النحو الأخرى، وهذا يعود إلى أن استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولا يصار إليه إلا عند انعدام الدليل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

٧) ينظر: ابن عاشور التحرير والتنوير، ١٦٠/١٧

٨) الشوكاني، فتح القدير، ٤٥٠/١.

١) ينظر: أبو السعود: محمد بن محمد العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم،المشهور بـــ (تفسير أبي السعود)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ط، د. ت،٢٨٣/٥.

٢) الشوكاني، فتح القدير، ٣٥٤/٣.

الفصل الثاني

الآراء النحوية و الصرفية في(فتح القدير)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توطئة

قلما يفسر الشوكاني آية من آيات الكتاب الكريم دونما يقف عند إعراب بعض مفرداتها، و لا سيما المفردات التي يؤثر توجيه الإعراب فيها في توجيه معنى الآية ، و ربما يشير الإمام الشوكاني، و هو يعرض لإعراب الآية ، إلى الآراء النحوية المختلفة فيها ، و كثيرا ما يقف عند الآيات التي فيها خلاف نحويّ ، بين المذاهب النحوية ، ذاكرا رأي كل من المذهبين البصري و الكوفي، مقدما رأي البصريين على رأي نظرائهم في غير موضع .

و يكتفي في بعض المواطن بالإشارة إلى أن المسألة خلافية بين النحاة ، دون أن يستطرد في عرض الآراء ؛ مما يدل على سعة اطلاعه في ميدان النحو و الصرف ، من ذلك قوله في(حاشا):" وقيل إن (حاش) حرف و(حاش) فعل وكلام أهل النحو في هذه الكلمة معروف "[1] .

و كثيرا ما يعرض لبعض القضايا الخلافية ، دون أن يرجح مذهبا على آخر ، بل يكتفي بعرض مذاهب أهل البلدين ، من غير مناقشة ، أو اختيار ، أو ترجيح ، و من أمثلة ذلك ما ذكره عند شرحه لقول الله تعالى : { مَا هَـٰذَا بَشَراً }[يوسف: ٣١] بقوله :" إعمال ما عمل ليس هي لغة أهل الحجاز ، و بها نزل القرآن ، كهذه الآية ، وكقوله سبحانه { مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ } [المجادلة:٢] ، وأما بنو تميم فلا يعملونها عمل (ليس) ، وقال الكوفيون : أصله (ما هذا ببشر) ، فلما حذفت الباء انتصب، قال أحمد بن يحيى ثعلب : إذا قلت : (ما زيد بمنطلق) فموضع الباء موضع نصب ، وهكذا سائر حروف الخفض ، وأما الخليل وسيبويه

---

١) الشوكاني ، فتح القدير ، ٢٤/٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجمهور النحويين فقد أعملوها عمل (ليس) ، و به قال البصريون ، والبحث مقرر في كتب النحو بشواهده "[1]

و ربما سلك مسلك البصريين ، دون أن ينبه إلى أن هذا هو رأي البصريين ، كقوله في(أحد) من الآية : " { وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ } [التوبة : ٦] :" و أحد مرتفع بفعل مقدر يفسره المذكور بعده : أي و إن استجارك أحد استجارك "[2] . فقد وجه الرفع في كلمة (أحد) توجيه البصريين دون الإشارة إلى أن ذا رأيهم .

و قد كان لكثير من النحويين حضور كبير في كتاب فتح القدير ؛ لذا ترددت فيه أسماء العديد من أعلام النحو ، كالخليل و سيبويه والكسائي(١٨٩هـ) و قطرب(٢٠٦هـ) و الفراء و المبرد ، و الأخفش ، و النحاس ، و الزمخشري(٥٣٨هـ) ، و غيرهم ، و قد كان للفراء القدح المُعَلّى ، في تفسير الشوكاني ؛ إذ ذُكِر في نيّف و تسعين و سبعمائة موضع ، كما ذكر النحاس في بضعة عشر و خمسمائة موضع ، و ذكر الزمخشري وكشافه فيما يقرب من تسعين ومائة موضع . و كان يذكر هؤلاء النحاة ، مستشهدا بآرائهم أو مستأنسا بها ، و ربما عارضهم جلهم في غير ما مسألة .

و كان الإمام الشوكاني دقيقا في نسبة الآراء إلى أصحابها ؛ فلا ينسب رأي المبرد إلى سيبويه مثلا ، أو رأي الفراء إلى الكسائي، و كل ذلك يشير إلى عمق فكره النحويّ .

و كان – رحمه الله – يجمع إلى علمه الثرّ أدبا جمًّا ، وخلقا رفيعا ، يدل على ذلك ردوده المهذّبة على العلماء الذين عرض لآرائهم ؛ فربما يعارض رأيا ما غير أنه لا يُجَرِّح صاحبه إلا إذا كان الرأي يمس عقيدة الإسلام ، و فيه انحراف بيّن ،عندها يثور الشيخ و يحتدّ

---

١) السابق: ٢٤/٣.

٢) السابق: ٣٥٨/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غضبا لدين الله ، كما هو الحال مع الزمخشري عندما كان يوظف فكره الاعتزالي[1] في القدح في المسلمات ، و تأويل الأسماء و الصفات ، و معالجة المُغَيّبات ، معالجةً تخرج عما عليه السلف الصالح . و لم يكن – رحمه الله – كمن امتطى الجهل ، و اقتعد غارب الهوى ، متحرفا إلى ضلالة أو متحيزا إلى فئة ، بل كان وقّافا عند ما يغلب على ظنه أنه الحق .

و سيعرض الباحث جملة من القضايا التي تابع الإمام الشوكاني فيها علماء العربية ، ثم القضايا التي خالف بعضهم فيها ، مبتدئا بالآراء التي تابع فيها جمهور البصريين ، ثم جمهور الكوفيين ، ثم الآراء التي خالف فيها بعض علماء النحو، وذلك في المباحث الثلاثة الآتية :

المبحث الأول : الآراء التي تابع فيها علماء العربية

ذكر الباحث في موضع سابق أن الإمام الشوكاني اقتصر على المذهبين البصري و الكوفيّ ؛مما يوحي بأنه ليس من أنصار القائلين بالمذاهب النحوية الأخرى، كالبغداديّ و الأندلسيّ و غيرهما ؛ فالمذهب البغداديّ مثلا لم يَرِد له ذكر في تفسيره كله ، و اكتفى بالمذهبين البصريّ و الكوفيّ؛ لذا فقد كان يصدر في أحكامه النحوية إمّا عن مذهب البصريين، و إمّا عن مذهب الكوفيين .

---

١)ينظر مثلا :الشوكاني ، فتح القدير ، ٦٣٥/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الأول: الآراء التي تابع فيها جمهور البصريين :

الفرع الأول – القضايا النحويّة

كان الإمام الشوكاني ميّالا إلى آراء جمهور البصريين كثيرا؛ لذلك وجّه العديد من الآيات وفق ما قالوا به ، ربما كان ذلك لأنه يرى أنّ منهجهم هو الصواب، و ربما كان ذلك رغبةً منه في عدم مخالفة الأكثرين؛ فمما لا شكّ فيه أنّ منهج البصريين كتب له من الذيوع و الشهرة ما لم يكتب لمنهج الكوفيين، بل إنّ المتخصص في علم العربية يلمس بأدنى نظر كثرة المصنّفات النحويّة التي اتجه بها أصحابها اتجاها بصريّا خالصا، و لا سيما تلك المصنّفات التي قُصِد بها تعليم الناشئة قواعد العربيّة.

و لم يلمس الباحث أنّ الإمام الشوكاني كان متعصبا للبصريين على كثرة تأييده لهم، يدلّ على ذلك أنّه لم يخطّئ منهج نظرائهم من الكوفيين، أو يتحامل على آرائهم، لكنه كان يجعل الأخذ بالمنهج البصريّ من باب (اتباع الأولى).

و سيعرض الباحث لجملة من المسائل التي اختار فيها الإمام الشوكاني مذهب جمهور البصريين، موزعة على أبواب النحو.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أولاـ المرفـوعـــات

أ- المبتدأ مرفوع بالابتداء :

ثمة خلاف بين النحويين في رافع المبتدأ ورافع الخبر .فالكوفيون[١] ، قـالوا : إن المبتـدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فكل منهما عاملٌ في الآخر .

وذهب الفريق الآخر وهم البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء[٢] ، واختلفوا في رافـع الخبر فمنهم من قال : إنه يرتفع بالابتداء وحده[٣] ، ومنهـم من قال : إنـه يرتفـع بالابتـداء والمبتدأ معاً[٤]، ومنهم من قال : إنه يرتفع بالمبتدأ[٥].

و أما الكوفيون فقد رأوا أن المبتدأ والخبر متلازمان يحتاج كل منهما إلـى صـاحبه ؛ لأنه لا يكون كلام إلاّ بانضمام كل منهما إلى الآخر ، ولذلك فإنهما يترافعان .

ونفوا أن يكون المبتدأ مرتفعاً بالابتداء، لأنه إما أن يكون شيئاً من كـلام العـرب أو لا يكون، فإن كان شيئاً فلا يخلو أن يكون قسماً من أقسام الكلمة الثلاثة ، فإن كان اسماً فلا بـد من أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلاً

---

١) ينظر ابن الأنباري، الإنصاف، م(٥) ، و العكبري: أبو البقاء عبدالله بن الحـسين، التبيـين عـن مـذاهب النحويين البصريين و الكوفيين، تحق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي،١٤٠٦هـ، م(٢٧)، و ابن فلاح اليمني: أبو الخير تقي الدين منصور، المغني في النحو، تحق: د.عبـد الـرزاق الـسعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٩م ، ٢٥٢/٢.

٢) و هو مذهب سـيبويه(الكتـاب:١٢٧/٢)، و المبـرد(المقتـضب:١٢٦/٤)، وجمهـور البـصريين(ابـن الأنباري،الإنصاف:م٥ ، و أسرار العربية،ص٧٩، و ابن يعيش، شرح المفصل،٨٤/١، و الرضي، شـرح الكافية،٦٣/١ ، و ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد،٨٧/١).

٣) و هو مذهب سيبويه(الكتاب:١٢٧/٢)،و اختار الجزولي أن الابتداء عامل في المبتـدأ و الخبـر(المقدمـة الجزولية:ص٩٣).

٤) و هو أحد قولي المبرد(المقتضب:١٢٦/٤)، و ابن السراج(الأصول في النحو:٥٨/١) و نقل عن أبي علـي الفارسي: الحسن بن أحمد، الإيضاح العضدي، تحق: د. حسن الشاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ ص٢٩)، و ابن جني(الخصائص:٣٨٥/٢).

٥) و هو أحد قولي المبرد(المقتضب:١٢/٤)، و به قال الكوفيون.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فينبغي أن يقال : (زيدٌ قائماً) كما يقال : (حضر زيدٌ قائماً) ، وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد. وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلاّ عامل رفع موجود لا معدوم ، ومتى كان هذا العامل غير الأقسام الثلاثة من أنواع الكلم فهو غير معروف .

و قالوا أيضا : و لا يجوز أن يقال : إننا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية ، لأن التعري يعني عدم العامل ، وعدم العامل لا يكون عاملاً .

و الحق أن عدم العامل عامل؛ لأن عدم الفعل هو فعل بذاته، كما أن عدم العلامة علامة.

ويستدلون كذلك على أن ا لابتداء لا يوجب الرفع بوجود أسماء مبتدأ بها كالمنصوبات قائلين: لو كان الابتداء يوجب الرفع لكانت هذه الأسماء مرفوعة .

و أما البصريون فقد عللوا رفع المبتدأ بالابتداء ، بأن العوامل في صناعة النحو ليست مؤثرات حسيّة كالإحراق من قبل النار أو الإغراق من قبل الماء ، إنما العوامل النحوية هي أمارة ودلالة، والأمارة أو الدلالة قد تكون بعدم الشيء .

وأمّا من كان رأيه منهم أن الابتداء والمبتدأ جميعاً عاملان في الخبر فقالوا : لأننا وجدنا الخبر لا يقع إلاّ بعد الابتداء والمبتدأ ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه .

وهذا الرأي الأخير ضعيف ؛ لأن الأصل في الأسماء أنها لا تعمل ، وإذا لم يكن للمبتدأ – لأنه اسم– تأثيرٌ في العمل ، والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له .

و أرى أن المذهب الذي ذهب إليه الإمام الشوكاني سديد ؛ فقد اختار أن يكون المبتدأ مرفوعا بالابتداء، و هو مذهب جمهور البصريين كما تقدم، و لا شك أنّ المبتدأ لم يسبق بأي عامل لفظي ، و لا بد أن يكون العامل أصلا متقدما على المعمول ؛ لذا فليس ثمة ما يمكن أن يعمل في المبتدأ غير الابتداء .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و قد أكّد هذه القضيّة في غير موضع من تفسيره ،من ذلك :

قوله في قوله تعالى { أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ } [الأعـــراف : ١٨٤] : " و (ما) في { ما بصاحبهم } للاستفهام الإنكاري وهي في محل رفع بالابتـــداء "[١].

و قوله في قول الله تعالى {الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ } [الفاتحة : ٢] : " وهو مرتفع بالابتداء وخبره الظرف وهو لله "[٢].

و قوله في قول الله تعالى : {مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ } [البقرة : ١٧] : " { مثلهم } مرتفع بالابتداء "[٣] .

ب- الواقع بعد لولا مرفوع بالابتداء :

هذه المسألة هي مسألة خلافية بين جمهور البصريين و جمهور الكوفيين[٤] ؛ فالبصريون يرون أن الاسم بعد (لولا) رافعه الابتداء[٥]، على حين يرى الكوفيون أنه مرتفع بـــ (لـولا) على ماذهب إليه الفراء، أو بفعل محذوف ، على مذهب الكسائي[٦]، كما في قولهم : (لولا زيد لأكرمتك) ، و قاربَ السهيلي(٥٨١هـــ) مذهب الكوفيين في قوله عـــن (لـــولا) :" و ســـاغ

---

١) الشوكاني، فتح القدير، ٢/٢٨٥.

٢) السابق: ١/٦٨.

٣) السابق: ١/١٠٣.

٤) ينظر :ابن الأنباري ، الإنصاف ، م(١٠) ، والعكبري ، التبيين، ص٢٣٩ .

٥) ينظر: سيبويه ، الكتاب ، ٣/١٣٩-١٤٠، و الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، المقتصد في شرح الإيضاح، تحق: كاظم مرجان، وزارة الثقافة و الإعلام، العراق، د.ط، ١٩٨٢، ١/٢١٧-٢١٩، و ابن هشام، مغنى اللبيب، ص ٣٥٩.

٦) ينظر : ابن الأنباري، الإنصاف،(م١٠) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تركيبه مع حرف لا يطلب إلا بالفعل ، فصارت الكلمة بأسرها بمنزلة حرف و فعل ، و صار (زيد) بعدها بمنزلة الفاعل "[1]

و حجة الكوفيين أنّ (لولا) نابت عن فعل محذوف ، و التقدير (لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك) و علة حذف الفعل هي التخفيف ، ثم زادوا (لا) على (لو) فأصبح الحرفان كأنهما حرف واحد. و مثل ذلك في الحذف و التقدير قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[2]

فتقدير هذا التركيب : (أن كنت ذا نفر)، ثم زيدت (ما) على (أن) عوضاً عن الفعل المحذوف ، ثم انفصل الضمير بعدئذ كان متصلا ، فصارتا بمنزلة حرف واحد.

و يرى الباحث أنّ هذا الشاهد لا حجة لهم فيه؛ لأن (أمّا) هي (إمّـا) المكونـة مـن (إنْ) الشرطية و(ما) المعوض بها عن (كان)، بدلالة مجيء الفاء في جواب الشرط.كمـا أنّ هـذا الشاهد يتيم لا نظير له.

و احتجوا أيضا بشواهد أخرى محاولين إثباتَ ما حدث في تركيب(لولا) من حذف و تعويض كقول الشاعر :

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مِفْرَقَكَ الْحُسَامُ[3]

---

١) السهيلي:عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو،تحق:د.محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام،القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٤ ، ص ٣٤٩ .

٢) ينظر :السلميّ : العبّاس بن مرداس ، الديوان ، تحق: د. يحيى الجبوريّ ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١، سنة ، ١٩٩١م ، ص١٢٨، و ابن جني ، الخصائص ، ٣٨١/٢ ، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(١٥٤٧).

٣) البيت للأحوص في ديوانه(ص ١٩١) ، و ينظر : ابن عقيل ، شرح الألفية ، ٣٨٠/٢ ، و د. حداد ، معجم شواهد النحو، م(٢٤٤١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و أمّا البصريون فاحتجوا بأن (لولا) حرف غير مختص، و الحرف غير المختص لا يعمل؛ فهي تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال، و من شواهد دخولها على الفعل قول الجموح الظفري:

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمّا جِئْتُ زَائِرَهَا هَلاّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّوْدِ

لَا دَرَّ دَرُّكَ إِنِّيْ قَدْ رَمَيْتُهُمُ لَوْلاَ حُدِدْتُ وَلاَ عُذْرِي لِمَحْدُودِ[1]

و قول أبي ذؤيب الهذلي:

أَلاَ زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لا أُحِبُّهَا فَقُلْتُ: بَلَى لَوْلاَ يُنَازِعُنِي شُغْلِي[2]

و اختار الإمام الشوكاني مذهب البصريين في أن عامل الرفع في الاسم الواقع بعد (لولا) هو الابتداء ؛ لذلك يقول في قوله تعالى : { **وَلَوْلَا أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ** }[القصص: ٤٧] :" لولا هذه هي الامتناعية ، و (أن) وما في حيزها ، في موضع رفع بالابتداء "[3] .

و يؤيد الباحث مذهب البصريين؛ لأنّ فيه الحمل على الظاهر من غير تقدير، كما أنّه لا يخرق القاعدة الأساس التي تقول: إن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصّا، و هذا ملموس في الأدوات كلها، فهي لا تعمل إلا إذا كانت مختصة بنوع من الكلم دون غيره.

---

١) ينظر : البغدادي :خزانة الأدب ، ١/٤٦٢، و ابن الأنباري ، الإنصاف، م(١٠)، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(٧٦٤).

٢) البيت له في شرح أشعار الهذليين: السكري ١/٨٨، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(٢٢٨٣).

٣) الشوكاني، فتح القدير، ٤/١٧١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا ـ المنصـــــوبات

أ- لا يقع الماضي حالا إلا بتقدير (قد)[1]:

اختلف النحويون في جواز وقوع الجملة الفعلية ذات الفعل الماضويّ حالا ؛ فالكوفيون قالوا بقوعه، و تابعهم أبو الحسن الأخفش على ذلك، و البصريون قالوا: لا يقع، و نقل ابـــن الأنباري عن الفريقين. جواز وقوعه إذا كان الماضـــي مقترنـــا ب(قـــد) أو كـــــان وصـــفا لمحذوف[2].

و عرض ابن الأنباري الحجج المنقولة و المعقولة التي استند إليها كل فريق في تأييد مـــا ذهبوا إليه[3].

و من شواهد وقوع الحال فعلا ماضيا بغير (قد) قول أبي صخر الهذلي :

وَإِنِّيْ لَتَعْرُوْنِيْ لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُوْرُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ [4]

فـــ(بَلَّلَهُ) فعلٌ ماضٍ وهو في موضع الحال "[5] .

---

١) ينظر: د. الموسى: نهاد ، حاشية على الاستشراق المعاصر،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ،ط١ ، ١٩٨٠م. فقد تكلم فيها على صور الحال في واقع الاستعمال، و ذكر نماذج نثرية و شعريّة لأدباء قدامى ومحدثين. و البحث في الأصل جوابٌ عن سؤال:هل تأتي الحال منفية في العربيّة؟

٢) ابن الأنباري ، الإنصاف، م(٣٢)، و ينظر في هذه المسألة: المبرد، المقتضب،١٢٤/٤، و ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٥٤/١، و ابن يعيش، شرح المفصل،٦٥/٢، و الرضي، شرح الكافية،٤٥/٢.

٣) السابق: م(٣٢).

٤) ينظر البيت في: ابن يعيش، شرح المفصل، ٢ / ٦٧، والبغدادي، الخزانة ، ٣ / ٢٥٤، وابن هشام: عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب، تحق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع،دمشق، ط١، ١٩٨٤، ص ٢٢٩ ، و أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك، تحق:محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م، ٢/ ٢٢٧ ، وشرح ابن عقيل ، ١/ ٣٦ ، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(١٠٠٠).

٥) ابن الأنباري ، الإنصاف، م(٣٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و قد اختار الإمام الشوكاني رأي البصريين مبيّنا أن الحال إذا كانت جملة فعلية ، فعلها ماض ، فلا بد أن تقترن بـــ(قد)؛ لذلك نجده يقدر (قد) قبل الجمل الفعليـــة ذات الفعـــل الماضـــي الواقعة حالا ، و من ذلك :

قوله في قوله تعالى { وَكَذَّبْتُم بِهِ } من الآية الكريمة : **{ قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وكَذَّبْتُم بِهِ}** [الأنعام : ٥٧]: "وهذه الجملة إما حالية بتقدير (قد): أي : والحال أن قد كذبتم به ... "[1]

و قوله – عند شرح قوله تعالى: **{ وَجَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُواْ لَهُ بَنِينَ وَبَنَـــاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ }** [الأنعام : ١٠٠] – : "{ وخلقهم } جملة حالية بتقدير (قد) : أي وقد علموا أن الله خلقهم ، أو خلق ما جعلوه شريكا لله "[2].

و قال–عند قوله تعالى **{وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُـولُ لِلَّـذِينَ أَشْـرَكُواْ مَكَـانَكُمْ أَنـتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ }**[يـونس: ٢٨]–:" وجملـة { وقال شركاؤهم ما كنتم إيانا تعبدون } في محل نصب على الحال بتقدير (قد)، والمعنى: وقد قال شركاؤهم الذين عبدوهم وجعلوهم شركاء لله سبحانه: ما كنتم إيانا تعبدون وإنمـا عبـدتم هواكم وضلالكم وشياطينكم الذين أغووكم "[3]

و قوله في قوله تعالى**{ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ}** [4]في الآية **{إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَـوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُـدُورُهُمْ أَن يُقَـاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَـاتِلُواْ قَـوْمَهُمْ ...}** [النساء: ٩٠] :" أي : ضاقت صدورهم عن القتـال فأمـسكوا عنـه، والحـصر الـضيق

---

١) الشوكاني، فتح القدير، ١٢٧/٢.

٢) السابق: ١٥٣/٢.

٣) السابق: ٤٥٦/٢.

٤) و قرأ يعقوب(حصِرةً صدورهم). ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر،ص١٩٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والانقباض قال الفراء: وهو أي(حصرت صدورهم) حال من المضمر المرفوع في جاءوكم كما تقول: جاء فلان ذهب عقله أي : قد ذهب عقله"[1]. و وجّه العكبري هذه الآية بقوله:" التقدير (قوماً حصرت)، فالفعل صفة لا حال، وقيل هو دعاء مستأنف، وقيل لفظه ماض والمعنى على المضارعة: أي (جاؤوكم تحصر صدورهم) لأن الحصر كان موجوداً وقت مجيئهم فحقه أنّ يعبّر عنه بفعل الحال، وقيل التقدير قد حصرت "[2]. و في موضع آخر[3] حمل جملة(حصرت) على أنها جملة دعائية لا محل لها من الإعراب، أو جملة واقعة صفة لـ(قوم).

و يرى الباحث أن رأي البصريين هو الرأي الصواب، و مذهبهم هو المذهب الحق ؛ و ذلك لأن (قد) تقرّب الماضي من الحال، فتجعله متصلا بالحال بعد أن كان منقطعا إلى المُضيّ، و قد أكّد السهيلي فكرة انقطاع الماضي بقوله:" و الفعل الماضي بهذه الصورة، و على أصله من البناء، و مضارعة الحروف العوامل في الأسماء، فليس يذهب الوهمُ عند النطق، إلا إلى انقطاعه عمّا قبله إلا بدليل يربطه، و قرينةٍ تضمّه إليه و تجمعه؛ لذلك لا يكون في موضع الحال ألبتة"[4]

---

٥) السابق: ٥٨٦/١، و ينظر الفراء، معاني القرآن، ٢٨٢/١.

١) العكبري: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء و الإعراب، غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١ ،١٩٩٥ ، ٢٩٤/١.

٢) ينظر:العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١٨٩/١.

٣) السهيلي، نتائج الفكر، ص ١٤٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- المنصوب في باب (كان) خبر لها :

جاء في المسألة التاسعة عشرة بعد المائة ما نصه: "ذهب الكوفيون إلى أن خبر (كان) والمفعول الثاني لـ (ظننت) نصب على الحال ، وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول لا على الحال "[1] .

و مما احتج به البصريون أن الحال لا تأتي إلا بعد تمام المقال، و المنصوب في حيّز (كان) و (ظنّ) ليس كذلك، كما أن الحال من شروطها أن تكون نكرة، في حين يغلب على خبر (كان) والمفعول الثاني ل(ظنّ) أن يقعا معرفة ولو كانا حالا لما جاز أن يقعا إلا نكرة فلما جاز وقوعهما معرفة دل ذلك على أنهما ليسا بحال.[2] .

و يرى الباحث أن كلام البصريين هذا فيه نظر من وجهين :

الأول : أن مجيء الحال بعد تمام الكلام تنظير لا يعضده واقع الاستعمال ، فكم من حال جاءت بحيث لا يستغنى عنها في الكلام ، كقوله تعالى : **{ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ }** [الأنبياء : ١٦] ، فإن قال قائل : إن المقصود بمجيئها بعد تمام الكلام هو ألا تكون مسندا و لا مسندا إليه ، و هي في الآية الكريمة ليست كذلك ؛ لأنها لم تأتِ مسندا و لا مسندا إليه – فالجواب عن ذلك أن الحال قد جاءت في مواطن أخرى مسندا كما في قولهم : أجمل ما تكون السماء صافيةً ، ألم يقل البصريون : إن (صافية) حال سدت مسد الخبر ؟ و ما دامت سادة مسد الخبر فهي ركن إسناد ، و ليست فضلة. و كذلك الحال في قولهم : شربي السويق ملتوتا.

---

٤) ابن الأنباري، الإنصاف، م(١١٩)،وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل،٩٦/٢، و أبو حيان: محمد بن يوسف الغرناطي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحق: د. مصطفى النماس، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٩٨٧، ٧٢/٢.

١) ابن الأنباري، الإنصاف ، م(١١٩).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و أمّا قول البصريين : إنّ خبر (كان) قد يأتي معرفة ، و الحال ليس كذلك ، فيجاب عنه بأنّ خبر (كان) في الأصل هو خبر للمبتدأ ، و الأصل في خبر المبتدأ أن يكون نكرة[1]، فإذا جاء خبر (كان) معرفة ، فهذا خروج عن الأصل ، كما أن الحال الأصل فيها نكرة غير أنّها قد تخرج عن الأصل فتكون معرفة ، فليس ثمة مانع إذاً يمنع أن يكون الواقع في حيّز (كان) هو حالا لا خبرا .

و قد أكّد المخزومي ما البحثُ بصدده ؛ إذ قال : أما المنصوب فحال تبين هيئة الموجود "[2].

ثم إنّ ((كان)) قد تأتي تامة ، كقوله تعالى: {وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ}[البقرة: ٢٨٠] و قوله تعالى:{فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً}[مريم:٢٩]، و قول الشاعر:

إِذَاْ كَاْنَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ [3]

و هذا يعني أنها متضمنة الحدث ، فلو كانت لا تأتي إلا دالة على الزمان لحكم عليها بأنها فعل ناقص لا يدخل إلا على المبتدأ و الخبر ، و عندئذٍ يكون ما في حيّزها خبرا منصوبا على المفعولية لا حالا .[4]

و أما قول البصريين : إنّ خبر (كان) قد يكون ضميرا ، و الحال لا تكون كذلك كما في قول الشاعر :

---

٢) ينظر: ابن فلاح اليمني: المغني في النحو، ٥٦/٣.

١) المخزومي ، في النحو العربي، قواعد وتطبيق ، ص ١٣٢ .

٢) للرّبيع بن ضبع الفزاريّ. يُنظر: الزجاجي، الجمل، ص ٤٩، و الهروي:علي بن محمد النحوي، الأزهيّة في علم الحروف، تحق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ، ص ١٨٤، و ابن الأنباري: أسرار العربيّة، ص ١٣٢، وابن مالك: محمد بن عبد الله، شرح التسهيل،، تحق: محمد عبد القادر عطا، و طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ٣٤٢/١ ، و بـ(يهدمه) بدل(يهرمه) في: د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(١١).

٣) ينظر : السهيلي ، نتائج الفكر ، ص ٦٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغُوَاةُ فَإِنَّنِي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِيًا بِمَكَانِهَا

فَإِنْ لاَ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوْهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا [1]

فيمكن تأويل ذلك ، على أنه مما خرج عن الأصل الذي تأتي عليه الحال ، فيقال : فإلا يكن مشبها بها أو تكن هي مشبهة به .

و قد وجّه الإمام الشوكاني المنصوب في حيّز (كان) على أنه خبر لها متابعا في ذلك مذهب البصريين، و ربما فعل ذلك رغبة منه في عدم مخالفة الأكثرين ، و لأنه كثيرا ما يميل إلى آراء البصريين و يتابعهم . و هذه أمثلة من تفسيره تؤكد ما ذهب إليه:

قال الإمام الشوكاني في قوله تعالى: { قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الآخِرَةُ عِندَ اللّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ } [البقرة : ٩٤] : " و (خالصة) منصوب على الحال ويكون خبر (كان) هو عند الله ، أو يكون خبر (كان) هو خالصة "[2].

و قال في قوله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً} [الكهف : ١٠٧] : " وانتصابه (أي نزلا) على أنه خبر (كان) والمعنى: كانت لهم ثمار جنة الفردوس نزلا مُعَدّا لهم مبالغة في إكرامهم "[3] .

فالإمام الشوكاني جعل المنصوب في باب (كان) خبرا لها متابعا في ذلك البصريين، على حين يرى الكوفيون أن المنصوب في باب(كان و أخواتها) هو حال من ضميرها لا خبر لها .

و يرى الباحث أن مذهب الكوفيين لا إشكال فيه، و قد فنّد حجج البصريين كما تقدم.

---

٤) البيتان منسوبان إلى أبي الأسود الدؤلي، في ديوانه ، ٨٢٥/٢ ،و ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف م(١١٩) ، و الرضي ، شرح الكافية، ٤٤٣/٢ .

١) الشوكاني، فتح القدير، ٧٩/١.

٢) السابق: ٣٢٠/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج- جواز تقديم خبر (ليس) عليها:

تعد مسألة تقدم خبر ليس عليها من المسائل الخلافية بين المدرستين البصرية و الكوفية .

فالبصريون[1] يجيزون في خبر(ليس) أن يتقدم عليها ، و تابعهم في ذلك كل من الفراء[2]وابن برهان(٤٥٦هـ)[3]و الزمخشري[4]وأبو علي الشلوبين(٦٤٥هـ)[5]والفارسي[6] وابن عصفور[7] ، و ابن فلاح اليمني(٦٨٠هـ)[8].

قال أبو حيان : " وأما تقديم خبر (ليس) عليها، فمذهب جمهور الكوفيين والمبرد[9] والزجاج[10] ، وابن السراج[11]، و السيرافي(٣٨٥هـ)، وأبو علي في الحلبيات[12]، وابن عبد

---

١) ينظر: ابن الأنباري ، الإنصاف ،م(١٨). و هذه واحدة من المسائل القليلة التي انتصر فيها ابن ابن الأنباري لمذهب الكوفيين.

٢) ينظر: الأزهري : خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، بيروت ، دار الفكر ، (د .ت). ، ١٨٨/١.

٣) ينظر : ابن برهان: عبد الواحد بن علي العكبري، شرح اللمع، تحق: د. فارس فائز، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، ط١ ، ١٩٨٤م ، ٥٨/١.

٤) ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، ٣٨١/٢ ، و ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٨٨/٢.

٥) ينظر : أبو علي الشلوبين : عمر بن محمد ، التوطئة، ،تحق: يوسف المطوع ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٨١ م ، ص٢٨٨.

٦) ينظر : أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، ١٠١.

٧) ينظر : ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحق: صاحب أبو جناح، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٩م، ٣٨٨/١ ، ٣٨٩.

٨) ينظر: ابن فلاح اليمني، المغني في النحو،٦٨/٣.

٩) ينظر : المبرد ، المقتضب: ١٩٤/٤.

١٠) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ٨٨/٢ ، ٨٩.

١١) ينظر : ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٨٩/١ ، ٩٠.

١٢) أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد، المسائل الحلبيات، تحق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ، ٢٨٠، ٢٨١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوارث١ و السهيلي٢، وأكثر المتأخرين – إلى أنه لا يجوز، وذهب قدماء البصريين، والفراء، وأبو علي في المشهور، وابن برهان و الزمخشري والأستاذ أبو علي، إلى جواز ذلك واختاره ابن عصفور"٣ .

وأما الكوفيون٤ فقد منعوا ذلك ، و تابعهم كل من المبرد وابن السراج و السيرافي، والزجاج٥ والجرجاني٦ .

و قد احتج المجيزون بما ورد من المسموع الذي يؤكد مذهبهم ، كقوله تعالى{ **أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ** } [هود : ٨] ، فقد استدلوا من هذه الآية على جواز تقديم خبر ليس عليها ، و وجه الاستدلال بهذه الآية هو أن (يوم) ظرف منصوب بـ (مصروفاً) الواقع خبرا لـ (ليس) ، و قد تقدم على (ليس) ، و المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، فلو لم يجز تقدم خبر (ليس) عليها لما تقدم معمول الخبر (يوم)٧.

و تابع الإمام الشوكاني مذهب البصريين في توجيه (مصروفا) في قوله تعالى{ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ } [هود : ٨] قائلا:" و (يوم) منصوب بـ (مصروفا) "٨ .

---

١٣) هو أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث ، ابن أخت أبي علي الفارسي وعن خاله أخذ علم العربية، مات سنة إحدى وعشرين وأربعمائة.(الزركلي، الأعلام:٩٦/٦).

١٤) لم أجد هذه القضية عند السهيلي في(نتائج الفكر).

١) أبو حيان ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٨٧/٢ .

٢) ينظر: ابن الأنباري ، الإنصاف ، م(١٨) .

٣) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، ٨٨/٢ ، ٨٩.

٤) ينظر : الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٤٠٨/٢ ، ٤٠٩.

٥) ينظر: عيسى: فارس محمد، النفي اللغوي، بين الدلالة و التركيب في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن،١٩٨٤م.

٦) الشوكاني، فتح القدير، ٤٩٦/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد جعل الإمام الشوكاني (يوم) منصوب بـ (مصروفا) ، و الذين يذهبون هذا المذهب هم الذين يجيزون تقدم خبر ليس عليها ، استنادا إلى أن المعمول لا يتقدم إلا حيث يجوز تقديم عامله .

و يذهب الباحث مذهب الكوفيين في المنع ؛ لأن (ليس) فعل جامد، و الجامد فرع من المتصرف، و رتبة الفرع أحطّ من الأصل، فينبغي أن يُقَيّدَ عملُها فيما تأخّر عنها، فيحصل لها من النقص بقدر انحطاط رتبتها. أمّا ما ظاهره تقديم خبرها عليها من الشواهد فمؤول؛ لأن نظريّة الأصل و الفرع أصل مكين في النحو العربيّ[1].

ثالثا ـ المجـــرورات

إضافة الشيء إلى نفسه:

قضية إضافة الشيء إلى نفسه من القضايا الخلافية بين المدرستين البصرية و الكوفية[2] فقد منع البصريون إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الغرض من الإضافة إما التعريف، و إما التخصيص، و الشيء لا يتعرف أو يتخصص بمثله، فيمنع إضافة الشيء إلى ما يرادفه أو إضافته إلى صفته، و أما ما ظاهره إضافة الشيء إلى نفسه فمؤول.

---

١) ينظر:د. الملخ: حسن خميس ، نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي، دار الشروق،عمان، ط١، ٢٠٠١م، الفصلان الثاني والثالث . فقد أسّس لهذه النظريّة، مؤكّدا أن أبواب النحو قائمةٌ عليها.

٢) ينظر: ابن الأنباري ، الانصاف ، م(٦١)، و ابن جني ، الخصائص ، ٣٣٤/٣ ، و المجاشعي ، شرح عيون الإعراب ، ص ٢١٦ ، و الزمخشري ، المفصل ، ١٢٢/١ ، و ابن بري : أبو محمد عبد الله ، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي ، تحق : د . عيد مصطفى درويش ، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ ، ص٨٩ ، و العكبري، اللباب ، ٣٩١/١ ، و السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م، ٤/ ٢٧٥، و الأزهري ، شرح التصريح ، ٢ / ٣٣، و الصبان: محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م ، ٢/ ٢٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و أكد ذلك المبرد بقوله :" وإنما الإضافة إلى الشيء على جهة التضمين، ولا يضاف الشيء إلى الشيء إلا وهو غيره أو بعضه "١ .

و عبر المجاشعي(٤٧٩هـ) عن هذه المسألة بقوله : " إضافة الشيء إلى ما كان ينبغي أن يكون من صفته نحو قولك : صلاة الأولى ، و مسجد الجامع ، و التقدير : صلاة الفريضة الأولى، و مسجد اليوم الجامع "٢ ، ثم أولّ ما ظاهره إضافة الشيء إلى نفسه ، كما هو مذهب البصريين .

أما الكوفيون فلا ضير عندهم من إضافة الشيء إلى نفسه محتجين بما ورد في القرآن الكريم، كقوله تعالى: {إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ }[الواقعة :٩٥] ، إذ أضيف المنعوت في (حق اليقين) إلى النعت : " والنعت في المعنى هو المنعوت ،فأضيف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد"٣ .

و احتجوا كذلك بتجويز العرب عطف الشيء على نفسه، فقالوا : " العرب أجازت أن تعطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان ، وإن كان الأصل في العطف المغايرة ، والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه"٤ .

و ذكر عبد المنعم أحمد هريدي محقق الكافية الشافية أن إضافة الشيء إلى نفسه جائزة إن كان الغرض منها التوكيد٥ .

---

٣) المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد ،الكامل في اللغة و الأدب ، تحق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٧ ، ١/ ٢٧١ .

١) المجاشعي: أبو الحسن علي بن فضال، شرح عيون الإعراب،تحق:د.حنا بن جميل حداد،مؤسسة حمادة،إربد-الأردن،ط١، ٢٠٠٧م ، ص ٢١٦ .

٢) ابن الأنباري: الإنصاف، م(٦١).

٣) الحمصيّ: الشيخ يس ، حاشية على التصريح للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، د.ت،٢/٣٤.

٤) ينظر :ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٢/١٠١٣ الهامش ٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و قد اختار الإمام الشوكاني مذهب البصريين ، في غير موضع من تفسيره، كقوله : " قوله {وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَواْ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ} [يوسف: ١٠٩] أي: لدار الساعة الآخرة أو لحالة الآخرة على حذف الموصوف ، وقال الفراء : إن الدار هي الآخرة ، وأضيف الشيء إلى نفسه ؛ لاختلاف اللفظ ، كيوم الجمعة ، وصلاة الأولى ، ومسجد الجامع"١، و كقوله عند تفسيره لقوله تعالى : {إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ } [الواقعة :٩٥] : " و إضافة (حق) إلى (اليقين) من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، قال المبرد: هو كقولك: عين اليقين، ومحض اليقين، هذا عند الكوفيين ، وجوزوا ذلك لاختلاف اللفظ، وأما البصريون فيجعلون المضاف إليه محذوفا ، والتقدير : حق الأمر اليقين أو الخبر اليقين "٢، و كقوله في قول الله تعالى :{ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ } [القصص : ٤٤] : " هذا شروع في بيان إنزال القرآن : أي وما كنت يا محمد بجانب الجبل الغربي ، فيكون من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، واختاره الزجاج"٣ .

فقد جعل ثمة موصوفا محذوفا يقع مضافا إليه؛ لئلا يضاف الشيء إلى نفسه، ثم ذكر أن الفراء أقرّ إضافة الشيء إلى نفسه ، و لم يقدر محذوفا. و في الآية الأخرى ذكر ما قاله المبرد من أن إضافة الشيء إلى نفسه هو مذهب الكوفيين ، على حين يقدر البصريون محذوفا يقع مضافا إليه. و في الموضع الثالث ذكر أن حذف الموصوف و إقامة الصفة مكانه من اختيارات الزجاج .

---

٥) الشوكاني، فتح القدير،٣/٦٢، و ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٢/٥٥، ٥٦.

١) الشوكاني، فتح القدير، ٥/١٦١.

٢) السابق: ٤/١٧٠، و لم يذكر الزجاج هذا الحرف في إعراب القرآن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و يرى الباحث أن مذهب البصريين هو الحق ، و إن كان فيه مخالفة الأولى ،و هو عدم التقدير؛ لأن إضافة الشيء إلى نفسه لا فائدة فيها ؛ و المصير إلى أخف الضررين أولى وأوجب .

رابعاً- التوابع

أ- العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام خبرها:

اختلف النحويون في مسألة(العطف على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر) ؛ فالكوفيون لا يستوحشون هذا النوع من العطف مطلقا، غير أن القراء[1] منهم قيدوه بأن يكون اسم (إن) من المبنيات التي لا يظهر أثر العامل على آخرها . و منع البصريون ذلك سواء أظهر أثر العامل على آخر الاسم أم لم يظهر[2].

و قد جاءت شواهد من القرآن الكريم و من كلام العرب ظاهرها يؤيد مذهب الكوفيين؛ كقوله تعالى:{**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَ الصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**} [المائدة : ٦٩]، و قول الشاعر ضابئ البرجمي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّيْ وَ قَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيْبُ[3]

---

١)منهم :الفراء(معاني القرآن: ٣١٥/١) و تابعه ابن عصفور على ذلك(شرح جمل الزجاجي: ١/ ٤٦٠،٤٦١)

٢)ينظر :سيبويه، الكتاب، ١٥٥/٢، ابن الأنباري ، الإنصاف، م(٢٣)، و العكبري، التبيين ، ص ٤٣١، والزبيدي : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحق : طارق الجنابي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١، ١٩٨٧م ، م(١٩).

٣)ينظر : سيبويه ٧٥/١ بنصب (قياراً) ، و الفراء ، معاني القرآن ، ٣١٨/١ بالرفع والنصب ، و ثعلب ، مجالسه ، ٥٣٠/٢ ، مرة بالنصب و أخرى بالرفع . و الزبيدي ، و ابن الأنباري، الإنصاف ، م(١٣)، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(١١٩).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و يرى الباحث أن هذا الشاهد يسقط الاحتجاج به ؛ فالفراء و ثعلب يرويانه بوجهين: الرفع و النصب ، و المبرد يرويه بالنصب و يقول : " ولو رفع لكان جيداً "١ ، فالشاهد لا يعول عليه ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

و أما الشاهد الآخر :

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَ أَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِيْ شِقَاقِ٢

فمؤوّل .

و أجاز الكسائي الرفع ؛ لضعف (إنّ) في العمل ، جاعلا إياها معطوفة على الضمير الذي في (هادوا) على أن المعنى مأخوذ من قوله تعالى **{ إنا هدنا إليك }** [الأعراف : ١٥٦] أي: رجعنا. لا من اليهودية. و نسب مكي (ت ٣٨٦ هـ) ٣ هذا الرأي للفراء ، و الوجه الذي جوّزه في (معاني القرآن) هو العطف على(الذين) لكونها اسما مبنيّا لا يظهر عليه أثر العامل٤.

و أما الأخفش فقد ذكر توجيهين للآية الكريمة : الأول : العطف على محل اسم إن، والثاني : أنه على نية التأخير . قال :" ولكنه إذا جعل بعد الخبر فهو أحسن وأكثر "٥.

و تابع الإمام الشوكاني البصريين في أنّ: { الصابئون } في قوله تعالى **{ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَ الصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ**

---

٤)المبرد، المقتضب،١/٢٥٤.

١)مضى القول في تخريج هذا الشاهد.

٢)القيسي: أبو محمد مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ ، ١٤٠٥هـ ، ١//٢٣٢.

٣)الفراء ، معاني القرآن ، ١/٢٩٠ .

٤)الأخفش: معاني القرآن ،١ /٣٦٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ } [المائدة : ٦٩] – مرتفع على الابتداء ، وخبره محذوف ، والتقدير : والصابئون والنصارى كذلك١ . و هذا هو الوجه الأقوى عنده، ثم ذكر وجهين آخرين:

الأول: أنّ خبر(إنّ) مقدر ، و قوله (من آمن ...) خبر (الصابئون و النصارى) و احتجّ له بقول الشاعر

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ٢

و الثاني أن (إنّ) بمعنى (نعم)، و نسبه لبعض النحويين٣، و استشهد عليه بقول ابن قيس الرقيات:

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِيْ الصَّبَا حِ يَلُمْنَنِي وَ أَلُوْمُهُنَّهْ ٤

وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ وَ قَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ : إِنَّهْ

، و بما قاله عبد الله بن الزبير في الرد على فضالة بن شريك حين قال له: لعن الله ناقة حملتني٥ إليك، فأجابه : إنّ وراكبَها ، يريد نعم ، و لعن الله راكبَها . و هذا الوجه أحد التوجيهات التي حملت عليها (إنّ) في قوله تعالى : {قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ } [طه :٦٣] في قراءة الجمهور٦ .

---

٥)ينظر : الشوكاني، فتح القدير،٢/٦٥.

١) البيت لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي ، ينظر: العكبري، اللباب ، ٢١٣/١ ، و ابن عقيل ، ٢٤٤/١ ، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(١٧٢٥).

٢) نسب القرطبي هذا الرأي لسيبويه و الكسائي و الزجاج، والأخفش الأصغر.ينظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢١٨/١١ ، و ينظر: سيبويه: الكتاب، ١٥١/٣، و ينظر:أبو حيان، ارتشاف الضرب،١٤٨/٢.

٣) ينظر :ابن جني ، اللمع ، ٤٣/١ ، و الرضي ، شرح الكافية ، ٤٣١/٤ ، د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(٢٩٦٨).

٤) ينظر : ابن جني ، اللمع ، ٤٣/١ ، و الرضي ، شرح الكافية ، ٤٣١/٤.

٥) ينظر : ابن زنجلة ، الحجة في القراءات السبع ، ٢٤٢/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و أيّد الأستاذ الدكتور حنّا حداد جواز مجيء(إنّ) بمعنى (نعم) بقوله:" إنّ (إنّ) المشدّدة المكسورة قد استعملت في بعض الأقوال شعرا و نثرا حرف جواب بمعنى(أجل) أو(نعم)، و لكن ذلك لم يكن مطردا في كلامهم بل هو خاصّ بلغات بعض القبائل العربية ، مثل كنانة و من جاورها من أهل مكة و نواحيها. و عليه فإنّ تخريج ما جاء من هذه الشواهد مستوعبا لهذا المعنى- أمرٌ مقبول، و لا وجه لرفضه أو الاعتراض عليه"١.

و يرى الباحث أنّ (إنّ) في الآية { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ}[المائدة:٦٩]بمعنى (نعم).

و قد أجاد السمين الحلبي٢ أيما إجادة في حشد الآراء و ترتيبها في الآية المذكورة (المائدة: ٦٩) ، و بيان علل ردّها٣ .

ب- العطف على الضمير المرفوع :

ذهب الكوفيون إلى جواز عطف الظاهر على ضمير الرفع المتصل حيث لا يوجد ما يقوم مقام التأكيد في صلته، و منعه البصريون، و قد نوقشت أدلة الفريقين، و حججهم في غير واحد من المؤلفات النحوية٤ .

و تابع الإمام الشوكاني البصريين في منع العطف على الضمير المرفوع سواء أكان متصلا أم منفصلا ، و قد تعرض لهذه القضية في غير آية ،ففي قوله تعالى:{ **وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ**

---

١) ينظر: د.حداد، شذرات من النحو اللغة و التراجم، ص٢٦٠. و قد حوى كتاب أستاذي هذا مجموعة من البحوث العلمية المنشورة في مجلات علمية متعددة ،منها(الجواب في العربية:طرائقه و أدواته، ص ص ٢٤٥-٣٠٧) ، و منه أُخِذَ النصُّ الوارد في المتن.

٢) هو أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين: مفسر، عالم بالعربية و القراءات ، صاحب تفسير (الدر المصون في علم الكتاب المكنون) ت(٧٥٦هـ).

٣) ينظر : السمين الحلبي: شهاب الدين أبو العباس، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،تحق: علي معوض و آخرين،دار الكتب العلمية، بيروت،ط١ ،١٩٩٤ ، ٥٧٢/٢ و ما بعدها .

٤) ينظر: سيبويه، الكتاب،٣٨٩/٢، و المبرد، الكامل في اللغة و الأدب، ٣٠/٣،، و ابن جني، الخصائص،٢٠/٣ ، وابن الأنباري، الإنصاف، م(٦٦)، و العكبري، اللباب،٤٣١/١، و ابن هشام، أوضح المسالك،٣٩٠/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ } [البقرة : ٣٥] قال: " و { أنتَ } تأكيد للضمير المستكن في الفعل ؛ ليصحّ العطف عليه، كما تقرر في علم النحو أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المستكن إلا بعد تأكيده بمنفصل ، وقد يجيء العطف نادرا بغير تأكيد كقول الشاعر:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ[1] "[2]

فقد ذكر أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المستكن من غير تأكيده بالمنفصل ، و عدّ العطف عليه من غير توكيد من النادر الذي لا يقاس عليه ، موردا دليلا على هذا النادر ، من المسموع .

و قال في توجيه قراءة الرفع[3] في قوله تعالى : { فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ } [يونس: ٧١]: " وأما توجيه قراءة الرفع فعلى عطف الشركاء على الضمير المرفوع في (أجمعوا) ، وحسُنَ هذا العطف مع عدم التأكيد بمنفصل ، كما هو المعتبر في ذلك ، أن الكلامِ قد طال"[4] . فمفهوم قوله السابق: (وحسُنَ هذا العطف ...) أن العطف على الضمير المرفوع من غير فصل قبيح .

و في قوله تعالى : { وَأَذَانٌ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ } [التوبة : ٣] قال : " و ارتفاع(رَسُوْلُهُ) على أنه معطوف على موضع اسم (أن)، أو على الضمير في بريء ، أو على أنه مبتدأ وخبره محذوف "[5] ، فقد قدّم العطف

---

١) البيت لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: المخزومي:عمر بن أبي ربيعة، الديوان، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة بمصر، ط١، ١٩٥٢م، ص٤٩٨، و سيبويه، الكتاب ، ٣٧٩/٢ ، و المبرد ، الكامل في اللغة ، ٣٠/٣، و د.حداد، معجم شواهد النحو، ش(٢١١٥).

٢) الشوكاني، فتح القدير، ١٢٧/١.

٣) هي قراءة يعقوب. ينظر:الدمياطي،إتحاف فضلاء البشر،ص٤٧١.

٤) الشوكاني، فتح القدير، ٤٧٧/٢.

٥) السابق: ٣٥٣/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على المحل– على ما فيه من ضعف–١ على العطف على الضمير المرفوع ، و هـذا يـدلّ على أن الشوكاني لا يختار العطف على الضمير المرفوع بغير فصل ما وجد إلى ذلك سبيلا .

و في قوله تعالى:{عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى* ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى* وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى}[النجم:٥،٦،٧] قال : " هذه الجملة(وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى) في محل نصب على الحال : أي فاستوى جبريل حال كونه بالأفق الأعلى ... ويجوز أن تكون هذه الجملة مستأنفة "٢ ، فلم يعدّ الواو عاطفة للضمير (هو) على الضمير المرفوع ، في قوله تعالى : { ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى } [النجم : ٦] " كما هو مذهب الكوفيين فيها٣ ، بل جعلها واو الحال – في أحد قوليه – كما هو بيّن من كلامه السابق .

و يرى الباحث أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع بغير فاصل، شـريطة أن يكـون الضمير المستكن دالّا على جثّة(إنسان) له شبيه في الوجود أو تعدد؛ كأن يقول الأستاذ لأحـد الطلاب: اجلس أنت و محمدٌ في المقعد، فالمأمور له أنداد في الصف، فـإذا أراد الأسـتاذ أن يؤكّد أن الطالب المأمور أولا هو زيد، و ليس غيره من زملائه، فإنه يقول له: اجلس أنـت و محمدا في هذا المقعد؛ ليؤكّد أن المعنيّ هو زيد، و ليس غيره، و هذا أمـر مقبـول شـكلا و موضوعا. و كذلك قول الله – و هو الأعلى و الأجلّ- {وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ}[البقرة: ٣٥]، فالخطاب فيها منصرف إلى آدم ﷺ؛ لأنه ليس هناك آدم غيـره، فأيّ لبس يمكن أن يحصل، طالما يوجد آدم واحد ليس غيرُ؟ و لمَ لا يكونُ الضمير في هـذه الآية هو الفاعل ، و نريحَ أنفسنا من التأويلات التي كانت سببا في اختلاف النحاة؟

---

٦) ينظر : ابن الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، البيان في غريب القرآن ، تحق : طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، د. ط ، ١٩٦٩ ، ٣٩٣/١ ، و القيسي ، مشكل إعراب القرآن، ٣٥٥/١.

١) الشوكاني، فتح القدير، ١٠٦/٥.

٢) ينظر : الفراء ، معاني القرآن ، ٤٨/٥ ، و ثعلب ، مجالسه ، ١٧٤/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و كذلك قوله تعالى {قَالُواْ يَا مُوسَى إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَداً مَّا دَامُواْ فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ }[المائدة:٢٤]. فبنو إسرائيل يخاطبون نبيهم موسى عليه السلام و ليس لديهم نبيٌّ غيرُه، فيُخشى اللبس.

خامسا ــ في عمــل الأداة

(إنّ) المخففة إعمالها وإهمالها :

مسألة (إعمال " إنّ " المخففة) من المسائل الخلافية بين البــصريين و الكــوفيين ؛ فالبصريون يجيزون إعمالها مخففة ، و إن كان الأكثر إهمالها ، على حين يــرى الكوفيــون وجوب إهمالها إذا خُفّفت

وفصّل ابن الأنباري هذه المسألة في (الإنصاف) ؛ إذ ذكر أن مذهب الكوفيين هو أن "إن" المخففة لا تعمل النصب في الاسم، وأما البصريون فذهبوا إلى أنها تعمل ، معللين عملها في حال التخفيف بأنها تشبه الفعل، والفعل يعمل مخففًا و غير مخفف، فكذلك(إن) فلما جاز أن تقول: (لِ الأمر، وشِ الثوب، وعِ القول)، فتعمل الفعل مع الحذف، فكذلك يجوز إعمال (إن) مع الحذف١.

و قد احتج البصريون لمذهبهم بشواهد منها قوله تعالى: { وَإِنَّ كُــلاًّ لَّمَّــا لَيُــوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّــكَ أَعْمَالَهُمْ } [هود: ١١١] ، و منها ما ذكره بعض أهل اللغة من أنه سمع عن العرب إعمالهــا في المضمر مع التخفيف نحو قولهم: "أظن أنْك قائم، وأحسب أنْه ذاهب، يريدون أنّــك وأنّــه بالتشديد" ٢.

---

١)ينظر: ابن الأنباري ، الإنصاف، م(٢٤).

٢)ينظر : السابق: م(٢٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و سيبويه يرى أن الأصل في (إنّ) إذا خففت الإهمال ، يقول: "واعلم أنهم يقولون: إنْ زيد لذاهب ، وإنْ عمرو لخير منك، لما خففها جعلها بمنزلة (لكن) حيث خففتها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ (إنْ) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها"[1].

واستدل على إهمالها بقوله تعالى: { إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ } [الطارق: ٤] ، ولكنها عاملةٌ عند من يثق به سيبويه لسماعه من العرب من يقول: (إن عمراً لمنطلق) ولقراءة أهل المدينة : { وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ }[2] [هود: ١١١] ، فهم يخففون (إن) وينصبون بها تشبيهاً لها بـ "كأن"، وقد علل سيبويه هذا الإعمال بأن الفعل حين يحذف منه شيء لم يتغير عمله، فكذلك ما كان بمنزلة الفعل، ونص كذلك على أن أكثر العرب يهملونها، كما أهملوها حين أدخلوا عليها (ما) قال: "وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لم يتغير عمله، كما لم يغير (لم يك) ، و (لم أبل) حين حذف، وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) "[3].

ونفى الفراء عمل إنّ المخففة، و زعم أنه لم يسمع عن العرب إعمالها مخففة، إلا مع المكنى؛ لأنه لا يتبين فيه إعراب، كما نسب السيوطي إليه هذا (ت ٩١١هـ)؛ إذْ قال: "وذهب الفراء إلى أن "إن" المخففة بمنزلة "قد"، إلا أن قد تختص بالأفعال، وإن تدخل عليها وعلى الأسماء ، وكل ذلك لا دليل عليه ومردود بسماع الإعمال نحو:{ **وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم** } [هود: ١١١]، و{ **إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ** } [الطارق: ٤] ، قرئا بالنصب، وسمع: إن عمراً لمنطلق"[4].

---

١) سيبويه ، الكتاب، ١٣٩/٢.

٢) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٣٩.

٣) سيبويه، الكتاب، ٢/ ١٤٠.

٤) السيوطي، همع الهوامع، ١٨٤/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و ذكر المبرد وجوب دخول اللام على خبرها إذا خففت ورفع ما بعدها ؛ لأن لفظها كلفظ التي في معنى(ما) وإذا دخلت اللام علم أنها الموجبة لا النافية؛ وذلك نحو قولك: إن زيد لمنطلق كما هو في قوله تعالى:{ **إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**} [الطارق: ٤]، وإن نصب الاسم بها فيرى أنه لا حاجة إلى اللام، إلا أن تدخل للتوكيد، كما تقول إن زيداً لمنطلق١.

وأجاز ابن السراج (ت ٣١٦هـ) الإعمال والإهمال لـ "إن" و"أن"، إذا خففتا، وأورد حجة من يعمل "إن" و"أن" ومن يهملهما مخففتين؛ إذ قال: "أما من لم يعملها فالحجة له: أنه إنما أعمل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف، وأنها مفتوحة، فلما خففت زال الوزن والشبه، والحجة لمن أعمل أن يقول: هما بمنزلة الفعل فإذا خففتا كانت فعل محذوف، فالفعل يعمل محذوفاً عمله تاماً، وذلك قولك: لم يك زيد منطلقاً، فعمل عمله والنون فيه"٢.

وعلل ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) عمل إن مخففة بأنها مشبهة بالفعل لفظاً ومعنى، فلما كان الفعل يحذف فيعمل عمله تاماً كقولك: سل زيداً، أو قل الحق كانت "إن" بهذه المثابة، وأما إلغاء عملها مخففة فعلله بأن المشبه بالشيء أضعف من الشيء، فلما خففت عاد الاسم بعدها إلى الابتداء والخبر؛ لأنها أشبه بالفعل٣.

و علل ابن زنجلة (٤٠٣هـ) عمل (إن) مخففة بمثل هذا التعليل ورد على من يرى أنها لا تعمل إذا خففت لزوال شبهها بالفعل بقوله: "فالجواب أن من الأفعال ما يحذف منه فيعمل عمل التام كقولك: لم يك منطلقاً، فكذلك (إن) جاز حذفها وإعمالها"٤.

---

١) ينظر: المبرد ، المقتضب ، ٣٦٢/٢.

٢) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٢٣٥/١.

٣) ينظر: ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، ص١٩٠.

٤) ابن زنجلة ، حجة القراءات، ص ٣٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأجاز ابن هشام (ت ٧٦١هـ) الإهمال والإعمال لـ (إن) المخففة؛ فالإهمال لزوال اختصاصها، والإعمال استصحاباً للأصل[١].

وقف الشوكاني في (فتح القدير) عند (إن المخففة) إعمالها وإهمالها، و تابع البصريين في أنّ (إنْ) تعمل مخففةً كما تعمل مثقلة ؛ ففي قوله تعالى: { وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ } [هود: ١١١] ، ذكر الشوكاني أن من قرأ(وإن كلا) بتخفيف (إن) ونصب (كلاً) أعمل (إن) مخففة كما أعملها مشددة ، و أنكر ما ذهب إليه الفراء من أنّ (كلا) منصوبة بـ (ليوفينّهم) [٢].

وأرى أن "إن" المخففة تعمل، وأن ما جاء على لسان الكوفيين أنها لا تعمل فيه نظر، وأن ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه هو الرأي الراجح، لورود ما يؤيد إعمال (إن) مخففة في كثير من الشواهد في القرآن الكريم، يضاف إلى ذلك ما ورد من مأثور كلام العرب من شعر ونثر.

الفرع الثاني – القضايا الصرفية

عالج علماء العربية القدماء القضايا الصوتية والصرفية بوصف كل منها قسما من النحو لا قسيما له، و أطلقوا على العِلْمين مصطلح (علم العربية) و مصطلح(النحو)، و ظلت كتبهم تعالج هذه القضايا على أنّها علم واحد؛ يقول سيبويه:" هذا باب علم ما الكلم من العربية"[٣]، و معلوم أن كتابه شمل النحو و الصرف و الأصوات. و تعريفهم للنحو يدل على اشتماله ما

---

٥) ينظر: ابن هشام ، أوضح المسالك، ١٨٥/١.

١) ينظر: الشوكاني ، فتح القدير ، ٥٣٩/٢ .

٢) سيبويه، الكتاب، ١٢/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تقدم، يقول ابن جني:" هو انتحاء سَمْت كلامِ العرب في تصرفه، من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب وغير ذلك"[1].

و بمرور الزمن أصبح علم الصرف قسيما لعلم النحو، و ظهرت مؤلفات تختص بكل منهما منفصلا عن الآخر.[2]

و ثمة جملة من القضايا الصرفية التي تابع الإمام الشوكاني فيها جمهور الكوفيين سيقف البحث عندها.

أولا ــ في الاشتقاق

أ- **اشتقاق (اسم) :**

يرى البصريون أن (اسم) مشتق من (السموّ)، حذفت لامه ، و أصبح على حرفين ، الأول منهما ساكن، فتعذّر البدء بهذا الساكن ، فاجتلبت همزة وصل ، ليتمكنوا من النطق به ؛ لأن العرب لا تبدأ بساكن ، كما أنها لا تقف على متحرك، و يرى الكوفيون أنه مشتقّ من (الوسم)، فالمحذوف فاؤه. و الخلاف بين الفريقين في هذه المسألة مشهور[3].

و يرى الباحث أنّ ما قيل من كون الفعل قد حدث فيه قلب مكانيّ – يضعفه قولهم في التصغير : سُمَيّ ، فلو كان ما قيل من مسألة القلب صحيحا لقيل في تصغير اسم : وُسَيم ؛ لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها ، فلمّا لم يُسمَع هذا في تصغيره ، ترجّح أنه من سموَ لا من وسم ، و لا سيما أن القلب المكانيّ خلاف الأصل ، و لا يصار إليه إلا بدليل منقول أو معقول . و كذلك ينقض مسألة القلب قولهم في جمعه : أسماء ، نظير : أحماء و أدواء و

---

١) ابن جني، الخصائص، ٣٤/١.

٢) د. محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، ٥٩ .

٣) ينظر: ابن حزم، الفصل في الملل و النحل،٢٠/٥ ، و ابن الأنباري، الإنصاف،م(١)، و العكبري، مسائل خلافية في النحو، م(٤)، وابن يعيش، شرح الملوكي،ص٣٠٤، و الرضي، شرح الشافية،٢٥٩/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أشلاء ، فلو كان من وسم لقيل : أوسام ، و معلوم أن التكسير كالتحقير يـــردّ الأشـــياء إلـــى أصولها ، فإن اعترض القائلون بالقلب من كون (أسماء) أصلها أوسام ، فجرى فيها القلـــب كما جرى في أصلها ، فأصبحت على زنة (أعلاف) ، قيل لهم : ليس ثمة كلمة صارت بالقلب على زنة (أعلاف) ، فقد سمع عن العرب القلب في صيغة الجمع (أفعال) إلى (أعفال) كقولهم في رئم : آرام بزنة (أعفال) ، فقولهم في أسماء : إنّ أصلها أوسام ثم حدث فيهـــا القلـــب ، فأصبحت أسماء بزنة (أعلاف) ، لا يجوز لعلة انعدام النظير ، و لا يصار إلى منقطع النظير، ما لم يقم عليه دليل، و هو مذهب سيبويه كما قال ابن جني: "أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجـــب إيجاد النظير وذلك مذهب الكِتاب ... فأمّا إن لم يَقُم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظيـــر"١. و قد نص على ذلك بقوله :" إنما هو بمنزلة عربيٍ ليس له ثانٍ في كلام العرب، نحـــو: (إبـــل) و(كدت- تكاد)، وأشباه ذلك "٢ .

و تابع الإمام الشوكاني البصريين، في اشتقاق(اسم)،قال في قوله تعالى: **{خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ }**[العلق:٢] :"واسم أصله: سمو ، حذفت لامه ، ولما كان من الأسماء التي بنوا أوائلهـــا على السكون زادوا في أوّله الهمزة إذا نطقوا به؛ لئلا يقع الابتداء بالساكن "٣ .

و أرى أن أدلة البصريين في اشتقاق (اسم) أكثر إقناعا من أدلة نظرائهم، و لا ســيّما مـــا يتعلق منها بالجانب الصرفيّ.

---

١)ابن جني، الخصائص، ١٩٧/١ .

٢)الكتاب ٢٣٥/٣.

٣)فتح القدير، ٦٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- اشتقاق لفظ الناس:

البصريين إلى أنّها من(أَنِسَ) حذفت فاؤها وعوض عنها باللام١. و ذهب جمهور الكوفيين إلى أنها من لم تذكر كتب الخلاف هذه المسألة على أنها من المسائل الخلافية بين البصريين و الكوفيين، و لعلهم اكتفوا بذكر الخلاف في اشتقاق (إنسان) دون أن يذكروا الخلاف في اشتقاق (الناس) ؛ لأن الكلمتين تعودان إلى جذر لغويّ واحد عند البصريين هو (أ ن س) .

و قد ذهب جمهور الكوفيين إلى أنها من (النَّوْس٢) ، و أصلها(نَوَسٌ)، فلا حذفَ في أصولها،قال الكسائي:" هو اسم تام وعينه واو، من (ناس- ينوس) إذا تحرك".٣ و ذكر أبو حيان مذهبا ثالثا بقوله:" وذهب قوم إلى أنها من (نَسِيَ) ، وأصله (نسي) ثم قلب فصار (نَيَسَ) ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فقيل : ناس ، ثم دخلت الألف واللام"٤.

و جاء في التهذيب أنّ(ناس): "أصله (الأناس)، لأن أصله (أناس)، فالألف فيه أصلية، ثم زيدت عليه اللام التي تزاد مع الألف للتعريف، وأصل تلك اللام سكون أبداً إلا في أحرف قليلة، مثل الاسم والابن وما أشبهها من الألفات الوصلية، فلما زادوهما على(أناس) صار الاسم (الأناس)، ثم كثرت في الكلام فكانت الهمزة واسطة، فاستثقلوها فتركوها، وصار باقي الاسم (أُلناس) بتحريك اللام في الضمة، فلما تحركت اللام والنون أدغموا اللام في النون فقالوا: الناس، فلما طرحوا الألف واللام ابتدأوا الاسم فقالوا: ناس من الناس"٥.

---

١) ينظر: سيبويه، الكتاب،١٩٥/٢، ١٩٦، ٤٥٧/٣، والمبرد، المقتضب٣٣/١، و ابن جني، الخصائص، ١٢١/٢، والبغدادي،خزانة الأدب،٢٨٧/٢.

٢) و معناه الحركة و الاضطراب.

٣) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ١٧٩/١ ،١٨٠، و السمين الحلبي، الدر المصون، ١١٠/١، ١١١.

٤) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط،، ١٨٠/١.

٥) الأزهري ، تهذيب اللغة، (أنس)، ٦١/١٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و قد عرض الإمام الشوكاني لاشتقاق لفظ (الناس)، عند قوله تعالى : { **وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ** } [البقرة :٨] ، مبينا أصلها بقوله : " وأصل (ناس) أُناس حذفت همزته تخفيفا ، وهو من النوس ، وهو الحركة ، يقال : ناس ينوس : أي تحرك، وهو من أسماء الجموع ، جمع إنسان وإنسانة على غير لفظه واللام الداخلة عليه للجنس"١.

و قد اختار الشوكاني مذهب سيبويه بقوله(وأصل (ناس) أُناس حذفت همزته تخفيفا)، ثم قال (و هو من النوس...ناس- ينوس)، و لعل قوله الأخير هذا مبنيّ على ما قاله سيبويه من أن تصغيرها على(نُوَيس) ٢.

و لعل الذي دفع البصريين إلى القول بأن ثمة همزة محذوفة من كلمة (الناس) هو محاولة ربط جذرها اللغوي بالمعنى ؛ فهي من (الأنس) أو (الإنس) أقرب من أن تكون من (النَّوْس) الذي هو نقيض السكون . غير أن تصغيرها على (نُوَيْس) كما قال سيبويه، يضعف رأي البصريين القائل إنها من (الأنس أو الإنس) ؛ لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها ، فلو كانت فاؤها همزة لرجعت إليها عند التصغير، و لقيل في تصغيرها (أُنَيس) ، و هذا يجعل قول البصريين ضعيفا، ، و يضعف أيضا ما نقله أبو حيان من أنّها من (نسي) ؛ لأن القلب المكاني خلاف الأصل، ثم إنه تصور ذهنيّ لا يعضده سماع.

و استنادا إلى ما تقدم فإن الباحث يرى أن أصلها (نوْس) ، يشهد لذلك تصغيرها على (نُوَيس) . و يكون ما ذهب إليه الشوكاني من تأييد مذهب البصريين – فيه نظر .

---

١) الشوكاني، فتح القدير، ٩٧/١.

٢) نظر: سيبويه،الكتاب،٤٥٧/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا ــ في الــوزن الصرفــيّ

وزن (هيّن) :

ثمة خلاف بين البصريين و الكوفيين في وزن هــذه الكلمــة و أمثالهــا[1] ؛ فقــد ذهــب البصريون إلى أن وزنها (فَيْعِل) ، على حين يرى الكوفيون أن وزنها (فَعْيَل).

ويرى البصريون أن أصلها (هَيْوِن) اجتمعت الواو و الياء و كانت الأولى منهما ساكنة ، فقلبت ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، على حين يرى نظراؤهم من الكــوفيين أن أصــلها (هَوْيَن) ، فيكون وزنها (فَعْيَل) .

و قد تابع الإمام الشوكاني جمهور البصريين في أنّ (هيّن) في قوله تعالى : **{قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ }** [مريم: ٩] على وزن (فَيْعِل)، قال: " هو فَيْعِل من هان الشيء يهون إذا لم يصعب ولم يمتنع من المراد "[2].

ثالثا ــ فــي الأدوات

أ- وقوع (إنْ) الشرطية بمعنى (إذْ) :

تعدّ هذه المسألة من المسائل الخلافية بين المدرسين، فقد ذكر ابن الأنباري أن جمهــور البصريين يرى أنّ (إن) لا تأتي بمعنى (إذ) بل هي شرطية علــى أصــلها، قــائلا:" ذهــب الكوفيون إلى أن (إن) الشرطية تقع بمعنى(إذ)وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى إذ "[3] .

---

١) ينظر: سيبويه ، الكتاب ، ٣٦٥/٤ ، و المبرد ، المقتضب ، ١٢٤/١، و ابن جنّي: أبو الفتح عثمان ، المنصف في التصريف ، تحق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة ومكتبة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٤ م ، ١٥/٢ ، و الخصائص ، ٢٨٩/٢ ، و ابن الأنباري الإنصاف، م(١١٥) و ابن عصفور : علي بن مؤمن الإشبيلي ، الممتع في التصريف ، تحق: د. فخر الدين قباوة ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٩م ، ٤٩٨/٢ ، ٥٠٠ ، و الرضي ، شرح الشافية ، ١٥١/١ .

٢) الشوكاني، فتح القدير، ٣٢٧/٣.

٣) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني،ص ٥٨ ، وابن الأنباري ، الإنصاف ، م(٨٨)، و الرضي :

© Arabic Digital Library Yarmouk University

و ذكر الكوفيون شواهد للمسألة من المسموع، كقوله تعالى: {وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ }[البقرة:٢٣]، و كقول الشاعر :

وسمعتَ حَلْفَتَها التي حلفتْ إنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَقْرِ١

غير أن البصريين نفوا أن تكون(إن) في هذه الشواهد بمعنى(إذْ) ، و قالوا: إنها شرطية باقية على أصلها، و جواب الشرط في الشاهد الشعريّ محذوف.

و قال قطرب إنّ (إن) في قوله تعالى: {فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى }[الأعلى:٩] بمعنى (قد)٢، وكذا في قوله تعالى: {أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ }[الزمر:٥٦].

يرى الإمام الشوكاني أن (إن) الشرطية لا تقع بمعنى (إذ) مستشهدا بكلام ابن عطية، و ذلك في قوله تعالى:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ } [البقرة : ٢٧٨]، قال: " قوله: { إن كنتم مؤمنين } قيل : هو شرط مجازي على جهة المبالغة وقيل : إن (إنّ) في هذه الآية بمعنى (إذ) قال ابن عطية٣: وهو مردود لا يعرف في اللغة ، والظاهر أن المعنى : إن كنتم مؤمنين على الحقيقة فإن ذلك يستلزم امتثال أوامر الله ونواهيه"٤.

شرح الكافية ، ٨٧/٤ ، المرادي، الجنى، ص٢١٢، و ابن هشام، المغني، ص٣٩ والزبيدي، ائتلاف النصرة ، م(٤٧).

١) هو للمسيب بن علس ، ويروى للأعشى ، ينظر : ابن الأنباري ، الإنصاف ، م(٨٨)، و الجوهري ، الصحاح ، مادة (فتر) ، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(١٣٥٦).

٢) ينظر:الهروي، الأزهية، ص٣٩، و ابن هشام، مغني اللبيب،ص٣٥ ،٣٩.

٣) ينظر: ابن عطيةالأندلسي: أبو محمد عبد الحق بن أبي بكرالغرناطي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،تحق: عبد السلام عبد الشافي محمد،ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ،٢٠٠١، ٣٧٤/١.

٤) الشوكاني، فتح القدير، ٣٧٣/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد اختار الإمام الشوكاني رأي البصريين في أنّ (إنْ) على بابها مستأنسا بقول ابن عطية في أن (إنْ) لا تأتي بمعنى إذ ؛ لأن ذلك غير معروف في اللغة ، فجعلها شرطية على أصلها ، و قدّر جواب الشرط محذوفا .

و قال في موطن آخر عند شرحه لقوله تعالى:{ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى}[الأعلى : ٩] : "وقيل: (إن) ... بمعنى إذ ، وما قاله الواحدي والجرجاني١ أولى وقد سبقهما إلى القول به الفراء والنحاس " ٢ ، فهو يضعف أن تكون (إن) بمعنى (إذ) .

و بناء على ما تقدم فإنّ (إن) باقية على أصلها ، و ليست بمعنى (إذ) ، و ما ذهب إليه الإمام الشوكاني في إبقاء (إن) على أصلها هو الحق .

ب- الضمير في "إيّاك" وأخواتها:

ذهب البصريون إلى أن "إيا" ضمير منفصلٌ، والكاف للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب، وهذا مذهب سيبويه٣ ، و جمهور النحويين٤ .

وذهب الكوفيون إلى أن "إيّا" عماد، و ما بعده من الياء و الكاف و الهاء وغيرها هي الضمائر ، وهي في موضع نصب، ونسب هذا الرأي إلى أبي الحسن بن كيسان٥.

وذهب الخليل إلى أنّ "إيا" اسم مظهر مضاف إلى ما بعده؛ لأنه لا يفيد معنًى بانفراده، ولا يقع معرفة بخلاف غيره من المضمرات، وحجته في ذلك مبنية على السماع ؛ إذ روى أنه

---

١) قالا : إنّ(إنْ) على أصلها، و التقدير{إن نفعت و إن لم تنفع}(الفتح:٥/٤٢٠)

٢) ينظر : السابق: ٥/٤٢٠ . لم يتعرض النحاس لـ(إن) في الآية(إعراب القرآن،٥/٢٠٦)

٣) ينظر: سيبويه ، الكتاب، ٢/٣٦٢ .

٤) ينظر:ابن جني،سر صناعة الإعراب،١/٣١٣، والعكبري، اللباب،١/٤٧٩،والرضي، شرح الكافية،٢/٤٢٥، و المالقي:أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحق: أحمد بن محمد الخراط، دار العلم، دمشق، ط٢ ، ١٩٨٥م، ص١٣٩ ، و أبو حيان،ارتشاف الضرب،١/٤٧٤.

٥) ينظر : ابن الأنباري ، الإنصاف ، م(٩٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حكي عن العرب قولهم: إذا بلغ الرجل الستين فإياه و إيا الشّوابّ بجر كلمة (الشواب) على أنها مضافة إلى (إيّا) [1].

وذهب آخرون إلى أن "إياك" بكماله الضمير، وقد نسب إلى بعض الكوفيين[2].

و اختار الإمام الشوكاني مذهب جمهور البصريين الذين يرون أن الضمير هو(إيّا) وحده، و ما يلحقه من الكاف والهاء والياء هي حروف لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب ،و ذلك عند شرحه لقوله تعالى {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ }[الفاتحة:٥][3].

وأرى أن ما ذهب إليه الإمام الشوكاني يدل على سلامة اختياره؛ لأن لهذا المذهب نظائر في العربية، فالكاف في نحو: (ذلك) حرف دال على الخطاب، والتاء في نحو :(جاءت) حرف دال على التأنيث وهكذا.

ج- نعم و بئس فعلان لا اسمان :

تعد هذه المسألة واحدة من المسائل الخلافية عند البصريين و الكوفيين يقول سيبويه في (نعم) و (بئس) : "وأما (نعم) و(بئس) ونحوهما فليس فيهما كلام[4]، لأنهما لا تغيّران ؛ لأن عامة الأسماء على ثلاثة أحرف . ولا تجريهنّ إذا كُنّ أسماء للكلمة ، لأنهنّ أفعال ، والأفعال على التذكير ، لأنها تضارع فاعلاً"[5] .وقال فيهما السيرافي بقوله : "نعم و بئس فعلان ماضيان موضوعان للمدح والذم ، فنعم للمدح العام وبئس للذم العام"[6] .

---

١) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢٧٩/١، و ابن الأنباري، الإنصاف، م(٩٨)، و العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحق:علي البجاوي،دار إحياء الكتب العربية،القاهرة،١٩٧٦، ٦/١ .

٢) ينظر: ابن الأنباري ، الإنصاف ، م(٩٨).

٣) الشوكاني، فتح القدير، ٧٢/١.

٤) أي:إذا كان المقصود لفظهما فإنهما لا تتغيران، بل تبقيان مبنيتين على الفتح.

٥) سيبويه، الكتاب، ٢٦٦/٣.

٦) ينظر: سيبويه، الكتاب، الهامش، ٢٦٦/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والقولان السابقان يشيران إلى أن (نعم) و(بئس) فعلان وليسا اسمين . و الكوفيون يرون أنهما اسمان [1].

و حاول الكوفيون إثبات اسمية كل منهما بما يأتي :

- دخول حرف الجرّ عليهما واستشهدوا بشواهد منها[2] :

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارِ يُؤْلَفُ بَيْتُهُ أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدَمَ المَالِ مُصْرِمَا[3]

- وقوعهما بعد أداة النداء في قول العرب : "يا نعم المولى ، ويا نعم النصير"[4]، فإن قيل: إنّ المنادى محذوف، قالوا لا نسلّم بذلك؛ لأن حذفه يكثر في أساليب الطلب، كقول الشاعر :

أَلاَ يَا اسْلَمِيْ يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ[5]

وليس منه (يا نعم المولى ، ويا نعم النصير).

و احتجوا على أنهما ليس بفعلين لأنهما جامدان، فلو كانا فعلين لتصرفا؛ لأن التصرف خاص بالأفعال[6].

و من أدلتهم على اسميتهما عدم اقتران الزمان بهما ، فلا يقال: (نعم الصديق زيد أمس) ولا (نعم الرجل غداً) ، وكذلك (بئس)[7].

---

١) ينظر:سيبويه، الكتاب،٣/٢٦٦، و المبرد، المقتضب،٢/١٤٠ و ابن الأنباري، الإنصاف، م(١٤)، و الرضي، شرح الكافية،٤/٢٤٦.

٢) ينظر: ابن الأنباري: م(١٤)، و ابن يعيش، شرح المفصل، ٧/١٢٧، القريات: ماجد شتيوي ، أساليب تعريف المصطلح النحوي،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب و العلوم،جامعة آل البيت،الأردن، ٢٠٠٢م،ص١١١.

٣) ينظر : ابن الأنباري، الإنصاف، م(١٤)، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(٢٦٢٥).

٤) ينظر : السابق، م(٢٨).

٥) ينظر : ابن الأنباري، الإنصاف، م(١٤)، و د. حداد، معجم شواهد النحو، م(٩٩٩).

٦) السابق: م(١٤).

٧) ينظر : ابن الأنباري، الإنصاف، م(١٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومنهم من احتجّ بمجيء(نعم) على (فَعيل) في قول العرب (نعيمَ الرجل زيد) وليس هذا الوزن من أبنية الأفعال١ .

وأما أدلة البصريين ومن تابعهم ٢ على أنهما فعلان فهي :

– اتصال الضمير المرفوع نحو (نعما رجلين) ، ورفعهما للظاهر نحو (بئس الغلام) والمضمر نحو (نعم رجلاً زيدٌ)٣.

– اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة . غير أن الكوفيين ردوا هذا الدليل قائلين : إن التاء الساكنة لا تختص بالأفعال٤.

و الحقّ أن اعتراضهم في غير موضعه لأن التاء التي اتصلت بربّ وثمّ ليست هي التاء الساكنة وإن كانت للتأنيث ، كما أن التاء التي لحقت (نعم) و (بئس) في المثالين : (نعمت المرأة) و(بئست الجارية) جيء بها لتأنيث الفاعل ؛ أما (التاء) في رُبّتَ و(ثمّتَ) فليس كذلك٥

بناؤهما على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ؛ فليست هناك علة توجب بناءهما .

غير أنّ هذا الدليل هو تمسك باستصحاب الحال وهو من أضعف الأدلة .٦

و قد دحض البصريون ما احتج به نظراؤهم، و تأوّلوا الشواهد التي استندوا إليها في إثبات اسميتهما.

---

١) ينظر : السابق، م(١٤).

٢) من القائلين بفعليتهما من الكوفيين علي بن حمزة الكسائي.

٣) ينظر : ابن الأنباري، الإنصاف، م(١٤).

٤) ينظر : السابق: م(١٤).

٥) ينظر : السابق: م(١٤).

٦) ينظر : السابق: م(١٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و يرى الشوكاني أن(نعم) و(بئس) فعلان ، يذهب فيهما مذهب البصريين يقول عن (ساء) في قوله تعالى:{سَاء مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ}[الأعراف: ١٧٧]: "وهو من أفعال الذم : كبئس وفاعله ضمير مستتر فيه، و(مثلا) تمييز مفسر له، والمخصوص بالذم هو (الذين كذبوا بآياتنا)، ولا بد من تقدير مضاف محذوف لأجل المطابقة أي ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا "١.

المطلب الثاني : الآراء التي تابع فيها جمهور الكوفيين :

كان الإمام الشوكاني ميّالا إلى آراء البصريين؛ لذلك جاءت توجيهاته النحويّة موافقة لآرائهم غير أنّ هذا الميل لم يمنعه من تأييدهم في بعض القضايا النحويّة، و لا سيما القضايا التي كثرت شواهدها من المسموع كثرة تحول دون تجاهلها، و لا سيما إذا كان هذا المسموع ليس خاصا بلغة قوم دون غيرهم. و ثمة قضيتان أيّد فيهما الإمام الشوكاني جمهور الكوفيين هما:

الفرع الأول – العطف على الضمير المجرور

جاء في الإنصاف:"ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض وذلك نحو قولك مررت بك وزيد وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز"٢

و ذكر ابن مالك سببين للمنع عند البصريين أحدهما: أن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه كما لم يجز العطف على التنوين،و ثانيهما أن حق المعطوف و المعطوف عليه كل واحد منهما للحلول محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه ، فمُنِع العطفُ إلا بإعادة الجار؛ و عقب على هذين السببين

---

١) الشوكاني ، فتح القدير، ٢/٢٨٠.

٢) ابن الأنباري ، الإنصاف، م(٦٥) ، و ينظر:سيبويه، الكتاب،٢/٣٨١، و المبرد، الكامل في اللغة و الأدب ، ٣/٣٠. ، و ابن مالك، شرح التسهيل، ٣/٢٣٢، ٢٣٣، و أبو حيان، ارتشاف الضرب،٢/٦٦٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بقوله:" وكلتا الحجتين ضعيفة " ، ثم نقض الأولى مبينا أنّ التنوين لا يشبه المضمر المجرور ؛ إذ إن الأول لا يؤكد و لا يبدل منه ، على حين أن الثاني يجوز أن تؤكده و تبدل منه بإجماع . و نقض السبب الثاني مبينا أن حلول كل من المعطوف و المعطوف عليه محل الآخر- ليس بلازم، يدل على ذلك أنهم جوزوا العطف في قول العرب (رب رجلٍ و أخيه) ، مع أن أحدهما لا يحل محل الآخر[1] .

و مما استشهد به الكوفيون لمذهبهم قوله تعالى:{ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ}[النساء:٤] بجر (الأرحام)[2] عطفا على الضمير المجرور في(به).

كما أيّدوا مذهبهم بشواهد من المنظوم ، منها قول الشاعر:

فالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَ تَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ [3]

بعطف (الأيام) على الضمير المجرورفي(بك).

و قول الآخر:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِيْ سُيُوفَنا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوْطٌ نَفانِفُ [4]

بعطف(الكعب) على الضمير المجرور في(بينها).

و قوله:

أَكُرّ عَلى الكتيبةِ لَسْتُ أَدْري أَحَتْفِي كَانَ فيها أَمْ سِوَاهَا [5]

بعطف (سوى) على الضمير المجرور في(فيها).

---

١)ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٣٣/٣.

٢)ينظر:ابن مجاهد، السبعة في القراءات،١٢٦/١، و ينظر توجهها و موقف العلماء منها في: المبرد، الكامل،٣٠/٣، ابن خالويه،الحجة في القراءات السبع،١١٨/١.

٣) مضى القول في تخريج هذا الشاهد

٤)ينظر : السابق ،ص ٢٥.

٥)ينظر : السابق، ص٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و وجه البصريون الجرّ في (الأرحام) توجيهين :

الأول: أنه مجرور بالقسم وجواب القسم قوله (إن الله كان عليكم رقيبا) .

الثاني: أنه مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها وتقديره : (وبالأرحام) ، فحذفت لدلالة الأولى عليها[1].

و أيّد الإمام الشوكاني مذهب الكوفيين في هذه المسألة عند قوله تعالى : **{ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً }**[2] [النساء : ١] ، بعد أن بين موقف علماء العربية من قراءة الجرّ في (الأرحام) بقوله : " وقد اختلف أئمة النحو في توجيه قراءة الجر؛ فأما البصريون فقالوا: هي لحن لا تجوز القراءة بها ، وأما الكوفيون فقالوا: هي قراءة قبيحة "[3].

ثم ذكر شواهد المسألة التي ذكرها النحويون كما تقدم في هذا البحث، و أضاف شاهدا آخر لم يذكره أهل النحو هو:

وقد رامَ آفاقَ السّماءِ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ مصْعَدًا فيها ولا الأَرضِ مَقْعَدا[4]

و يرى الباحث أن ما ذهب إليه الشوكاني، من تجويز العطف على الضمير المجرور هو الحقّ؛ لكثرة السماع الوارد به ، ويؤيد ذلك تجويز غير واحد من النحويين له كيونس و الأخفش، و تابعهم على ذلك ابن مالك كما مرّ ، فضلا عن الكوفيين [5].

---

١) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، م(٦٥).

٢) ينظر:ابن مجاهد، السبعة في القراءات،١/١٢٦، و ينظر توجهها و موقف العلماء منها في: المبرد، الكامل،٣/٣٠، ابن خالويه،الحجة في القراءات السبع،١/١١٨.

٣) الشوكاني ، فتح القدير، ١/٥٠١.

٤) ينظر: السابق،١/٥٠١، و قد مضى تخريج البيت في: ص٢٦.

٥) ينظر : ابن مالك : ، شرح التسهيل ، ٣/٢٣٠ ، و ابن هشام ، أوضح المسالك ،٣/٦١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثم إنّ التوجيهين اللذين ذكرهما البصريون في الآية لا يسلّم بهما البحث ؛ فأما أولهما فمنتقض من حيث المعنى؛ فليس المقام مقام قَسَم ، و أما ثانيهما ، ففيه حذف حرف الجرّ و بقاء عمله ، و هذا خلاف للأصل ؛ لأن الحرف عامل ضعيف ، فلا يقوى على العمل محذوفا، بل إن هذا من الأصول المقررة عند البصريين أنفسهم .

الفرع الثاني – مجيء (إلا) بمعنى (الواو)

تعدّ هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين و الكوفيين[1] .فقد ذهب الكوفيون إلى أن (إلا) قد تأتي بمعنى(الواو) ، و منع البصريون ذلك، و تأوّلوا الشواهد التي استند عليها الكوفيون، و ممّا احتج به نحويّو الكوفة من القرآن الكريم قوله تعالى: {خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ }[هود: ١٠٧]؛ فقد أجاز الأخفش أن تكون (إلا) بمعنى الواو[2]. و من الأحاديث النبويّة قوله ﷺ: " الناس كلهم هالكون إلا العالمون، والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون، والعاملون كلهم هالكون إلا المخلصون، والمخلصون على خطر عظيم"[3]

و من الشعر قول الفرزدق:

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَارُ الخَلِيْفَةِ إلا دَارُ مَرْوَانا[4]

فجعلوا (إلا) هنا بمعنى الواو.

---

١) ينظر : الإنصاف ، م(٣٥).

٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل،٢٠٤/٣، و لم أجد رأيه في معاني القرآن في موضع الآيةص(٣٥٨-٣٥٩).

٣) ينظر: الرضي، شرح الكافية، ١٢٩/٢، و لم أقف عليه في كتب الحديث.

٤) ينظر: سيبويه، الكتاب،٣٤٠/٢، و المرادي، الجنى الداني ،ص٥١٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بين الإمام الشوكاني في معرض حديثه عن قول الله تعالى: **{وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاء وَلاَ أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ}** [يونس:٦١] موضحا معنى (إلا)- أنّ العرب قد تضع إلا موضع الواو، كما في هذه الآية، و كما في قوله تعالى : **{ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ* إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ}** [النمل : ١٠ ، ١١] أي: ومن ظلم ، و كذلك في قوله:{ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ } [البقرة : ١٥٠] أي: والذين ظلموا"١ .

و يرى الباحث أن الواو لا تأتي بمعنى (إلا) ، و ذلك لتناقض معنى كل منهما ؛ فالواو دلالتها الجمع ، و إلا دلالتها الإخراج ، و المعنيان متغايران.

المبحث الثاني : الآراء التي خالف فيها علماء العربية

لم ترد في كتاب (فتح القدير) آراء نحوية خرج بها على آراء علماء اللغة و النحو، و ربما يعود ذلك إلى أن الرجل ليس متخصصا في النحو منظرا له ، كما هي حال سيبويه و المبرد و الزمخشري و غيرهم ، إنما هو فقيه و مفسر و مجتهد؛ لذا أفاد من آراء علماء العربية، و وظفها فيما نذر نفسه له من تعليم الفقه و التأليف فيه، و كذا التفسير، فكان يختار من هذه الآراء ما يغلب على ظنه أنه الصواب، و لم يتسنَّ ، له ذلك لو لم يكن مطلعا على آراء هؤلاء العلماء متلقيا لها من أفواه الشيوخ أو من مظانها المخطوطة .

و قد ورد في (فتح القدير) كثير من أسماء علماء العربية و آرائهم. و لما كان من المتعذر الوقوف عند كل عالم ذكره، و مناقشة موقفه منه فقد ارتأى الباحث أن يختار ستة من هؤلاء

---

١) الشوكاني ، فتح القدير،٢/٤٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النحويين ، فيعرض لنماذج من مخالفة الشوكاني لهم، و هؤلاء هـم: سـيبويه، و الكـسائي، والفراء، والأخفش، والمبرد، والزمخشري.

و اختيار هؤلاء دون سواهم يعود إلى كثرة استشهاده بكلامهم مؤيدا أو معارضا ، كمـا أن سيبويه و المبرد يمثلون اتجاها نحويا مغايرا لكل من الكـسائي و الفـراء، و أمـا الأخفـش الأوسط- على كثرة استشهاده بآرائه – فقد كان له منهجية انماز بها عن كثير من النحـويين سأذكرها عند الحديث عن مخالفاته للإمام الشوكاني . و أمّا الزمخشري فلا يخفى أنـه يعـدّ نحويّا و مفسرا ، و قد عرض الإمام الشوكاني لآراء الزمخشري النحوية في مواضع متعددة ، كما ذكر كثيرا من آرائه في التفسير الواردة في كتابه الكشاف حينا على جهة التأييد و أحيانـا على جهة المخالفة .

المطلب الأول :مخالفته سيبويه (ت ١٨٠هـ)[1] :

ذكر الإمام الشوكاني سيبويه في مائة و نيّف و ثمانين موضعا في تفسيره، فقلمـا يـذكر مسألة نحوية دون أن ينبه على رأي سيبويه فيها. و غالبا ما يكون رأيه موافقا لرأيي سيبويه، غير أنه خالفه في بعض القضايا النحوية و الصرفية، و سيعرض الباحث لقضيتين من هـذه القضايا التي خرج فيها على رأيي سيبويه.

الفرع الأول – الممنوع من الصرف

هذه و احدة من المسائل التي خالف فيها الإمام الشوكاني سـيبويه ؛ فقـد قـال الإمـام الشوكاني في قوله تعالى **{ اهبطوا مصرا }**[2] [البقرة : ٦١] : " وصرف (مصر) هنا مـع

---

١) ثمة خلاف في تاريخ وفاته، فقيل:١٦١هـ،و قيل:١٧٧هـ، و قيل:١٨٠هـ و رجحه كل من علي النجدي ناصف، و عبد السلام هارون. ينظر:علي النجدي ناصف، سيبويه، إمام النحاة،عالم الكتب،ط٢ ،١٩٧٩م،ص ٦٨، و سيبويه، الكتاب، مقدمة المحقق:ص ١٩.

٢) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص١٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اجتماع العلمية والتأنيث ؛ لأنه ثلاثي ساكن الوسط ، وهو يجوز صرفه مع حصول السببين ... وقال الخليل وسيبويه : إن ذلك لا يجوز وقالا : إنه لا علمية هنا ؛ لأنه أراد مصرا من الأمصار ولم يرد المدينة المعروفة وهو خلاف الظاهر .

فسيبويه : يرى أنها صرفت ؛ لأنها ليست علما ، و ليس لأنها ثلاثية ساكنة الوسط ؛ لأن مذهب سيبويه أن الثلاثي ساكن الوسط يصرف إن كان عربيّا ، أمّا إن كان أعجميّا فلا ، يدل على ذلك قوله : " فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أحرف أعجمياً لم ينصرف، وإن كان خفيفا "١ . و علل ذلك بأن الأعجمي ذا الثلاثة ، فيه من الثقل ما في العربي ذي الأربعة . و تابعه على ذلك المبرد ، و علل صرف (مصر) في الآية بما قاله سيبويه٢ .

و قال الزمخشري : " ويحتمل أن يريد العَلَم ، وإنما صرفه مع اجتماع السببين فيه ، وهما التعريف والتأنيث ؛ لسكون وسطه كقوله " ونوحا ولوطا " ،وفيهما العجمة والتعريف "٣. فقد فسر الزمخشري الصرف بكونه ثلاثيا ساكن الوسط ، أو بكون المقصود به بلدا غير معين؛ و يلحظ من التفسير الأول الذي قدمه أنه لا يشترط في الثلاثي ساكن الوسط أن يكون عربيّا، كما اشترط غيره ذلك .

و وجه أبو حيان الصرف فيه ؛ لأنه " يعني مصراً من الأمصار غير معين "٤ .

و لعل المقصود بـ (مصرا) في الآية هو مصر من الأمصار ، و قد أجمع على القراءة بالتنوين جمهور القراء ، حتى قال الطبري: " فأما القراءة فإنها بالألف والتنوين:(اهبطوا مصرا) وهي القراءة التي لا يجوز عندي غيرها، لاجتماع خطوط مصاحف المسلمين ،

---

١) سيبويه ، الكتاب ، ٢٤٢/٣ .

٢) ينظر : المبرد ، المقتضب ، ٣٥١،٣٥٢/٣ .

٣) الزمخشري ، الكشاف ، ١٧٤/١ .

٤) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٣٩٧/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واتفاق قراءة القَرَأة على ذلك . ولم يقرأ بترك التنوين فيه وإسقاط الألف منه، إلا من لا يجوز الاعتراض به على الحجة "١.

و مما يدل على أنها مصر من الأمصار " أن الله جعل أرض الشام لبني إسرائيل مساكن بعد أن أخرجهم من مصر ، وإنما ابتلاهم بالتيه بامتناعهم على موسى في حرب الجبابرة "٢، فقصة إخراجهم من مصر ، و جعل أرض الشام مهدا لهم يقوّي أن تكون (مصر) في الآية مُنكّرة ؛ لذا صرفت بإثبات التنوين فيها .

الفرع الثاني – معنى اللام الواقعة بعد الإرادة

ذُكر هذا الأسلوب القرآني المتمثل في مجيء الجار والمجرور بعد الإرادة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم .

و قد خالف الإمام الشوكاني سيبويه عندما ذهب إلى أن (اللام) الواقعة بعد فعل (الإرادة) هي لام كي جاءت معاقبة لـ(أن) ، قال: " قوله **{ يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ }** [النساء: ٢٦] اللام هنا هي لام كي التي تعاقب (أن) ... ومنه {يُرِيدُونَ أَن يُطْفِؤُواْ نُورَ اللّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ } [التوبة : ٣٢] ، **{ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ }** [الشورى : ١٥] ، {وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ} [الأنعام : ٧١] ، ... وقيل : مفعول يريد محذوف : أي يريد الله هذا ؛ ليبين لكم ، و به قال البصريون ، وهو مرويّ عن سيبويه "٣ .

---

٥) الطبري ، جامع البيان ، ١٣٦/٢ ، و ينظر:القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،٤٢٩/١.

١) الطبري ، جامع البيان ، ١٣٤/٢ .

٢) الشوكاني ، فتح القدير، ٥٣٩/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و هذا المذهب مخالف لما عليه سيبويه ؛ إذ ذكر سيبويه أنه سأل الخليل عن هذا الأسلوب فقال : " إنما يريد أن يقول : إرادتي لهذا "١، فالخليل فسَّره له بتقدير الفعل الذي قبل اللام بمصدرٍ يقع مبتدأ، و خبره هو الجار و المجرور بعده ، والمعنى: إرادة الله للتبيين أو للأمر، و هذا واضح من قوله: (إرادتي لهذا)، و يشهد لهذا التأويلِ قولُ أبي حيان: " وذهب سيبويه وأصحابه إلى أن اللام هنا تتعلق بمحذوف و أن الفعل قبلها يراد به المصدر، و المعنى : الإرادة للبيان، و الأمر للإسلام "٢،

غير أن ابن عطية نقل رأيا آخر لسيبويه فيها هو قوله :" فمذهب سيبويه رحمه الله : أن التقدير « لأن يبين » والمفعول مضمر ، تقديره: يريد الله هذا "٣. فمن حيث إنّ التقدير(لأن يبين) لا اختلاف عما وضحه أبو حيان، لكنّ قوله (تقديره : يريد الله هذا)، ففيه إشكال هو أن سيبويه جعل الجملة اسمية فيما نقل عنه، و هو قوله (إرادتي لهذا)، على أن ابن عطية جعلها فعلية عندما قال (تقديره: يريد الله هذا).

و يمكن إزالة هذا التعارض بأن نقدر المفعول للمصدر (إرادة) ، لا للفعل (يريد) كأن سيبويه قال (إرادة الله هذا لهذا) أي إرادة الله هذا الأمر لهذا السبب ، وهو (التبيين).

و يَرِد على هذا التقدير أنه أول الفعل (يريد) بمصدر صريح من غير حرف مصدري ، و هو من الشاذّ عند النحويين؛ لأن المبتدأ ليس من صوره أن يأتي فعلا، بل ينبغي أن يكون اسما، والاسم لا ينسبك من الفعل وحده ، بل لا بد من حرف مصدريّ ؛ ليكون المبتدأ مصدرا مؤولا الذي هو فرع عن المصدر الصريح، لذلك رفض النحويون أن يكون (تسمعُ) مبتدأ في

---

٣) سيبويه ، الكتاب ، ١٦١/٣ .

١)أبو حيان ، البحر المحيط ، ١٦٣/٤.

٢)ابن عطية ، المحرر الوجيز، ٤٠/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قولهم :(تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيّ١ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)٢ فيمن رواه بالرفع ، إلا على وجه هو أن يُتصوّر فيه النصب بـ(أن)، ثم ارتفاعه بعد حذفها، لضعفها في العمل محذوفةً؛ فيكون قد انسبك الفعل مع الحرف المصدري قبل حذفه فصارا مبتدأ ؛ فربما أجاز بعض النحويين٣ مجيء الفعل (و فاعله) ، فاعلا – بقيود عند الأكثرين – كقوله تعالى :{ **ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ** } [يوسف : ٣٥] ، و لم يجيزوا مجيء الفعل مبتدأ ألبتة.

و لعل هذا الإشكال هو الذي دفع الإمام الشوكاني لأن يُعرض عن ذا الوجه ، و يختار مذهب الفراء ؛ إذ جعل الفراء اللامَ في موضع (أن) ٤، و علل ذلك بقوله : "وإنما صلحت اللام في موضع أن في (أمرتك) و (أردت) ؛ لأنهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي "٥. فالفراء علل وقوع اللام موقع (أن) بعلة الشبه ، فحملها عليها من باب (الحمل على المعنى)، فأن تدل على المستقبل ، و كذا اللام في مثل هذا الموضع .

و يرى الباحث أن ما ذهب إليه الشوكاني من مخالفةٍ لسيبويه و اختيارٍ لمذهب الفراء هو الأقرب للصواب.

---

٣)تصغير معديّ منسوب إلى معد بن عدنان ، خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديد و ياء التصغير .

٤)ينظر: الوطواط : محمد بن إبراهيم الأنصاري الكتبي ، غرر الخصائص الواضحة و عرر النقائص الفاضحة ، مطبعة بولاق ، مصر ، ط٢ ، ١٢٩٩هـ ، ص ١١٤ ، و البكري : أبو عبيد ، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، تحق : إحسان عباس ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٩٧١م ، ١٣٥/١ ، و الميداني : أبو الفضل ، مجمع الأمثال ، تحق محمد محيي الدين ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٢٩/١ .

١) منهم هشام و ثعلب مطلقا وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا : إن كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو: ظهر لي أقام زيد صح وإلا فلا (المغني: ٥٥٩) .

٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٢٦١/١

٣) ينظر: السابق: ٢٤٠/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني : مخالفته الكسائي (ت ١٨٩ هـ)

ذكر الإمام الشوكاني الكسائي ما يربو على ثلاثمائة مرة في تفسيره، و أفاد من آرائه نحويًا و مفسرا و قارئا غير أنّ هذا لم يمنع الإمام الشوكاني من مخالفته في بعض المسائل التي سيعرض الباحث لاثنتين منها.

الفرع الأول – توجيه (سبحان)

خالف الإمام الشوكاني الكسائي، في توجيه(سبحان)، فقد قال في (سبحان) من قوله تعالى:{ **قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا**}[البقرة: ٣٢]: "وسبحان: منصوب على المصدرية عند الخليل وسيبويه، وقال الكسائي: هو منصوب على أنه منادى مضاف١ ، وهذا ضعيف جدا "٢ .

فقد خالف الإمام الشوكاني مذهب الكسائي في (سبحان) مبينا أن ما قاله الكسائي من أنها (منادى مضاف) ضعيف جدا ، و ذهب فيها مذهب الخليل و سيبويه ، و هو رأي جل النحويين فيها.

و بالرجوع إلى (الكتاب) يلحظ أن سيبويه توقف عند (سبحان) جاعلا إياها من المصادر التي نابت مناب الفعل ، ففعلها مضمر دوما ، قال تحت عنوان (هذا بابٌ أيضاً من المصادر يَنتصب بإضمار الفعل المتروك إظهارُه) : " كأنّه حيث قال سُبْحانَ اللهِ قال تسبيحاً ... فَنصَبَ هذا على أُسَبِّحُ الله تسبيحا "٣

---

١) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١، ٢٨٧، و أبو حيان، البحر المحيط ، ٢٩٧/١، و السمين، الدر المصون،١٨٣/١، و الألوسي، روح المعاني،٢٢٦/١،

٢) الشوكاني ، فتح القدير، ١٢٥/١.

٣) سيبويه ، الكتاب ، ٣٢٢/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد بين سيبويه أن الفعل معها يضمر لأنَّها بدلٌ من اللفظ (أُسبِّحك)، أي بدل من الفعل ، و قوله (بدل من اللفظ) يدل على أن إضمار فعلها واجب عنده ، استنادا إلى القاعدة التي تقول: لا يجوز الجمع بين العوض و المعوض.

و ذكر من أحكامها أنها قد تأتي علما (علم جنس)على التسبيح ، فتمنع من الصرف، وأنها ملازمة للنصب على المصدرية بقوله: "وأمّا تركُ التنوين في سُبْحانَ فإنما تُرك صرفُهُ لأنه صار عندهم معرفةً وانتصابُه كانتصاب :الحمدَ لله "١ .

واستشهد على نصبها على المصدرية، و علميتها، و منعها من الصرف بقول الشاعر:

أقولُ لمَّا جاءَني فَخْرُه سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ٢

و تابعه على ذلك المبرد٣ .

و بين ابن السراج أن ثمة مصادر تُنصب بدلا من فعلها ، فلا يظهر معها الفعل ذاكرا منها (سبحان)٤ .

و ذكر الزمخشري أن: " المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع: ما يستعمل إظهار فعله وإضماره، وما لا يستعمل إظهار فعله، وما لا فعل له أصلاً..."٥، ثم جعل سبحان من الثاني، مبينا أنه لا يتصرف بل يلازم النصب.

---

٤) السابق : ٣٢٤/١ .

١) البيت للأعشى في ديوانه، ص٩٤ ، و ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ٣٢٢/١ ، الرضي، شرح الكافية، ١٢٤/٢، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(١٣١٠).

٢) ينظر : المبرد ، المقتضب ، ١٣١/٢ .

٣) ينظر : ابن السراج ، الأصول ، ٢٥٢/٢ .

٤) الزمخشري ، المفصل ، ٥٦/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و ذكر ثعلب (سبحان) مبينا مذهب البلدين فيها قائلا:" وقوله سبحانه مختلف في تأويله؛ لأن تأويله الإضافة عند الفراء، وهو تنزيه وضع موضع المصدر، في الأصل سبحت تسبيحاً وسبحاناً، فإذا أسقطت الكاف فتح. وأنشد بيت الأعشى السابق:

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

قال الفراء: طلب الكاف ففتح. وقال أهل البصرة: لم يجره. وهذا باطل، لأنهم قد أنشدوا:

فَسُبْحَانًا فَسُبْحَانًا[1]

بالنصب. فيجوز فلا يكون نكرة، وما أضيف فأسقط فلا يكون نكرة "[2] .

فقد ذكر ثعلب أن (سبحان) عند الفراء ملازمة للإضافة ، و أن ما ظاهره أنه غير مضاف كما في (سبحان) في الشاهد السابق – إنما هو على نية الإضافة ، و التقدير فيه (سبحانك) ، فعدم تنوينه ليس لأنه ممنوع من الصرف – كما هو مذهب سيبويه و من تابعه من البصريين وغيرهم – بل لأن الإضافة منوية فيه .

و يفهم مما قاله ثعلب أيضا أن (سبحان) ليس علما على التسبيح كما هو مذهب الأكثرين، قال الرضي: "ولا دليل على علميته، لأنه أكثر ما يستعمل مضافا، فلا يكون علما، وإذا قطع عن الإضافة فقد جاء منونا في الشعر"[3] ، ثم أورد الشاهد:

سُبْحَانه ثُمَّ سُبْحاناً نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنا سَبَّحَ الجُوْدِيُّ وَالجَمَدُ[4]

---

٥) لم تذكر كتب النحو و الشواهد شاهدا بهذه الرواية إلا مجالس ثعلب،١/٢١٧.

٦) ثعلب، مجالسه، ١/٢١٧.

١) الرضي ، شرح الكافية، ٣/٢٤٧.

٢) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه،ص٣٠، و نسب لغيره، ينظر: سيبويه ، الكتاب، ١/٣٢٦، و الرضي، شرح الكافية، ٢/١٢٣، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(٥٦٦).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و قوله (منونا في الشعر) إشارة منه إلى أن تنوينه في هذا البيت ضرورة شعرية، و هذا موافق لرأي المبرد في تعليل التنوين في الشاهد السابق؛ إذ قال: "فإنما نون مضطراً، ولو لم يضطر لكان كقول الآخر:

أقولُ لمَّا جاءَني فَخْرُه سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ ١ "٢.

و قد نقل الخلاف في علميته صاحب الحاشية، قائلا – إبّان حديثه عن هذا اللفظ – : "وفي كونه علم جنس على التنزيه أو غير علم خلاف"٣ .

و يرى الباحث أن قول الفراء السابق (طلب الكاف ففتح) هو الحق ؛ لأن العلم لا يقع مضافا بل مضافا إليه سواء أكان علم شخص كـ (زيد) أو علم جنس كـ (أسامة)، و أيّد هذا المذهب شارح الكافية بقوله: "ولا مانع من أن يقال: حذف المضاف إليه ونُوِي، وبقي المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله ، أعني التجرد عن التنوين "٤ ؛ لهذا جاء منونا في الشاهد (سبحانه ثم سبحاناً) ، فتنوينه عند قطعه هو الأصل ، و ليس تنوينه ضرورة كما هو مذهب المبرد و من تابعه ممن يرون أنه علم على التسبيح ، بل إن (سبحان) في شاهد سيبويه السابق الذكر (سبحان من علقمة الفاخر) تحتمل أن تكون مضافة غير أن المضاف إليه حذف مع نية تقديره، كما في قول العجاج – في أحد توجيهين حمل عليهما الشاهد –:

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِمَ وَفَاه

---

٣) مضى القول في تخريج هذا الشاهد.

٤) المبرد، المقتضب، ١٣١/٢.

٥) الصبان ، الحاشية، ٨٠/١.

١) الرضي ، شرح الكافية ، ٢٤٨/٣ .

٢) ينظر: ملحقات ديوانه، ص٨٣، الرضي ، شرح الكافية ، ٢٦٨/٢ ، و العكبري ، اللباب ، ٢٣٠/٢ ، و د.حداد، معجم شواهد النحو، ش(٣٤٧٧). الشاهد في البيت : حذف المضاف إليه مع نية تقديره ، و قيل إنه أقر ألف النصب مع غير الإضافة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و إن كان إبقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف إليه قليل ، غير أن حمل (سبحان من علقمة) على القليل خير من حمله على الشاذ الذي لا يقاس عليه.

و مما يضعف علميته مجيئه بلام التعريف في قول الراجز :

سُبْحَانَكَ اللّهُمَّ ذا السُّبْحانِ ١ .

و يرى الباحث أن مذهب الإمام الشوكاني فيما ذهب إليه هو الحق؛ لأن هذا اللفظ(سبحان) لا يحتمل مجيء أداة النداء معه لا لفظا و لا تقديرا، كما أنه لم يرد في المسموع أيّ شاهد يؤيد ذلك.

الفرع الثاني – الكاف في (أرأيتكم)

هذه واحدة من المسائل التي خالف فيها الإمام الشوكاني الكسائي ؛ فقد قال في قوله تعالى{ **قُلْ أَرَأَيْتَكُم إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ** } [الأنعام : ٤٠] : إن الكاف والميم في (أرأيتكم) عند البصريين للخطاب٢ ، ولا حظ لهما في الإعراب كما قال الزجاج٣ ، وقال الكسائي : إن الكاف والميم في محل نصب بوقوع الرؤية عليهما٤ ، والمعنى : أرأيتم أنفسكم٥ .

---

٣) هذا من الرجز مجهول القائل ، ينظر : ابن الشجري : أبو السعادات علي بن حمزة العلوي ، أمالي ابن الشجري ،تحق : محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢ ، ٣٤٧/١ ، و ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٩٦١/٢ ، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(٣٦٨٧).

١) ينظر سيبويه ، الكتاب ، ٢٤٥/١.

٢) ينظر : الزجاج، إعراب القرآن، ١٦٨/١.

٣) ينظر : ثعلب ، مجالسه ،٢١٧/١.

٤) ينظر : الشوكاني ، فتح القدير، ١٢٠/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد خالف الشوكاني مذهب الكسائي في هذه الكاف في هذا الأسلوب العربي المشهور (أرأيتكم)، و اختار مذهب البصريين، مبينا أن الكاف لا محل لها من الإعراب ، و ذكر أن معنى هذا التركيب (أخبروني)[1] .

و ذكر سيبويه هذه الكاف مبينا أنه لا حظ لها من الإعراب ، إنما هي حرف خطاب، و جاء ذلك في معرض حديثه عن حرفية التاء في الضمير (أنت) قال : "وإنَّما تاء(أنتَ) بمنزلة الكاف، وممّا يدلّك على أنَّه ليس باسمٍ قولُ العرب أَرَأَيْتَكَ فلاناً ما حالُه ، فالتاءُ علامة المضمر المخاطَب المرفوع ولو لم تُلحِق الكافَ كنتَ مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطَبُ مقبِلاً عليك عن قولك : يا زيدُ ، ولحَاقُ الكاف (كقولك: يا زيدُ) لمَنْ لو لم تَقُلْ له يا زيدُ استغنيتَ، فإنَّما جاءت الكاف في أَرأيتَ، والندّاءُ في هذا الموضع توكيداً، وما يجئ في الكلام توكيداً- لو طُرِحَ كان مُستَغنى عنه – كثير "[2] .

فقد بين أن الكاف هي حرف للتأكيد ليس إلا ، و لو حذفت لكان الكلام مستقيما من حيث المعنى غيرَ مفتقر لها .

و ذهب المبرد مذهب سيبويه في هذه الكاف قائلا : " ومن ذلك الكاف التي تلحق آخر الكلام لا موضع لها، نحو كاف ذاك، ورويدك و(أرأيتك هذا الذي كرمت علي) "[3].

و ذكر السيوطي أن ثمة خمسة مواضع تكون فيها الكاف حرفا ، و ذكر منها هذه الكاف المتصلة بـ (أرأيت) ، ثم بين ثلاثة مذاهب للنحويين في هذه الكاف المتصلة بـ (أرأيت):

أحدها : أن الفاعل هو التاء ، والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب.

---

٥) ينظر: ابن فلاح اليمني، المغني في النحو،٣/٢٩٩-٣٠٠.

٦) سيبويه ، الكتاب ، ١/٢٤٥ .

١) المبرد ، المقتضب ، ١/١٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثاني : أن التاء حرف خطاب وليست اسما ، لأنها لو كانت اسما لطابقت مدلولها ، والكاف هي الفاعل للمطابقة ، مبينا أن هذا مذهب الفراء ، ورد هذا المذهب بأن الكاف يستغنى عنها على حين لا يستغنى عن التاء ، فكانت أولى بالفاعلية ، وبأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع ولم يعهد ذلك في الكاف .

و ذكر د عبد الله بن حمد الدايل في بحث خاص بهذا الأسلوب أن التاء مفتوحة أبدا، إذا ما دخلت عليها الكاف ، وتصبح الدّلالة على الجنس والعدد من وظائف الكاف[1] .

الثالث: أن الكاف في موضع نصب ، و هو مذهب الكسائي[2].

و الذي يضعف رأي الكسائي أن المفعول الثاني في (باب رأى) ينبغي أن يكون المفعول الأول في المعنى ، و لا يتحقق ذلك إذا جعلت الكاف اسما ، فعندما نقول (أريتك زيدا ماذا فعل ؟) ، فمدلول الكاف المخاطب ، و هو غير (زيد) ، فصار لزاما أن تكون هذه الكاف حرفا .

ثم إنّ حذف هذه الكاف لا يخل بالمعنى ، فالمعنى تام دونها في قولنا (أرأيت زيدا ماذا فعل ؟) ، كما أن هذا الأسلوب يكون مفتقرا إلى كلام إنشائيّ بعده ، غالبا ما يكون استفهاما كقوله تعالى: **{ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ}** [الأنعام : ٤٧] ، أو قسما ، كقوله تعالى : **{ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَـذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلاَّ قَلِيلاً }** [الإسراء : ٦٢] .

و جزم أبو حيان أن (أرأيتك) تفتقر إلى جملة استفهامية أو قسمية ليس غير[3] .

---

٢) ينظر : د . الدايل : عبد الله بن حمد (أرأيت و فروعه)مجلة جامعة أم القرى ، العدد : ٢٣ ، مكة المكرمة ، شوال ، ١٤٢٢ هـ ، ص١٣٥.

٣) ينظر : السيوطي، الهمع ، ٢٦٦/١ .

١) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٥٥/٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و واضح أن جملة الاستفهام أو القسم متعلقة من حيث المعنى بـ (رأى)، فإذا كانت الكاف هي المفعول الأول لـ (رأى)، و الاسم الظاهر بعدها مفعولا ثانيا ، أصبحت رأى غير مفتقرة نحويّا إلى الجملة بعدها، لكن المعنى يدل دلالة واضحة على افتقار (رأى) إلى الجملة بعدها ، فإذا جعل الضمير المفعول الأول، و الاسم الظاهر المفعول الثاني، فما موقع جملة الاستفهام؟

و يرى الباحث أن ما اختاره الإمام الشوكاني من حمل الكاف في هذا التركيب على الحرفية هو الوجه.

و ثمة قضايا أخرى أعرضنا عن مناقشتها تتعلق بهذا التركيب ؛ لإعراض كل من المخالِف و المخالَف عنها أعني الشوكاني و الكسائي، منها :هل الهمزة الأولى للاستفهام أو هي جزء من التركيب ؟ قولان ، و هل تتعين (رأى) للرؤية البصرية أو لغيرها ؟ أيضا قولان .

و قد أجاب عن الأسئلة السابقة وغيرها الدكتور عبد الله بن حمد الدايل في بحثه الخاص بهذا التركيب (أرأيت و فروعه)[٢] .

---

٢) ينظر : د. الدايل، (أرأيت و فروعه).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثالث : مخالفته الفراء (ت ٢٠٧ هـ) :

الفرع الأول – ضمير الشأن

خالف الإمام الشوكاني الفراء في نوع الضمير(هو) من قوله تعالى{ **وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ** } [البقرة : ٨٥] قائلا: " الضمير للشأن ... وزعم الفراء أن هذا الضمير عماد١ ، واعترض عليه بأن العماد لا يكون في أول الكلام{ إخراجهم } مرتفع بقوله:{محرم} ساد مسد الخبر وقيل : بل مرتفع بالابتداء ومحرم خبره "٢ .

فقد اختار الشوكاني أن يكون الضمير (هو) للشأن ، على حين ذهب الفراء – في أحد قوليه – إلى أنه عماد ، و هو ما يعرف عند البصريين بـ (ضمير الفصل) ، و بيّن الإمام الشوكاني وجه الاعتراض على مذهب الفراء بقوله : (واعترض عليه بأن العماد لا يكون في أول الكلام) .

و المشهور عند النحويين أن ضمير الفصل لا يكون إلا بين المبتدأ و الخبر، أو ما أصله المبتدأ و الخبر، و لا يجيزون تقدمه على المبتدأ؛ لأن الغرض من المجيء به هو رفع الاحتمال في كون ما بعده تابعا؛ و قد وضح هذه المسألة السيوطي بقوله: "ووجه المنع في الكل(يريد كل ما تقدم من الأمثلة التي ذكرها)[٣] عند الجمهور أن فائدته صون الخبر من توهمه تابعا، ومع تقديم الخبر يستغنى عنه؛ لأن تقديمه يمنع كونه تابعا "٤ .

---

١)ينظر: الفراء ، معاني القرآن ، ١/٥٠، ٥١ .

٢)الشوكاني، فتح القدير،١/١٧٣.

٣)في قوله(الكل) إدخال (أل) على لفظ(كل)، و هو غير مرتضى عند جمهور النحاة.

٤)السيوطي ، الهمع ، ١/٢٤٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و قال سيبويه : " ألا ترى أنك تقول رأيت زيدا هو خيرا منك ، وقال الله – عز وجل – : { وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ } [سبأ : ٦] وإنما يكون الفصل في الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء "[١] .

فقد بين سيبويه أن ضمير الفصل يكون بين المفعول الأول و المفعول الثاني في (باب ظن) ، ثم بين علة هذا الفصل بقوله : " و إنما كان الفصل في أظن ونحوها لأنه موضع يلزم فيه الخبر وهو ألزم له من التوكيد ؛ لأنه لا يجد منه بدا "[٢] ، فالعلة في ذلك عنده هي أن المبتدأ و ما أصله المبتدأ (المفعول الأول) أشد افتقارا إلى الخبر و ما أصله الخبر (المفعول الثاني) من افتقاره إلى الصفة ، و زاد هذه العلة إيضاحا بقوله: " وإنما فصل ؛ لأنك إذا قلت: كان زيد الظريف، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتا لـ (زيد) ، فإذا جئت بـ (هو) أعلمت أنها متضمنة للخبر "[٣] ، و قوله متضمنة الخبر أي مشعرة (ضمائر الفصل) أن ما بعدها هو الخبر.

و ذكر العلماء لهذا الضمير شروطا[٤] منها أن يكون ركنا الجملة معرفتين ، و ذكر الدكتور عباس حسن أن علة كون الاسمين معرفتين هي أن : " لفظ ضمير الفصل لفظ المعرفة، وفيه تأكيد ؛ فوجب أن يكون المدلول السابق الذي يؤكده هذا الضمير معرفة ، كما أن التأكيد كذلك ، و وجب أن يكون ما بعده معرفة أيضًا ؛ لأنه لا يقع بعده – غالبًا – إلا ما يصح وقوعه نعتًا للاسم السابق. ونعت المعرفة لا يكون إلا معرفة "[٥] .

---

١) سيبويه ، الكتاب ، ٣٨٧/٢ .

٢) سيبويه، الكتاب،٣٨٨/٢.

٣) السابق : ٣٨٧/٢ ، ٣٨٨ .

٤) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب،٤٩٤/١، و المرادي، الجنى، ص٣٥٠.

٥) د.حسن: عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط٥، د.ت، ٢٤٤/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و بين الزمخشري موقع هذا الضمير، قائلا: " و يتوسط (أي ضمير الفصل) بين المبتدأ وخبره ، قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها – إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كـ (أفعل من كذا) أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة، ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد. وتسميه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً "١ .

الفرع الثاني – مفرد (الآصال)

هذه من المسائل التي خالف فيها الإمام الشوكاني الفراء؛ فقد اختار أن كلمة (الآصال) في قوله تعالى **{وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ وَلاَ تَكُن مِّنَ الْغَافِلِينَ }** [الأعراف: ٢٠٥] هي جمع واحدهُ (أصيل) ، مبينا أن ذا مذهب كل من الزجاج و الأخفش فيها ، و خالف مذهب الفراء الذي يرى أنها جمع الجمع ، فمفردها (أُصُل) ، و الأصل جمع (أصيل)٢ .

و أورد الإمام الشوكاني شاهدا على أن (آصال) جمع أصيل ، هو قول أبي ذؤيب :

فتَمَذَّرَتْ نفسي لذاك ولم أزَلْ بَدِلاً نهارِيَ كُلَّه حَتى الأُصُلْ٣

و قد تعرض الأخفش لهذا اللفظ بقوله: "وأما (الآصال) فواحدها: (أصيلٌ) مثل: الأَشْرار واحدها: الشرِير والأَيْمانُ واحدتها: اليَمِينُ "٤ ، و لم يذكر أنها جمع الجمع كما افترضه الفراء.

---

١) الزمخشري ، المفصل ، ١٧٢/١ .

٢) ينظر : الشوكاني، فتح القدير، ٢٩٦/٢.

٣) ينظر : السابق : ٢٩٦/٢، و الزمخشري ، أساس البلاغة ، مادة (بدل) ، و ابن منظور ، اللسان ، مادة (أصل).

٤) الأخفش، معاني القرآن، ٣١٧/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و أما ما حكاه الفراء من أنها جمع ل (أُصُل) و (أُصُل) جمع لـ (أصيل) فلم أجده في تفسيره ، غير أن أبا حيان١ و القرطبي٢ و غيرهم نقلوا ذلك عنه .

و قد نبه أبو حيان على ذلك بقوله : " ومن ذهب إلى أن (آصالاً جمع أُصُل ، ومفرد أصل: أصيل) الفرّاء "٣

و قال أبو حيان: "الآصال جمع أُصُل، وهو العشي، كعُنُق وأعْناق، أو جمع أُصِيل، كَيَمِيْن وَأَيْمَان، ولا حاجة لدعوى أنه جمع جمع كما ذهب إليه بعضهم، إذ ثبت أن أُصُلاً مفرد، وإن كان يجوز جمع (أصيل) على(أصل)فيكون جمعاً كَكَثِيْبٍ وَكُثُبٍ "٤

فأبو حيان لا يحبذ القول بأنه اسم جمع .

و لعل الذي دفع القائلين بأنه ليس اسم جمع أمران :

الأول : أن أسماء الجموع سماعية ، و ليس ثمة شاهد يدل على أن أُصُل جمعٌ لأصيل .

و الثاني : قد ثبت أن (أُصُل) مفرد و استشهدوا على ذلك بقول الشاعر :

فتَمَذَّرَتْ نفسي لذاك ولم أزَلْ بَدِلاً نهارِيَ كُلَّه حتى الأُصُلْ ٥

فقوله (بدلا نهاري) دال على أن (أُصُل) مفردة .

و يرى الباحث أن ما ذهب إليه الإمام الشوكاني، هو الأقرب للصواب،لأن ما قيل من أنها جمع الجمع لا دليل عليه.

---

١) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٣٦/٤ .

٢) ينظر : القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٣٥٦/٧ .

٣) ينظر : أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٤٩/٤، ارتشاف الضرب، ٢١٩/١.

٤) أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤٤٩/٤ .

٥) مضى القول في تخريج هذا الشاهد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الرابع : مخالفته الأخفش الأوسط (٢١٥هـ) :

كان أبو الحسن الأخفش كثيرا ما يخالف نحاة البلدين اعتمادا منه على قياسه النظـري ؛ لهذا يقول الرضي: " وأجاز الأخفش الكسر أيضا في{الم* اللهُ}[آل عمران:١] قياسا لا سماعا، كما هو عادته في التجرد بقياساته على كلام العرب الذي أكثره مبني على السماع"١.

و ربما ذكر في المسألة الواحدة قولين؛ قال ابن جني: "وقد كان أبو الحسن ركابا لهـذا الثبج٢ آخذا به غير محتشم منه، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه، وكنت إذا أُلزِمت عند أبي علي -رحمه الله- أن أقول لأبي الحسن شيئا لا بد للنظر من إلزامه إياه، يقول لي: مـذاهب أبي الحسن كثيرة "٣.

و قد أُجريت حوله عدد من الدراسات التي تناولت فكره و مخالفاته٤ ، و سيقف الباحـث عند بعض المسائل التي لم يرتضِ الإمام الشوكاني فيها رأي الأخفش:

الفرع الأول - معنى (مِن)

من المسائل التي خالف فيها الإمام الشوكاني الأخفش الأوسط معنى حرف الجر(مِن)؛ فقد ذهب الإمام الشوكاني إلى أن حرف الجر(من) في قوله تعالى:{ **إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**}[البقرة :٢٧١] يفيد التبعيض٥ ، ثم قال : " وحكى الطبري عن فرقة أنها زائدة، وذلك علـى

---

١) الرضي ، شرح الشافية ، ٢٣٧/٢ .

٢) الثبج (محركة العين) : ما بين الكاهل إلى الظهر ، و وسط الشيء و معظمه .

٣) ابن جني ، الخصائص ، ٢٠٦/١ .

٤) من هذه الدراسات : د .عبد الكريم بن محمد الأسعد ، الأخفش الأوسط أمقلد هو أم مجدد ؟ مجلة البحوث الإسلامية ، السعودية ، العدد : ٣٨ ، ١٤١٣ هـ ، ص ٢٧٣ .

٥) ينظر : الشوكاني، فتح القدير، ٣٦٦/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رأي الأخفش . قال ابن عطية : وذلك منهم خطأ "١ . فقد خالف الإمام الشوكاني الأخفش في معنى (من) هنا مستشهدا بكلام ابن عطية على تخطئة من قال بزيادتها .

و ذهب الأخفش إلى جواز زيادتها بغير قيد، يقول:" فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام فقد جاء في غير ذلك ، قال {وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ} فهذا ليس باستفهام ولا نفي. وتقول: "زيدٌ مِنْ أَفْضَلِها" تريد: هو أفضلها، وتقول العرب: "قد كانَ مِنْ حَديثٍ فَخَلِّ عَنّي حتّى أذهب" يريدون: قَدْ كانَ حَديثٌ"٢.

و زيادة (من) من القضايا التي وقف عندها النحويون و تباينت مذاهبهم فيها ، فمنهم من أجاز مطلقا٣ ، و منهم من أجاز بشروط لعل أبرزها كونها مسبوقة بنفي أو شبهه، و كون مدخولها نكرة٤ .

فالأخفش أجاز زيادتها مع كونها لم تسبق بنفي أو استفهام أو نهي ، و كون مدخولها معرفة كما هو واضح من قوله السابق ، و هو مخالف لمذهب جمهور البصريين٥.

و اضطربت كلمة ابن مالك فيها ؛ إذ قال في شرحه لكافيته : " وتزاد "من" جارة لنكرة بعد نفي نحو قوله تعالى: {مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُه}[الأعراف:٥٩]،وأشرت بقولي:(أو كنفي) إلى

---

١) السابق :١/٣٦٦.

٢) الأخفش، معاني القرآن، ١/٧٦.

٣) كالأخفش الأوسط: ينظر: معاني القرآن، ١/٧٦.

٤) ينظر: : سيبويه، الكتاب، ٢/٣١٥، ٣١٦، و الزمخشري ، ١/٣٧٩ ، ٤٢٤، وابن مالك ، شرح التسهيل ، ٣/١٣٨، و ابن هشام ،مغني اللبيب ، ١/٤٢٥ ، و السلسيلي : أبو عبد الله محمد بن عيسى ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تحق : الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي ، بيروت ، دار الندوة ، ط١ ، ١٩٨٦م ، ٢/٦٥٧ ، و الأشموني ،شرح الألفية ، ٢/٢١٢ ، و الصبان ، الحاشية ، ٢١١ ، و غيرها .

٥) ينظر : الرضي ، شرح الكافية ، ٤/٢٦٩ ،و البلوشي: سالم بن عبد الله، حروف الجر بين النحاة و المفسرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة عدن، اليمن،٢٠٠٣م، ص١٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النهي، والاستفهام بـــ(هل) "١ ، فاشترط في زيادتها تنكير مدخولها ، و تقدم النفي أو شـــبهه عليها . غير أنه في (شرح التسهيل) أجاز زيادتها في الإيجاب ، و انتصر لمـــذهب الأخفـــش قائلا: " وبقوله أقول ؛ لثبوت السّماع بذلك نظمًا ونثرًا؛ فمن النّثر قوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ}[الأنعام: ٣٤]... ومن النّظم المتضمّن زيادة (مِنْ) في الإيجاب قولُ عمر بن أبي ربيعة :

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ٢

أي: فما قال كاشحٌ لم يضر"٣.

و لم يكن الشوكاني يختار في (مِنْ) مذهب البصريين على كل حال ، بل إن المعنى هو الذي يعول عليه في كون (من) زائدة أو غير زائدة ، سواء أتحققت فيها شروط الزائدة التي ذكرها البصريون أم لم تتحقق ؛ فقد وجّه (من) في قوله تعالى { وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ } [البقـــرة :٢٧١] ، على أنها تبعيضية – ليس رغبة منه في مجاراة مذهب نحويّ بعينه ، بل لأنه يرى أن المعنى يقتضي ذلك ؛ و ذلك أن ثمة ذنبا لا يُكفّر – إذا مات صاحبه غير تائبٍ منه – هـــو الإشراك بالله سبحانه ، و دليل ذلك قوله تعالى :{ إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ } [النساء : ٤٨] ، ففي مواطن أخرى حكم الإمام الشوكاني بزيادة (من) في الإيجاب ؛ كما في قوله تعالى:{ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ}[البقرة: ٢٣]، و قوله تعالى:{ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِـــي اللّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَـــمًّى } [إبراهيم: ١٠]؛ و ذلك لأن المعنى يقتضي زيادتها ، ففي الآية الأولى تحداهم الله ســـبحانه بأن يأتوا بسورة مثله، لا بسورة من مثله ؛ لأنه ليس في كلام الثقلين ما يشبهه في المثليّـــة، و

---

١) ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ٧٩٧/٢ .

٢) ينظر : ديوانه، ص١٦٧، و المرادي، الجنى الداني، ص ٣١٨، و ابن هشام ، المغني ،ص٤٢٨ .

٣) ابن مالك ، شرح التسهيل ، ١٣٨/٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في الآية الثانية جاء الاستفهام على لسان الرسل (أفي الله شك) توبيخا و تقريعا على سوء ظن أقوامهم بالله سبحانه، فقالت لهم رسلهم أتشكون في الله و وعده ؟ إن الله قادر على أن يغفر ذنوبكم جميعا . فمن تمام قدرته و كرمه سبحانه أن يغفر الذنوب كلها لا بعضها ، و من هنا حكم الإمام الشوكاني بزيادتها.

الفرع الثاني – الواو الواقعة بعد همزة الاستفهام

يرى الإمام الشوكاني تبعا لسيبويه أن الواو في (أو كلما) من قوله تعالى { **أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ** } [البقرة : ١٠٠] هي الواو العاطفة دخلت عليها همزة الاستفهام ، مبينا أن الأخفش خالف في ذلك ، زاعما أن الواو زائدة[١].

و ذهب الأخفش – في أحد قوليه– إلى أنّ الفاء و الواو في هذا الموضع و أمثاله زائدتان، قال – معلقا على الآية السابقة: " فهذه واو تجعل مع حرف الاستفهام وهي مثل الفاء التي في قوله {**أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ**}[البقرة:٨٧] فهذا في القرآن والكلام كثير، وهما زائدتان في هذا الوجه"[٢].

و دخول همزة الاستفهام على حروف العطف (الواو و الفاء و ثم) كثير ؛ فقد ذكر سيبويه ذلك بقوله: " وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرةٌ في القرآن ، قال الله – تعالى جده –{ **أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُونَ * أَوَ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ**} [الأعراف: ٩٧ ، ٩٨] ، فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى { **أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ اللّهِ**} [الأعراف:٩٩]، وقال عز وجل { **وَكَانُوا يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً**

---

١) الشوكاني، فتح القدير، ١٨٢/١.

٢) الأخفش، معاني القرآن،١٠٨/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * أَوَ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ } [الواقعة : ٤٧ ، ٤٨] وقال : { أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً } [البقرة : ١٠٠] "١ .

فقد استشهد سيبويه بشواهد مختلفة تدل على أن همزة الاستفهام كثيرا ما تدخل على حروف العطف .

و مذهب الأخفش هو جواز زيادة الواو ؛ لذا جعلها زائدة هنا وفاقا لما يذهب إليه في نظيراتها . فقد جعل الواو في (وفتحت) من قوله تعالى:{ حَتَّى إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا} [الزمر:٧١]– زائدة ، و بين أن المعنى (حتى إذا جاءوها فتح أبوابها) بحذف الواو، وذكر شواهد لذلك من الشعر، منها قوله:

فإذا وَذَلِكَ يا كُبَيْشَةُ لَمْ يَكُنْ إلاَّ كَلَمَّةِ حالِمٍ بِخَيالِ٢

و قوله:

فإذا وذلكَ ليسَ إلاّ حينُه و إذا مَضَى شَيْءٌ كأنْ لَمْ يُفْعَلِ٣

قال: " كأنه زاد الواو وجعل خبره مضمرا " ٤ وفاقا لمذهبه في الاسم الواقع بعد أداة الشرط . ومجيء واو العطف زائدة من المسائل الخلافية بين البلدين ؛ فالبصريون لا يجيزون زيادتها؛ لأنها من حروف المعاني، و حروف المعاني لا تكون زائدة لما تؤديه من معنى؛ لذا قالوا بأصالة هذه الواو، و قدروا معطوفا عليه محذوفا قبلها، و لم يقولوا بزيادتها٥.

---

١) سيبويه ، الكتاب ، ١٨٨/٣ ، ١٨٩ .

٢) البيت لتميم بن مقبل في ديوانه، ص٢٥٩، و ينظر: الرضي، شرح الكافية، ٣٩٣/٤، و البغدادي ، الخزانة ، ٤٢٠/٤، و د. حداد ، معجم شواهد النحو، معجم شواهد النحو، ش(٢٢٥٧).

٣) للشاعر أبي كبير الهذلي، ديوان الهذليين (١٠٠/١) ، و ينظر : ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ١٢٦٠/٣ ، و الكيلكلدي، الفصول المفيدة في الواو-المزيدة، ص٥٤.

٤) الأخفش، معاني القرآن، ١٣٨/١ .

٥) ينظر : ابن الأنباري ، الإنصاف ،م(٦٤) ، و كيلكلدي: صلاح الدين أبو سعيد العلائي الدمشقي الشافعي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و لما كانت زيادة واو العطف لا تجوز عند البصريين فإن الإمام الشوكاني و غيره ممن يصدرون في أحكامهم عن المدرسة البصرية – منعوا أن تكون الواو في (أو كلما) و ما شابهها – زائدة .

المطلب الخامس : مخالفته المبرد (ت ٢٨٥هـ) :

قلما يخالف الإمام الشوكاني المبرد فيما يعرض إليه من آرائه، بل كثيرا ما يستند إلى رأيه في تقوية المذهب الذي يختاره، غير أنه خالفه في بعض المسائل، و سيقف الباحث عند اثنتين منها.

الفرع الأول – وَصْفُ (اللهمّ)

هذه المسألة الأولى من المسائل التي خالف فيها الإمام الشوكاني المبرد؛ فقد اختار الإمام الشوكاني أن المنادى (اللهمّ) لا يوصف في قوله تعالى : **{قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاء }** [آل عمران : ٢٦] ؛ لهذا جعل قوله (مالك) نداء ثانيا ، و لم يجعله صفة لـ (اللهم)، مبينا أن هذا مذهب سيبويه١ ، قال : " ولا يجوز عنده أن يكون وصفا لقوله { اللهم } لأن الميم عنده تمنع الوصفية "٢، ثم ذكر أن مذهب المبرد هو جعل (مالك) صفة لـ (اللهم)٣ .

فالإمام الشوكاني تابع مذهب سيبويه في أن (اللهم) لا توصف ، وخالف رأي المبرد فيما وجه عليه (مالك) في الآية الكريمة .

ط١، ١٩٩٠م، ص٥٤ .

١) سيبويه ، الكتاب ، ١٩٦/٢ .

٢) الشوكاني، فتح القدير،٤٠٧/١.

٣) ينظر : السابق: ٤٠٧/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و ذكر الإمام الشوكاني مثل هذا في قوله تعالى : { قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ } [الزمر : ٤٦] ؛ إذ قال في توجيه (فاطر) و (عالم) : " وقد تقدم تفسير فاطر السموات وتفسير عالم الغيب والشهادة ، وهما منصوبان على النداء "١ .

و علة عدم الوصف عند سيبويه أنّ الميم في(اللهم) صوت ، و الأصوات لا توصف.

و لما كان مذهب سيبويه٢ و البصريين٣ في هذه الميم التي في (اللهم) أنها عوض عن (ياء) النداء – فهي إذن صوت ، و الأصوات لا يجوز وصفها ؛ لهذا ذهب سيبويه إلى عدم و صف (اللهم) ، و وجه ما ظاهره أنه صفة لها على أنه منادى ثان ، و أداة النداء مقدرة .

و قد أيّد الزجاج مذهب سيبويه بقوله : " وانتصاب قوله : { مَالِكَ الْمُلْكِ } [آل عمران : ٢٦] على نداء آخر أي : يا مالك الملك ويا فاطر السموات كقوله : رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السموات أي : يا فاطر السموات "٤ .

و يؤيد الباحث مذهب سيبويه في عدم وصف(اللهم)، و لكن ليس لأن الميم صوت، بل لأن وصف الأسماء الملازمة للنداء يفتقر إلى السماع.

الفرع الثاني – الكاف (اسما)٥

من المسائل التي خالف فيها الإمام الشوكاني المبرد مجيء الكاف (كاف التشبيه) اسما فقد قال في قوله تعالى{مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ

---

١) السابق: ٤٠٧/١.

٢) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ٢٥/١ .

٣) ينظر : ابن الأنباري ، الإنصاف (م ٤٧) .

٤) الزجاج، إعراب القرآن، ٦٥٢/٢.

٥) ينظر : د. حداد ، إشكالية كاف التشبيه في العربية ، ص . ص ٣٥٣ – ٣٧١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ } [البقرة :١٧] " (مثلهم) مرتفع بالابتداء وخبره إما الكاف في قوله : (كمثل) لأنها اسم : أي مثل مثل .... "١ ، و جوز وجها آخر هو أن يكون الخبر محذوفا تقديره : (مثلهم مستتير)٢ ، أو تكون الكاف حرفا ، فيكون شبه الجملة خبرا ، ثم استشهد لمجيئها اسما بقول الأعشى :

أَتَنْتَهُونَ؟ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ٣

و بقول امرئ القيس:

وَرُحْنا بكابْنِ الماءِ يُجْنَبُ وَسْطَنا تَصَوَّبُ فيه العينُ طوراً وتَرْتَقي٤

أراد مثل الطعن ، وبمثل ابن الماء .

و بذا يكون مخالفا للمبرد الذي لا يرى اسميتها إلا في الضرورة ؛ فقد قال: "و أما الكاف الزائدة فمعناها التشبيه، نحو: عبد الله كزيد، وإنما معناه: مثل زيد، وما أنت كخالد ، فلذلك إذا اضطر الشاعر جعلها بمنزلة مثل، وأدخل عليها الحروف؛ كما تدخل على الأسماء"٥ ، و علق على مجيء (سوى) اسما غير ظرف ، في الشاهد:

تَجانَفُ عن جوّ اليمَامةِ ناقتي وما قَصَدَتْ من أهلِها لِسِوائكا٦

و في الشاهد:

---

١) الشوكاني ، فتح القدير، ١٠٤/١ ، و ينظر أيضا: ٣٥٤/١.

٢) ينظر: السابق:١٠٤/١.

٣) البيت لأعشى في ديوانه، ص٦٣، وينظر : ابن جني ، الخصائص ، ٣٦٨/٢، و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(١٩٥٥).

٤) ينظر : الزجاجي ، حروف المعاني ، ص ٧٧ ، و البغدادي ، خزانة الأدب ، ٤٩٨/٣.

٥) المبرد ، المقتضب ، ١٤٠/٤.

٦) ينظر : الزجاجي ،حروف المعني ، ٢٤/١ ، و المبرد ، الكامل في اللغة و الأدب (بوضع "جلّ "مكان "جو" ، ٨/٤ ، و د.حداد، معجم شواهد النحو، ش(٨٥٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وَلاَ يَنْطِقُ الفَحْشاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ إذا قَعَدوا مِنّا، وَلا مِنْ سِوَائِنَا ١

بقوله: " وإنما اضطر، فحملها على معناها ؛ كما أن الشاعر حيث اضطر إلى الكاف التي للتشبيه أن يجعلها اسماً أجراها مجرى(مثل)؛ لأن المعنى واحد؛ نحو قولك: زيد كعمرو، إنما معناه: مثل عمرو"٢ .

وذهب سيبويه إلى أن الكاف لا تكون إلا حرفا، قال: " فـ (كاليوم) كقولك (في اليوم) لأن الكاف ليست باسم "٣، و لا تكون اسما إلا ضرورة ، قال : " إلاّ أنَّ ناساً من العرب إذا اضطُرُّوا في الشعر جعلوها بمنزلة مِثْلٍ ، قال الراجز ، وهو حُمَيْدٌ الأَرقطُ :

فصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكولْ ٤

وقال خِطامٌ المُجاشِعي :

وصالياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ ٥

و تابعه كل من أبي علي الشلوبين٦ (٦٤٥هـ) ، و المرادي٧ (٧٤٩هـ) في أن الكاف لا تكون اسما إلا في ضرورة شعر".

و فصلت كتب النحو العلة التي تمنع مجيء الكاف اسما٨ .

---

١) البيت للمرار بن سلامة العقيلي، ينظر: سيبويه ، الكتاب ، (بروايتين : جلسوا و قعدوا) منسوبا للشاعر المذكور في: (٣١/١) ، و لرجل من الأنصار في:(٤٠٨/١) ، و ابن عقيل، شرح الألفية ، ٦١٢/١ بلا نسبة ، و د. حداد. معجم شواهد النحو، ش(٢٩٢٣).

٢) المبرد ، المقتضب ، ١٤٠/٤ .

٣) سيبويه ، الكتاب ، ٢٩٣/٢ .

٤) البيت لحميد الأرقط ، و نسب لرؤبة في ملحق ديوانه ، ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ٤٠٨/١ ، و د. حداد : معجم شواهد النحو ، ش(٣٥٩٠) .

٥) ينظر : شرح ابن يعيش ، ٤٣/٨ ،و د. حداد، معجم شواهد النحو، ش(٣١٠٠).

٦) ينظر : أبو علي الشلوبين ، التوطئة ، ص ٢٦٦ .

٧) ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ٧٨ .

٨) ينظر : الرضي : شرح الكافية ، ٤١/١ ، و الجنى الداني، ص ٧٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و ذهب أبو الحسن الأخفش و أبو علي الفارسي وجمهرة من النحويين إلى جواز كونها حرفا أو اسما[1].

و أما ابن مضاء القرطبي فيرى أنها لا تكون إلا اسما ، لأنها بمعنى (مثل)[2].

و الحق أن الكاف قد تأتي اسما ، بل تتعين اسميتها إذا كان العامل مفتقرا إليها ، كما هو في الشاهد :

أَتَنْتَهُونَ؟ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ [3]

و غيره ، كما تأتي حرفا مفتقرا إلى متعلق أو غير مفتقر .

فمذهب الشوكاني في جواز مجيء الكاف اسما في سعة الكلام هو الحق .

و ذهب أستاذي الدكتور حنا حداد – بعد أن ناقش مذاهب القوم فيها – إلى أن " كاف التشبيه تكون اسما أينما وقعت ، و صلح الاستغناء عنها بـ (مثل) أو (شبه) أو غيرهما من الأسماء ، سواء أكان هذا الاستغناء واقعا في شعر أو في نثر"[4] .

المطلب السادس – مخالفته الزمخشري(٥٣٨هـ):

خالف الإمام الشوكاني المبرد في بعض المسائل النحوية، و سيكتفي الباحث بعرض اثنتين منها.

الفرع الأول – توجيه (مقام إبراهيم)

هذه المسألة الأولى من المسائل التي خالف فيها الإمام الشوكاني الزمخشري ، و ذلك في توجيه إعراب (مقام) من قوله تعالى{ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ}[آل عمران: ٩٧] ؛ إذ

---

١)ينظر السيوطي ، همع الهوامع ، ١٩٩/٤ .

٢)ينظر : أبو حيان ، ارتشاف الضرب ، ٤٣٧/٢ ، و السيوطي ، همع الهوامع ، ١٩٤/٤ .

٣)مضى القول في تخريج هذا الشاهد.

٤)د. حداد ، شذرات من النحو و اللغة و التراجم ، ص٣٦٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جعلها بدلا ، و وجهها الزمخشري على أنها عطف بيان ، ثم أورد آراء العلماء الآخرين فيها[1] .

وقد منع البصريون وقوعَ عطفِ البيان في النكرات ، وأجازه الكوفيون، و ممن تابعهم في ذلك : أبو عليٍّ الفارسيُّ ،وابنُ جنيٍّ ، والزمخشريُّ، وابنُ عصفورٍ ، والسيوطيُّ [2].

و الحق أنّ عطف البيان ينبغي أن يطابق معطوفه ، كما يطابق النعت منعوته ، فينبغي أن يطابقه في الإعراب : رفعا و نصبا و جرا ، وفي التعريف والتنكير ، وفي التذكير والتأنيث، وفي العدد، كما يطابق النعت منعوته .

و قد جاء عطفِ البيان مطابقا لمعطوفه في كثير من الآيات القرآنية ؛ فمن التطابق بينهما إعراباً ، وقوله تعالى:{ **وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ** } [النساء:١٥٧] ، وقوله تعالى :{ **وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ** } [البقرة:١٠٢] ،و قوله تعالى { **ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا**} [مريم : ٢]، وغير ذلك كثير .

ومن مطابقته له في التعريف و التنكير قوله تعالى:{ **مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ**} [الحج:٧٨](في التعريف)، و قوله تعالى :{ **يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ**} [النور:٣٥]،وقوله تعالى : { **مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ** } [ابراهيم:١٦] (في التنكير).

وأمّا عدم المطابقة، بين عطف البيان و معطوفه ، فقول مرجوح، ففي الآية التي ذكرها الإمام الشوكاني، و هي قوله تعالى:{ **فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ**} [آل عمران:٩٧]٣ جعل صاحب الكشاف(مَقَامُ إِبْرَاهِيم) عطفَ بيانٍ لـ (آيَاتٌ)، و علّق الخضريُّ عليها بقوله: "وأمّا

---

١) ينظر : الشوكاني ، فتح القدير،١/٤٤٢، ٤٤٣، و الزمخشري ، الكشاف ، ١/٤١٥ .

٢) ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، ٢ /١٧٤، ١٧٥ ، و ابن يعيش ، شرح المفصل ،٣/٧٢ ، و ابن هشام ، مغني اللبيب ،ص ٧٤٣ ، و ابن عقيل شرح الألفية ، ٢ /٢٢٠ ، و الأشموني شرح الألفية،٣ /٨٦ ، و الألوسي ، روح المعاني ، ١٨ /١٦٧ .

٣) ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، ١ / ٣٣٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قولُ الزمخشريّ ، إنَّ (مَقَامُ إِبْرَاهِيم) عطفَ بيانٍ على (آيَاتٌ) ، فمخالفٌ لإجماعهم" [1]، وبين الصبان أن قد اختلفَ البيانُ والمبينُ من ثلاثة أوجه ، فـ (مَقَامُ إِبْرَاهِيم) ،مفردٌ مذكرٌ معرفةٌ ، و (آيَاتٌ) جمعٌ مؤنثٌ نكرةٌ [2].

و يتضح أن توجيه الإمام الشوكاني لكلمة(مقام) لم يتعرض للنقد كما تعرض له توجيه الزمخشري .

الفرع الثاني – موقع المصدر المؤول (أن اعبدوا)

رجح الإمام الشوكاني أن يكون المصدر المؤول (أن اعبدوا) في قوله تعالى:**{مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ }** [المائدة :١١٧] – تفسير لقوله (ما قلت لهم)، حملا على معنى القول لا لفظه ، ثم ذكر وجوها أخرى مرجوحة عنده ، كأن يكون عطف بيان للضمير في { به } أو بدلا منه[3] .

و جوّز الزمخشري في المصدر المؤول توجيهين[4] :

الأول: أن تكون (أن) تفسيرية بتأويل فعل القول (قلت) بـ (أمرت) حملا للكلام على معناه لا على لفظه ، و شرحه الزمخشري ، مبينا أن فعل القول ينبغي أن يحكى بعده القول من غير توسط (أن) ، فلا يجوز (ما قلت لهم إلا أن اعبدوا) ، بل الوجه (ما قلت لهم إلا اعبدوا) ، و بذا أسقط أن تكون (أن) تفسيرية – إذا حمل فعل (القول) على ظاهر لفظه ، ثم بين أن

---

١) ينظر : الخضري، الحاشية ، ٢ / ١٣٩ .

٢) ينظر: الصبان ، الحاشية ، ٣ /٨٦ .

٣) ينظر : الشوكاني ، فتح القدير، ٩٩/٢.

٤) ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، ٧٢٦/١ ، ٧٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فعل الأمر مسند إلى ضمير الله عز وجل ، فلو فسرته بـ (اعبدوا الله ربي وربكم) لا يستقيم المعنى ؛ لأن الله تعالى لا يقول : اعبدوا الله ربي وربكم.

و الثاني :أن تكون (أن) مصدرية على أن تكون مع مدخولها عطف بيان من الضمير في (به) .

و استبعد أن يكون المصدر بدلا من (ما أمرتني به) ، أو من (الهاء) في (به) ، لما في هذين الوجهين من إخلال بالصناعة النحوية ؛ لأن البدل هو الذي يقوم مقام المبدل منه ، ولا يجوز أن يقال : ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله ، بمعنى ما قلت لهم إلا عبادته ؛ لأن العبادة لا تقال، و اعتراضه هذا مبنيّ على قاعدة نحوية ؛ مؤداها أن البدل على نية تكرار العامل[1]، و هو قول الأخفش الأوسط، و أبي الحسن الرماني ، و أبي علي الفارسي،وأكثر المتأخرين [2]، كما لا يجوز أن تجعله بدلا من الهاء ؛ لأنك لو أقمت (أن اعبدوا الله) مقام الهاء ، فقلت (إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله) – خلت جملة الصلة من العائد ، فتصبح كأنها أجنبية عن الموصول، فلا تصلح حينها أن تكون صلة[3] .

فوجه الوفاق بين الزمخشري و الإمام الشوكاني تجويزهما أن تكون (أن) مفسرة على أن يكون (ما قلت) محمولا على معنى (ما أمرت) لا على لفظه ، غير أن محور الخلاف بينهما أن الزمخشري أجاز أن يكون المصدر المؤول عطف بيان ، في حين منع الإمام الشوكاني هذا

---

١) يُنظر: ابن عصفور: علي بن مؤمن الأشبيلي ، المقرّب ، تحق : أحمد الجواري، وعبد الله الجبّوري، مطبعة العاني، بغداد ط (١) ١٣٩١هـ ، ٢٤٢/١، و الحيدرة اليمني : علي بن سليمان ، كشف المُشكِل في النحو ، تحق : د. هادي عطية مطر ، ١٦/٢، و ابن بابشاذ : طاهر بن أحمد ، شرح المقدّمة المحسبة ، تحق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية ،الكويت ، ط١ ، ١٩٧٦ ، ٤٢٣/٢، و ابن القواس : أبو الفضل عبد العزيز الموصلي ، شرح ألفيّة ابن معطي ، تحق :د . علي موسى الشوملي ، مكتبة الخانجي ، الرياض ، ١٤٠٥هـ ، ط١ ، ٧٩٩/٢.

٢) ينظر: الصبان، الحاشية، ١٣١/٢.

٣) ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، ٧٢٦/١ ، ٧٢٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الوجه ، و أما ذكره له – و لغيره – بقوله: " وقيل عطف بيان للمضمر في (به) ، وقيل بدل منه "١ ؛ فمن باب سرد الأقوال المخالفة ، ليس إلا .

و نقض أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري و الإمام الشوكاني من كونها مفسرة ، بقوله: "وما اختاره الزمخشري وجوّزه غيره ، من كون (أن) مفسرة ، لا يصح ؛ لأنها جاءت بعد(إلا) ، وكل ما كان بعد(إلا) المستثنى بها ، فلا بدّ أن يكون له موضع من الإعراب، و (أن) التفسيرية لا موضع لها من الإعراب "٢ . كما ضعّف أن يكون المصدر المؤول عطف بيان .

و أرى أن توجيه هذا المصدر على أنه عطف بيان أو بدل ؛ فهو أوضح من متبوعه مما يجعله أقرب إلى عطف البيان ، أو يكون بدلا ، على مذهب من لا يرى أن البدل على نية تكرار العامل[٣] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

١)الشوكاني ، فتح القدير، ٢/٩٩.

٢)أبو حيان ، البحر المحيط ، ٤/٦٥ .

٣)عزا الدماميني القول بأن البدل على نية تكرار العامل إلى الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين(الصبان، الحاشية،٢/١٣١).

الفصل الثالث

القراءات في(فتح القدير)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توطئة

أجمع أهل العلم على أن القرآن الكريم نُقل إلينا عن النبي ﷺ بروايات متعددة متواترة، ووضع العلماء لذلك علماً أطلقوا عليه علم (القراءات القرآنية) بينوا فيه المقصود من هذا العلم، وأقسام تلك القراءات وأنواعها، و ذكروا لنا أبرز القُرّاء الذين رووا تلك القراءات فضلاً عن ذكرهم أهم التواليف التي دوّنت في هذا العلم.

القراءة لغة و اصطلاحا

القراءات: -لغة- جمع قراءة، وهي في الأصل مصدر للفعل (قرأ)١، أما المقصود من علم القراءات في اصطلاح العلماء فهو: علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقا واختلافا مع عزو كل وجه لناقله. وموضوعُه: كلمات القرآن من حيث أحوال النطق بها، وكيفية أدائها. و ثمرته وفائدته: العصمة من الخطأ في النطق بالكلمات القرآنية، وصيانتها عن التحريف والتغيير، والعلم بما يقرأ به كل من أئمة القراءة، والتمييز بين ما يقرأ به ومالا يقرأ به٢.

و فرّق الزركشي بين القراءات و القرآن؛ فجعل القرآن شيء و القراءات شيء آخر، قال:" واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان؛ فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد

---

١) ينظر: د. محيسن: محمد سالم، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م، ٤٥/١.

٢) ينظر: الزرقاني: محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٢هـ، ٢٨٤/١ و ما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما "[1].

و يرى الباحث أن ثمة تفصيلا في هذه المسألة؛ فيقول: إن صحت القراءة سندا و متنا[2] ورسما فهي القرآن، و إلا فهما حقّا حقيقتان متغايرتان. و ذلك لأن القراءة المتواترة يتعبد بتلاوتها، و يقرأ بها في الصلاة، وهذا هو القرآن، وأما القراءة الشاذة فلا يتعبد بتلاوتها، و لا تحل القراءة بها في الصلاة، فهي شيء آخر غير القرآن.

و أظنّ أنّ الإمام الزركشي لا يفوته ما استدركه الباحث، غير أنّه- رحمه الله- أوجز فأجمل.

القراءات أنواعها و شروطها

قسّم العلماء القراءات القرآنية إلى قسمين رئيسين هما: القراءة الصحيحة، والقراءة الشاذة.

أما القراءة الصحيحة فهي القراءة التي توافرت فيها ثلاثة أركان – على قول جمهور العلماء[3]-:

الأول: أن توافق العربية و لو بوجه ما.

---

١) ينظر: الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن،تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم،دار إحياء التراث العربي،بيروت،ط١، ١٩٥٧، ٣١٩/١.

٢) يقصد الباحث بصحة(المتن) أي موافقتها العربية ، و لو بوجه.

٣) في عدد هذه الأركان خلاف عند بعض العلماء . ينظر: د. عبد الله: محمد علي حسن ، القراءات القرآنية و موقف المفسرين منها،(مجلة البحوث الإسلامية، العدد:٣٥،ص١٩٩).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثاني: أن توافق القراءة رسم أحد المصاحف العثمانية.

الثالث: أن تُنقل إلينا نقلاً متواتراً، أو بسند صحيح مشهور.

و قد نظم الإمام ابن الجزري(ت٨٣٣هـ) هذه الشروط الثلاثة قائلا:

فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِي

وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ فَهَذِهِ الثَّلاَثَةُ الأَرْكَانُ[1]

فكل قراءة استوفت تلك الأركان الثلاثة، جازت القراءة بها في الصلاة، كما جاز أن يُتعبَّد بتلاوتها. وهذا هو قول عامة أهل العلم، سواء أكانت من القراءات العشر أو غيرها[2]، و يقول الإمام الجزري:" كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة سواء كانت من السبعة أم عمن هو أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف[3].

صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ونص عليه في غير موضع الإمام أبو محمد مكي بن أبي طالب، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار

---

١) ينظر: أبو الخير: محمد بن محمد بن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر،تحق: علي محمد الطباع، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٦٩هـ ،٧/١.

٢) ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان ، ٢٨٩/١.

٣) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ٢٠٣/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المهدوي[1]، وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلاف[2]

و ثمة عشر قراءات اتفقت كلمة أهل العلم على صحتها، وصلت إلينا بطريق متواتر، نقلها إلينا مجموعة من القراء امتازوا بدقة الرواية وسلامة الضبط، وجودة الإتقان، وهم[3]:

١- قراءة نافع المدني، وأشهر من روى عنه قالون و ورش.

٢- قراءة ابن كثير المكي، وأشهر من روى عنه البَزي و قُنْبل.

٣- قراءة أبي عمرو البصري، وأشهر من روى عنه الدوري و السوسي.

٤- قراءة ابن عامر الشامي، وأشهر من روى عنه هشام و ابن ذكوان.

٥- قراءة عاصم الكوفي، وأشهر من روى عنه شعبة و حفص.

٦- قراءة حمزة الكوفي، وأشهر من روى عنه خَلَف و خلاّد.

٧- قراءة الكِسائي الكوفي، وأشهر من روى عنه أبو الحارث، و حفص الدوري.

٨- قراءة أبي جعفر المدني، وأشهر من روى عنه ابن وردان و ابن جُمَّاز.

٩- قراءة يعقوب البصري، وأشهر من روى عنه رُوَيس و رَوح.

١٠- قراءة خَلَف، وأشهر من روى عنه إسحاق و إدريس.

وكل ما نُسب لإمام من هؤلاء الأئمة العشرة، يسمى (قراءة) وكل ما نُسب للراوي عن الإمام يسمى (رواية) فيقال مثلاً: قراءة عاصم براوية حفص، وقراءة نافع برواية ورش، وهكذا.

---

١) أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي القيرواني أصله من المهدية، (ت ٤٤٠هـ) ،صنف التيسير في القراءات، و الهداية في القراءات و غيرها.(هدية العارفين:١/٣٩).

٢) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر،ص ٦.

٣) ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان،١/٣١٥-٣٢١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و يتبنى الباحث رأي ابن الجزري في أنّ صحة القراءة ليس بكونها من القراءات السبع أو العشر أو ما وراء ذلك، بل العبرة بتوافر الشروط الثلاثة.

وذكر ابن عاشور في تفسيره (التحرير والتنوير) أن القراءات التي يُقرأ بها اليوم في بلاد الإسلام هي: قراءة نافع براوية قالون، في بعض القطر التونسي، وبعض القطر المصري، وفي ليبيا، وبرواية ورش في بعض القطر التونسي، وبعض القطر المصري، وفي جميع القطر الجزائري، وجميع المغرب الأقصى، وما يتبعه من البلاد والسودان، وقراءة عاصم براوية حفص عنه في جميع المشرق، وغالب البلاد المصرية، والهند، وباكستان، وتركيا، والأفغان،و قراءة أبي عمرو البصري يُقرأ بها في السودان المجاور لمصر[1].

وقد صنّف العلماء في علم القراءات العديد من الكتب، وكان أبو عبيد القاسم بن سلاّم (٢٢٤هـ)من أوائل من قام بالتأليف في هذا العلم، حيث ألّف كتاب "القراءات" جمع فيه خمسة وعشرين قارئاً[2]. واقتصر ابن مجاهد(٣٢٤هـ) على جمع قراءات القرّاء السبعة[3]، ومن كتب القراءات المهمة أيضا كتاب (النشر في القراءات العشر) للإمام ابن الجزري[4]، وهو من أجمع ما كُتب في هذا الموضوع، وقد وضعت عليه شروح كثيرة، وله نظم شعري بعنوان (طيّبة النشر) للمؤلف نفسه. وكتب مكي بن أبي طالب(٤٣٧هـ) كتاب "التبصرة في القراءات

---

١) ينظر: ابن عاشور: محمد الطاهر بن محمد التونسي، التحرير و التنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت،ط١، ٢٠٠٠م، ٦٢/١.

٢) ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان، ٤٦٥/١.

٣) حققه الدكتور شوقي ضيف، و طبع في دار المعارف، بمصر عام١٩٧٢م ،ثم صدرت الطبعة الثانيةعام ١٩٨٠م، ثم الثالثة عام ١٩٨٨.

٤) هو أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي . الشهير بابن الجزري . ت ٣٣٣ هـ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السبعة "[1]. ومن التصانيف المعتبرة في هذا العلم كتاب "حرز الأماني ووجه التهاني" لـــ القاسم بن فيرة الشاطبي(ت٥٩٠هـــ)، وهو نظم شعري لكل ما يتعلق بـــالقرّاء والقـــراءات، ويُعرف هذا النظم بـــ "الشاطبية"[2]، وقد وصفها الإمام الذهبي بقوله: " قـــد ســـارت الركبـــان بقصيدته، وحفظها خَلْق كثير، فلقد أبدع وأوجز وسهّل الصعب"[3]، و قد تكلم فيها على القـــراء السبعة و رواتهم، في قوله:

أَمّا الْكَرِيْمُ السِّرُّ فِيْ الطِّيْبِ نَافِعٌ ... فَذَاكَ الذِي اخْتَارَ الْمَدِيْنَةَ مَنْزِلاَ

وَقَالُوْنُ عِيْسَى ثُمَّ عُثْمَانُ وَرْشُهُمْ ... بِصُحْبَتِهِ المَجْدَ الرَّفِيْعَ تَأَثَّلا

وَمَكَّةُ عَبْدُ اللهِ فِيْهَا مُقَامُهُ ... هُوَ ابْنُ كَثِيْرٍ كَاثِرُ الْقَوْمِ مُعْتَلا

رَوَى أَحْمَدُ البَزِّيْ لَهُ وَمُحَمَّدٌ ... عَلَى سَنَدٍ وَهُوَ الْمُلَقَّبُ قُنْبُلا[4]

وَأَمّا الإِمَامُ المَازِنِيُّ صَرِيْحُهُمْ ... أَبُوْ عَمْرِو الْبِصْرِيّ فَوَالِدُهُ العُلا

أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى اليَزِيْدِيِّ سَيْبَهُ ... فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الفُرَاتِ مُعَلَّلا

أَبو عُمَرَ الدُّوْرِيْ وَصَالِحُهُمْ أَبُوْ ... شُعَيْبٍ هُوَ السُّوْسِيُّ عَنْهُ تَقَبَّلا

وَأَمَا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابنِ عَامِرٍ ... فَتِلْكَ بِعَبْدِ اللهِ طَابَتْ مُحَلَّلا

---

1) حققه محمد غوث الندوي،و نشره في الدار السلفية في بومباي بالهند، و صدرت منه الطبعة الثانية عام١٩٨٢.

2) طبعت في مصر عام١٣٥٥هـــ.

3) الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان، معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار، نشر محمد سيد جاد الحق، مطبعة دار التأليف، مصر، ١٩٦١م، ٤٥٧/٢.

4) قنبل: هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزوميّ، توفي سنة(٢٤٥هـــ) على خلاف في ذلك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هِشَامٌ وَعَبْدُ اللهِ وَهْوَ انْتِسَابُهُ لِذَكْوَانَ بِالإِسْنَادِ عَنْهُ تَنَقلا

وبالكوفةِ الغَرّاءِ منهمْ ثَلاثَةٌ أَذاعُوا فَقَدْ ضاعَتْ شَذا وَقَرَنْفلاَ

فَأَمّا أَبو بَكْرٍ وعاصمٌ اسمُه فشُعْبَةُ رَاوِيْهِ المُبرِّزُ أَفْضَلا

وذاكَ ابْنُ عَيّاش أبو بَكْر الرّضا وحَفْصٌ وبِالإِتْقانِ كان مُفضَّلا

وحَمْزَةُ ما أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ إمامًا صبورًا للقرآنِ مرتِّلا

روى خلف عنه وخلاد الذي رواه سليم متقنا ومحصلا

وأما علي فالكسائيُّ نَعتُه لِمَا كانَ فِيْ الإحْرامِ فيهِ تَسَرْبَلا

روى ليْثُهُمْ عَنْه أبو الحارثِ الرِّضا وحَفْصٌ هُو الدّورِيْ وفي الذكر قد خلا

وبعد هذه المقدمة الموجزة حول القراءات ومفهومها وما يتعلق بها، سيناقش الباحث في ثلاثة مباحث ما يتعلق بالقراءات عند الإمام الشوكاني، خُصّص المبحث الأول منها بموقف الإمام الشوكانيّ من القراءات، وجعل المبحث الثاني في مذهبه في الاختيار، وأما المبحث الثالث فقد عرض فيه الباحث لنماذج من التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات القرآنية في (فتح القدير).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول: موقف الإمام الشوكانيّ من القراءات

المطلب الأول: موقفه من القراءات المتواترة:

من المعلوم أنه لا ينبغي الترجيح بين القراءات المتواترة أو رد بعضها، قال الزركشي(ت٧٩٤هـ): "إن القراءات توقيفية وليست اختيارية خلافا لجماعة منهم الزمخشري حيث ظنوا أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء"، ثم قال: فيمن رد على قراءة حمزة {وَالأَرْحَامِ} بالخفض... و على قراءته: {وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ} بكسر الياء المشددة:"وهذا تحامل وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة وأنها سنة متبعة ولا مجال للاجتهاد فيها...وإنما كان كذلك لأن القراءة سنة مروية عن النبي ﷺ ولا تكون القراءة بغير ما روي عنه"[1].

و قد نقل السيوطي عن أئمة الدين ما يشي بذلك؛ فقد حكى عن أبي عمر الزاهد (ت٣٤٥هـ) في كتاب (اليواقيت)[2] عن ثعلب أنه قال إذا اختلف الإعرابان في القرآن لم أفضل إعرابا على إعراب فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى.و نقل قول أبي جعفر النحاس:" السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان ألا يقال إحداهما أجود لأنهما جميعا عن النبي فيأثم من قال ذلك وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا،و نقل عن أبي شامة أنه قال:

---

١) الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن،دار إحياء التراث العربي،بيروت،١/٣٤٠.

٢) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم البغدادي أبو عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب توفي ببغداد،له شرح كتاب الفصيح لثعلب، و اليواقيت في اللغة، و غيرها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أكثر المصنفون من الترجيح بين قراءة (مالك) و(ملك) حتى إن بعضهم يبالغ إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين[1].

لم يعترض الإمام الشوكانيّ على القراءات المتواترة أو يردّها فيما عرض له من قراءات، فإذا أورد رأيا لأحد المفسرين في تضعيف قراءة متواترة- فإنه ينفي هذا التضعيف بالأدلة النقلية؛ من ذلك ما نقله عن الزمخشري في قوله تعالى: { **قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُواْ**}[البقرة: ٢٤٦] إذ قال:" عسيتم (بالفتح للسين وبالكسر)[2] لغتان وبالثانية قرأ نافع، وبالأولى قرأ الباقون[3]، قال في الكشاف: وقراءة الكسر ضعيفة[4]، وقال أبو حاتم ليس للكسر وجه. "انتهى"، وقال أبو علي[5]: وجه الكسر قول العرب هو (عَسِ) بذلك مثل (حَرِ) و(شجِ) وقد جاء فَعَلَ وفَعِلَ في نحو: نقَم ونقِم فكذلك (عسَيت وعسِيت)، وكذا قال مكي، وقد قرأ بالكسر أيضا الحسن وطلحة فلا وجه لتضعيف ذلك"[6]

و ينقل أن القراءة سنة لا ينبغي مخالفتها، من ذلك ما نقله عن الزجاج في قوله تعالى: {**وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** }[الأنفال: ٣٢]؛ إذ قال:" أي واذكر إذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك

---

١) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن،١/٣٢٠، ٣٢١.

٢) ينظر: الزمخشري، ١/٣١٩.

٣) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص١٣٩، و الشاطبي: القاسم بن فيرة، حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع،: دار الكتاب النفيس ،بيروت،ط١، ١٤٠٧هـ، ص٦٨.

٤) ينظر:الزمخشري، الكشاف،١/٣١٩.

٥) ينظر: أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١ ، ١/٤٥٤.

٦) الشوكاني، فتح القدير، ١/٣٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(بنصب الحق على أنه خبر كان والضمير للفصل)، ويجوز الرفع. قال الزجاج: ولا أعلم أحدا قرأ بها ولا اختلاف بين النحويين في إجازتها ولكن القراءة سنة"[1].

فالشوكانيّ يجوّز الرفع عربيّة، لا أنّه يجيز القراءة بالرفع في الآية، يدل على ذلك ما حكاه عن الزجاج.

المطلب الثاني: عدم نسبة القراءة:

كثيرا ما ينسب الإمام الشوكاني القراءة لمن قرأ بها، و لكنه أحيانا يذكر بعض القراءات من غير نسبة ؛ ففي قوله تعالى:{**قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي فَلاَ تُشْمِتْ بِيَ الأَعْدَاء وَلاَ تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ** }[الأعراف:١٥٠] قال: "قرئ (ابن أمَ)[2]بفتح الميم تشبيها له بخمسة عشر فصار كقولك: يا خمسةَ عشرَ، أقبلوا، وقال الكسائي والفراء وأبو عبيد: إن الفتح على تقدير (يابن أما)، وقال البصريون هذا القول خطأ؛ لأن الألف خفيفة لا تحذف، ولكن جعل الاسمين اسما واحدا كخمسة عشر "[3].

و قال في الآية:{**خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ** }[البقرة:٧]:" وقد قرئ: { غشاوة }[4] بالنصب. قال ابن جرير: يحتمل أنه نصبها

---

١) الشوكاني، فتح القدير،٣٢٣/٢

٢) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص٥٤٧.

٣) الشوكاني، فتح القدير،٢٦١/٢.

٤) ينظر: العكبري: عبد الله بن الحسين، دراسة و تحق: محمد السيد أحمد عزوز، إعراب القراءات الشواذ، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٦م ،١١٧/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

بإضمار فعل تقديره: وجعل على أبصارهم غشاوة، ويحتمل أن يكون نصبها على الإتباع على محل (وعلى سمعهم)"[1].

و قال في قوله تعالى: {إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ}[البقرة:١٧٣]: " قرئ بضم النون في(فمن اضطر) للاتباع، وبكسرها على الأصل في التقاء الساكنين[2] وفيه إضمار: أي فمن اضطر إلى شيء من هذه المحرمات"[3].

المطلب الثالث: توجيهه للقراءة وعرض آراء النحاة:

قلما يعرض الإمام الشوكاني لقراءة من القراءات دون توجيه، بل كان يعرض لآراء كثير من النحويين عند توجيهه للقراءات؛ ففي قوله تعالى: {قَالَ اللّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }[المائدة:١١٩] قال:" قرأ نافع وابن محيصن (يوم)[4] بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع، فوجه النصب أنه ظرف للقول: أي قال الله هذا القول يوم ينفع الصادقين، ووجهُ الرفع أنه خبر للمبتدأ هو وما أضيف إليه، وقال الكسائي: نُصِبَ(يوم)ها هنا؛ لأنه مضاف إلى الجملة وأنشد:

---

١) الشوكاني، فتح القدير،١/٩٥ .

٢) ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات، ص٦٣.

٣) الشوكاني ، فتح القدير،١/٢٣٧.

٤) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٢٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ[1]

وبه قال الزجاج، ولا يجيز البصريون ما قالاه إلا إذا أضيف الظرف إلى فعل ماض، وقرأ الأعمش (هذا يوم ينفع) بتنوين (يوم) كما في قوله {وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً }[البقرة:٤٨]، فكلاهما مقطوع عن الإضافة بالتنوين"[2].

فقد ذكر الإمام الشوكاني قراءتين في(يوم)[3]، ثم بين وجه كل منهما، و ذكر رأي الزجاج و الكسائي في الظرف(يوم) المضاف إلى جملة، مبينا أنهما يريان بناءه على الفتح، ثم ذكر أن البصريين لا يجيزون ذلك إلا إذا أضيف الظرف إلى جملة فعلُها ماضٍ.

و ربما ذكر قراءتين، فيترك توجيه إحداها لوضوحه، و يكتفي بذكر دليل من المسموع يكشف عن وجه القراءة الثانية. من ذلك قوله في قوله تعالى {وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ }[الأنعام:١٠٩]:" قرأ أبو عمرو وابن كثير بكسر الهمزة من (أنها)[4] وهي قراءة مجاهد ويؤيد هذه القراءة قراءة ابن مسعود (وما يشعركم إذا جاءت لا يؤمنون) قال مجاهد وابن زيد: المخاطب بهذا: المشركون: أي وما يدريكم ثم حكم عليهم بقوله: (أنها إذا جاءت لا يؤمنون)". فلم يوجّه الإمام قراءة فتح الهمزة في(أنّها)، لوضوحه، و اكتفى في توجيه القراءة الثانية بذكر قراءة ابن مسعود؛ لأنها تشي ببيان وجه الكسر في همزة (إنّ).

---

١) البيت للنابغة الذبياني، ينظر: الزمخشري، المفصل، ١٦٤/١، و الرضي، شرح الكافية، ١٨٠/٣، و ابن هشام، أوضح المسالك، ١٣٣/٣، ود. حداد، معجم شواهد النحو، ش(١٥٧٧).

٢) ينظر: الشوكاني، فتح القدير،١٠٠/٢.

٣) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص٣٦٤.

٤) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات ،ص٢٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الرابع: ربط التوجيه النحوي للقراءة بالمعنى:

لا يكاد الإمام الشوكاني يذكر توجيها لقراءة من القراءات دون أن يقف على المعنى الذي تحمل عليه القراءة؛ فكثيرا ما يذكر كلمة في القرآن الكريم قرئت بوجوه متعددة، فيشرح المعنى الذي يرمي إليه كل وجه من الوجوه النحويّة التي حملت عليها القراءة؛ من ذلك ما ذكره من معاني القراءات التي أوردها في كلمة(رِئيًا)[1] من قوله تعالى: {وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِئْياً }[مريم: ٧٤]، فقد ذكر معاني الألفاظ في الآية بقوله:" القرن الأمة والجماعة، (هم أحسن أثاثا ورئيا) الأثاث المال أجمع: الإبل والغنم والبقر والعبيد والمتاع، وقيل: هو متاع البيت خاصة، وقيل: هو الجديد من الفرش، وقيل اللباس خاصة"[2]. ثم عرض للقراءات في(رِئْيا)،ذاكرا المعاني التي تحملها هذه القراءات،كما هو آت:

القراءة الأولى:(رِيًّا) [3]بياء مشددة، ذكر في أصلها وجهين:

-الأول أن تكون من (رأيت)، ثم خففت الهمزة، فأبدل منها ياء، وأدغمت الياء في الياء، والمعنى على هذه القراءة: هم أحسن منظرا، و عليه قول جمهور المفسرين، ثم بيّن أن حسن المنظر يكون من جهة حسن اللباس، أو حسن الأبدان وتنعمها، أو مجموع الأمرين.

-الثاني: أن تكون من(رويت)، فيكون المعنى: رويت ألوانهم و جلودهم: أي امتلأت وحسنت.

---

١) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص ١٠٥ ،و ابن جني،المحتسب،٨٧/٢، و العكبري، إعراب القراءات الشواذ،٥٦/٢، ٥٧.

٢) الشوكاني، فتح القدير،٣٤٩/٣.

٣) قرأ نافع وابن عامر أحسن أثاثا وريا بالتشديد وقرأ ورش عن نافع ورئيا بالهمزة وبه قرأ الباقون(الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر:ص١٠٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القراءة الثانية:(رِئْيًا): بالهمز و تخفيف، فتكون (رأيت) وهو ما رأته العين من حال حسنة وكسوة.

القراءة الثانية: (رِيًا)[1] بكسر الراء و تخفيف الياء، على أنه كان أصلها الهمزة فقلبت ياء ثم حذفت إحدى الياءين، و لم يذكر معناها ؛لأنه كالمعنى المذكور في قراءة(رِئْيًا).

القراءة الثالثة: (زِيًا) بزاي مكسورة وياء مشدّدة و ذكر لها وجهين:

الأول: أن تكون من (الزّيّ)، و هو الهيئة و الحسن.

الثاني: أن تكون من (زوَيْتُ) بمعنى: جمعت[2].

يتضح مما تقدم أن الإمام الشوكني كان يربط القراءات بالمعاني التي تؤديها.فقد ذكر ثلاث قراءات، ثم بيّن الإمكانات الإعرابية في كل وجه من هذه الوجوه، و ما يحتمله من معنى. و كثيرا ما يحتجّ للتوجيهات النحويّة التي يحمل القراءة عليها، فإن كان لها شاهد من القرآن بدأ به، و إلاّ التمس لها شاهدا من كلام العرب شعرا أو نثرا.

و قلما يخطئ قراءة و لا سيّما القراءات التي ثبتت صحتها سندا و رسما و متنا. ثم إنّه غالبا ما يبدأ بالوجه الأقوى. و كان يستأنس بآراء علماء العربية و التفسير.

و لم يكن الشوكاني يكتفي بالمستويين النحويّ و الصرفيّ في تجلية المعاني، بل كان يتجاوز ذينك المستويين، فينبّه على ما جاء وفق لغة من لغات العرب، أو على ما فيه نكتة بلاغية، و يدعّم تفسيره بما ورد في الأثر.

---

١) ينظر: العكبري، شواذ القراءات،٢/٥٧.

٢) ينظر: الشوكاني، فتح القدير،٣/٣٥٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني: مذهبه في الاختيار

جوّز جمهور العلماء الاختيار بين القراءات الصحيحة، واختيارات القراء في ذلك مشهورة، " وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية وموافقته للمصحف واجتماع العامّة عليه "[1]، غير أنه لا يجوز ترجيح إحدى القراءتين ترجيحا يكاد يسقط القراءة الأخرى،فهذا مما لا يرتضيه جمهور أهل العلم؛ لأن كلتا القراءتين منقولة تواترا[2].

و قد كان الإمام الشوكاني مُقلا في اختياراته، و هذا تواضعٌ منه و اعترافٌ بقدر من تقدمه من العلماء، غير أنه ينقل لنا كثيرا من اختيارات غيره، كقوله في لفظ(الحقّ) من الآية: {وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ }[سبأ:٦]:"وبالنصب قرأ الجمهور، وقرأ ابن أبي عبلة بالرفع على أنه خبر الضمير،والجملة في محل نصب على أنها المفعول الثاني، وهي لغة تميم فإنهم يرفعون ما بعد ضمير الفصل، وزعم الفراء أن الاختيار الرفع وخالفه غيره"[3].

و قوله في الآية { وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ }[إبراهيم:٤٦]:" وقرأ ابن محيصن وابن جريج والكسائي { لتزول } بفتح اللام على أنها لام الابتداء، وقرأ الجمهور بكسرها على أنها لام الجحود قال ابن جرير: الاختيار هذه القراءة- يعني قراءة الجمهور-؛ لأنها لو كانت زالت لم تكن ثابتة"[4].

---

١) الإبانة عن معاني القراءات، ص٦٥.

٢) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١/٣٣٩.

٣) الشوكاني، فتح القدير،٤/٣٠٤.

٤) ينظر:الشوكاني، فتح القدير،٣/١١٧.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

و قد اختار الإمام الشوكاني كغيره من العلماء قراءة من بين القراءات المتواترة، وفق أسس بنى عليها مذهبه في الاختيار.

المطلب الأول: الأسس التي استند إليها الإمام الشوكاني في اختياراته:

الفرع الأول – قوة الإعراب و المعنى:

كان الإمام الشوكاني يتّكئ في اختياره لقراءة دون غيرها على دعامتين:

الدعامة الأولى: اختيار القراءة لقوتها نحويا، كقوله في الآية: **{يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً}**[الإنسان: ٣١]:"انتصاب الظالمين بفعل مقدر يدل عليه ما قبله: أي يعذب الظالمين، نصب الظالمين؛ لأن ما قبله منصوب أي يدخل من يشاء في رحمته ويعذب الظالمين: أي المشركين ويكون أعد لهم تفسيرا لهذا المضمر، والاختيار النصب، وإن جاز الرفع، وبالنصب قرأ الجمهور، وقرأ أبان بن عثمان بالرفع على الابتداء، ووجهه أنه لم يكن بعده فعل يقع عليه"[1].

و قد رجّح الإمام الشوكاني النصب في (الظالمين)؛ لكي تعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية مثلها، فنصب المشغول عنه في هذا التركيب هو الاختيار[2].

الدعامة الثانية: اختيار القراءة لقربها للمعنى الذي يراه: كتوجيه (يرى)من قوله تعالى:**{وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ* لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُوْلَئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ* وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي**

---

١) الشوكاني، فتح القدير،٣٥١/٥.

٢) ينظر: الزمخشري، المفصل، ٧٦/١، و ابن هشام ، المغني، ص ٥٨٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ* وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ}[سبأ: ٣-٦]. قال الإمام الشوكاني:" قيل: و قوله:(يرى) معطوف على (لِيَجْزِيَ)، وبه قال الزجاج والفراء، واعترض عليهما بأن قوله: { ليجزي } متعلق بقوله: لتأتينكم ولا يقال: لتأتينكم الساعة ليرى الذين أوتوا العلم أن القرآن حق. والأولى أنه كلام مستأنف لدفع ما يقوله الذين سعوا في الآيات: أي إن ذلك منهم يدل على جهلهم لأنهم مخالفون لما يعلمه أهل العلم في شأن القرآن"[1].

فقد جعل قوله تعالى{وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ} كلاما مستأنفا، لا معطوفا على(يجزي) استنادا إلى المعنى.

الفرع الثاني – ردّ القراءة المخالفة للنحو، و عدم القياس على ضرورة الشعر:

فقد رفض الإمام الشوكاني الأخذ بالقراءة المخالفة لنحو العربية يظهر ذلك في تعليقه على قراءة ابن عامر و أهل الشام[2] لقوله تعالى: { **وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ** }[الأنعام: ١٣٧] ؛ فقد قرؤوا هذه الآية: بضم الزاي ورفع (قتل) ونصب (أولاد) وخفض (شركائهم)، على أن (قتل) مضاف إلى شركائهم ومعموله (أولادهم). قال الإمام الشوكاني:" فمن قرأ بما يخالف الوجه النحوي فقراءته رد عليه "[3]. كما أنه لا يعتد بضرورة الشعر، يقول: "فإن ضرورة الشعر لا يقاس عليها"[4]،

---

١) الشوكاني، فتح القدير،٤/٣٠٤.

٢) مضى القول في هذه الآية وخرجت القراءات فيها، و نقلت كلام الشوكاني فيها من غير اقتضاب بما يغني عن إعادته في هذا الموضع. (البحث، ص٦٣).

٣) الشوكاني، فتح القدير،٢/١٧١.

٤) السابق:٢/١٧٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و ذلك ردّ منه على من احتج لقضية الفصل بين المتضايفين بالمنظوم من كلام العرب[1].

الفرع الثالث – تضعيف القراءة المخالفة للقياس:

ضعف الإمام الشوكاني القراءة لمخالفتها القياس؛ فمن القراءات التي ضعفها لمخالفتها القياس قراءة الرفع في كلمة (قليلا) من قوله تعالى:{ **فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ** }[البقرة: ٢٤٩]، قال: " و قرئ (إلا قليلٌ) ولا وجه له إلا ما قيل من أنه من هجر اللفظ إلى جانب المعنى: أي لم يعطه إلا قليل وهو متعسف"[2].

فقد ضعّف رفع المستثنى في الكلام الموجب؛ لأن توجيهه الرفع يكون بالحمل على المعنى، و معلوم أن الحمل على اللفظ و المعنى أقوى من الحمل على المعنى وحده في مثل هذا الموضع، قال الرضي:" الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ".[3]

وقوله: معلقا على قراءة الكسر في (أم)[4] من قوله تعالى: :{ **قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي فَلاَ تُشْمِتْ بِيَ الأعْدَاء وَلاَ تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ** }[الأعراف:١٥٠] قال: " وأما من قرأ بكسر الميم فهو على تقدير (ابن أمي)، ثم حذفت الياء وأبقيت الكسرة لتدل عليها وقال الأخفش وأبو حاتم: ابن أم بالكسر كما تقول: يا غلام أقبل وهي لغة شاذة والقراءة بها بعيدة وإنما هذا فيما يكون مضافا إليك"[5].

فالمقيس هو حذف المضاف إليه إذا كان (ياء)المتكلم، و إبقاء الكسرة دليلا عليها؛ و كون الكسرة دليلا على الياء سائغ مقبول؛ لأن الكسرة بعض الياء، استنادا إلى قولهم: الحركات

---

١) ينظر: البحث، ص١٨١

٢) لشوكاني، فتح القدير،٣٣٩/١.

٣) ينظر: الرضي، شرح الكافية، ٥١٠/٢، ٥١١.

٤) ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص٨٢.

٥) الشوكاني، فتح القدير، ٢٦١/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبعاض الحروف[1]. أمّا إذا كان المضاف غير ذلك فالقياس عدم حذفه، إلا فيما قُطع عن الإضافة من الظروف، كـ(قبل)و (بعد).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٣٢٧/٢، و الرضي، شرح الشافية،٧٨/٣.

المبحث الثالث: التوجيهات النحوية و الصرفية للقراءات في(فتح القدير)

خصص هذا المبحث لدراسة التوجيهات النحوية والصرفية للقراءات في فتح القدير ؛لذا سيعرض الباحث نماذج من التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية عند الإمام الشوكاني، كما سيعرض نماذج من التوجيهات الصرفية للقراءات عنده،وقد جعلها الباحث في مطلبين اثنين.

المطلب الأول:التوجيهات النحويّة:

الفرع الأول: المرفوعات:

أولا ــ الفاعل:

الفاعل:" هو الاسم المسند إليه فعل على طريقة(فَعَلَ) أو شبهه، وحكمه الرفع،والمراد بالاسم ما يشمل الصريح، نحو: قام زيد، والمؤول به نحو: يعجبني أن تقوم: أي قيامك[1].

و قد اتفقت كلمة أهل النحو على أن الفاعل أحد ركني الإسناد في الجملة الفعلية[2]، وجعل له جمهور النحويين أحكاما أهمها: كونه غير جملة-على الأصح-[3]،و وجوب رفعه،و وقوعه بعد فعله-على خلاف بين المدرستين-[4]، و أنه لا غنى عنه في الكلام، و أنه قد يذكر في الكلام و فعله محذوف، و أنّ الفعل يجب أن يبقى معه في صيغة واحدة إلا ما كان من لغة{وَأَسَرُّواْ

---

1) ابن عقيل، شرح الألفية، ٤٦٢/١.
2) ينظر: سيبويه، الكتاب،٢٣/١.
3) ينظر: ابن هشام، المغني،٥٣٨/١ .
4) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٥٨٠/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ}[الأنبياء:٣]، و أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ما لم يكن ثمة مانع، وأنه إذا كان مؤنثا أنّث له الفعل١.

و من القراءات التي بني عليها رفع الاسم على الفاعلية القراءة الآتية:

توجيه لفظ الجلالة(الله)

قال الإمام الشوكاني بعد أن ذكر قوله تعالى {**وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ** }[البقرة: ٢٠٤]:"وقرأ ابن محيصن:(ويشهد الله)٢ بفتح حرف المضارعة ورفع الاسم الشريف على أنه فاعل، والمعنى: ويعلم الله منه خلاف ما قال".٣

فقد وجه الإمام الشوكاني لفظ الجلالة على أنه فاعل في قراءة من قرأ الفعل(يشهد) مفتوح الياء، و ذلك أنّ الفعل عندئذ يكون ثلاثيا، فيصبح لفظ الجلالة مسندا إليه. والمعنى على هذه القراءة: و الله يعلم كذبه٤.

ثانيا ــ نائب الفاعل:

و يكون بعد حذف الفاعل:" فيعطى ما كان للفاعل: من لزوم الرفع، ووجوب التأخر عن رافعه، وعدم جواز حذفه، وذلك نحو: نيل خير نائل ".٥

---

١) ينظر: العكبري، اللباب، ١٤٨/١، و الرضي، شرح الكافية، ١٨٥/١، والصبان، الحاشية،٦٥/٢.

٢) ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ،٢٤٢/١.

٣) الشوكاني، فتح القدير، ٢٧٧/١.

٤) السابق: ٢٤٢/١.

٥) ابن عقيل، شرح الألفية،٤٩٩/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

و قد اختلف النحويون فيما ينوب عن الفاعل عند حذفه؛ فذهب جمهور البصريين إلى أن الذي ينبغي أن ينوب عن الفاعل بعد حذفه هو المفعول به، إن وجد، فإن لم يوجد قام مقامه الظرف أو المصدر – على أن يكونا متصرفين مختصين[1]– أو الجار والمجرور[2]، أو المجرور بحرف الجر الزائد[3].

و أما الكوفيون فقد جعلوا نيابة المفعول به عن الفاعل من باب اتّباع الأولى، لا من باب الوجوب، و تبعهم على ذلك الأخفش الأوسط[4].

توجيه(نفخة)

قال الإمام الشوكاني في قوله تعالى:{ **فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** }[الحاقة: ١٣]:" قرأ الجمهور { نفخة واحدة } بالرفع فيهما على أن (نفخة)[5] مرتفعة على النيابة، و(واحدة) تأكيد لها، وحسن تذكير الفعل لوقوع الفصل، وقرأ أبو السَّمَّاك بنصبهما على أن النائب هو الجار والمجرور قال الزجاج[6]: قوله: { في الصور } يقوم مقام ما لم يسم فاعله، و أن الأصل فيه أن يتصل بفعله، لأنه إذا كان مؤنثا أنّث له الفعل.

---

١) أجاز سيبويه أن يقال:(سير عليه خلفُ دارك)،(الكتاب، ١/٢٢٠.

٢) و اختلفوا في الجار و المجرور إذا كان الجار مفهما علة.

٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٢/٦٠٨، و ابن عقيل ، شرح الألفية،١/٥٠٧، و أبو حيان، ارتشاف الضرب،٢/١٨٤.

٤) ابن جني، الخصائص، ١/٣٩٧.

٥) ينظر: د.عبد العال سالم مكرم، و د.أحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت،ط١، ١٩٨٢، ٧/٢٠٩.

٦) لم أجد قول الزجاج في إعراب القرآن ، و لا فيما اطلعت عليه من كتب النحو.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جعل الشوكاني نائب الفاعل شبه الجملة(في الصور) على قراءة من قرأ بنصب النفخة و نعتها.و هو جائز عند البصريين و الكوفيين، كما مرّ في مُستَهلّ هذا الباب.

و يرى الباحث أن إقامة شبه الجملة(في الصور) مقام الفاعل مع وجود المصدر(نفخة) فيها مخالفة للأولى؛ لأن العامل أفقرُ إلى الاسم منه إلى شبه الجملة.

ثالثا ــ المبتدأ والخبر:

هما ركنا الإسناد في الجملة الاسمية، و لا قيام لها إلا بهما. و قد ذكروا لهما شروطا تتعلق بحكمهما كوجوب الرفع، و أخرى خاصة بالذكر و الحذف و التقديم و التأخير و غيرها، و جعلوا الأول منهما،أعني المبتدأ، على نوعين أحدهما ما يحتاج إلى خبر، و آخر ما لا يحتاج إليه، و هو المشتق المكتفي بمرفوعه.

و قد أورد الشوكاني كثيرا من القراءات التي حمل فيها اللفظ المرفوع على أنه مبتدأ أو خبر، و من ذلك:

توجيه(وَصيَّة):

ذكر الإمام الشوكاني ما قُرئت به(وصية) [1] -في قوله تعالى:{**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِيَ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** }[البقرة: ٢٤٠]،فقال فيها:"قرأ نافع وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر و الكسائي بالرفع على أن ذلك مبتدأ لخبر محذوف

---

١) ينظر: ابن مجاهد ،كتاب السبعة في القراءات،ص ١٨٤، و ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ١٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقدر مقدما: أي عليهم وصية، وقيل: إن الخبر قوله: { لأزواجهم } وقيل: إنه خبر محذوف: أي وصية الذين يتوفون وصية أو حكم الذين يتوفون وصية،وقرأ أبو عمرو وحمزة وابن عامر بالنصب على تقدير فعل محذوف: أي فليوصوا وصية، أو أوصى الله وصية، أو كتب الله عليهم وصية"[1].

فقد وجه قراءة الرفع على أن (وصية) مبتدأ، و الخبر شبه جمله محذوفة، تقديرها (عليهم)، و ذكر أن هناك من جعل الخبر هو شبه الجملة المذكورة(لأزواجهم)، و ارتضى أن يكون الخبر محذوفا على أن يكون(لأزواجهم) هو الخبر ؛ و ذلك لأن (وصية) نكرة، فمن جعل(لأزواجهم) خبرا لها يكون قد جعل المبتدأ نكرة بلا مسوّغ، في حين يزول هذا الإشكال على الوجهة التي ارتضاها الإمام الشوكاني.

و وجه ابن خالويه الرفع توجيهين: الأول أن تكون وصية فاعل لفعل محذوف قدره (فلتكن) التامة، و الثاني: أن تكون (وصية) خبرا لمبتدأ محذوف تقديره(فأمرنا)، قال:" فالحجة لمن رفع أنه أراد فلتكن وصية أو فأمرنا وصية ودليله قراءة عبد الله فالوصية لأزواجهم متاعا"[2].

و ذهب أبو علي الفارسي إلى أن قراءة الرفع على وجهين أيضا: الأول: أن تكون (وصية) مبتدأ و (لأزواجهم) خبرا، و بين أنه جاز الابتداء بالنكرة ؛ لأنها موضع تحضيض،

---

١) الشوكاني، فتح القدير،١/٣٣٣.

٢) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص٩٨.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

مشبها ذلك بالنكرة الدالة على الدعاء؛ لأن معناه كمعنى المنصوب، و الثاني: أن يكون الخبر محذوفا تقديره(عليهم) [1]، و تكون شبه الجملة(لأزواجهم) صفة ل(وصية) [2].

و يرى الباحث أن الوجهين اللذين ذكرهما أبو علي الفارسي أقوى مما ذهب إليه ابن خالويه؛ و أولاهما الأول، لأنه حمل على ظاهر اللفظ من غير تقديرٍ لمحذوف.

و قال ابن زنجلة في قراءة (وصية) بالرفع:" ومن رفع فالمعنى فعليهم وصية لأزواجهم، وحجتهم أن في قراءة أبيّ:الوصية لأزواجهم"[3].

رابعا ــ ما أصله المبتدأ والخبر:

ثمة أدوات تدخل على الجملة الاسمية، فتحدث تغييرا في ركنيها، من حيث الحكم الإعرابي، و من حيث المعنى أيضا.

و قد قسّم النحويون هذه الأدوات إلى طائفتين كبيرتين هما:

- النواسخ الفعلية، ك(كان) و أخواتها، و أفعال المقاربة، و(ظنّ) و بابها.

- النواسخ الحرفية، ك(إنّ) و أخواتها، و (لا) النافية للجنس، و الحروف العاملة عمل (ليس).

---

1) و هو اختيار ابن زنجلة، في (حجة القراءات)،ص ١٣٧.
2) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ١/٤٥٠.
3) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص١٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و لكل من المدرستين البصرية و الكوفية قول مشهور في المنصوب في حيّز(كان)-و كذا (ظن)-، أهو خبر لها فيما يتعلق ب(كان) أم حالا؟ و هل المنصوب الثاني في باب (ظـــن) مفعول به أو حال؟ و قد فصّل الباحث القول في هذه المسألة بما يغني عن إعادته[1].

و تكلموا على(إنّ) أعاملة في الجزأين كليهما أم في الأول و حسبُ ؟ و هل العامل فـــي المنصوب في حيّز (ما) العاملة عمل ليس هو (ليس)، أو حرف الجر المقدر؟

و قد وجه الإمام الشوكاني الألفاظ في بعض القراءات على أنها أســماء لهــذه الأدوات أو أخبار لها، من ذلك:

توجيه(تِجَارَةً):

قال الإمام الشوكاني – في(تِجَارَةً)[2] بالنصب، من الآية الكريمة: { **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُــواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ... إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِــرَةً تُــدِيرُونَهَا بَيْــنَكُمْ** }[البقرة: ٢٨٢]-:"أن في موضع نصب على الاستثناء قاله الأخفش[3]، وكان تامة: أي إلا أن تقع أو توجد تجارة، والاستثناء منقطع: أي لكن وقت تبايعكم وتجارتكم حاضــرة بحــضور البدلين { تديرونها بينكم } تتعاطونها يدا بيد فالإدارة: التعاطي والتقابض،... وقرئ بنــصب تجارة على أن (كان) ناقصة: أي إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة"[4].

---

١) ينظر: البحث ،ص١٠٢.

٢) ينظر: ابن زنجلة، الحجة في القراءات السبع، ص١٠٣، و الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص٣٠٢.

٣) ينظر: الأخفش، معاني القرآن، ١٨٩/١.

٤) الشوكاني فتح القدير، ٣٧٩/١ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد وجه الرفع في (تجارة) على أنها فاعل لكان التامة، و أما قراءة النصب فقد وجهها على أنها اسم لـ(كان) الناقصة.

غير أن ابن خالويه جعل الرفع على وجهين: أحدهما أن تكون (تجارة) اسما ل(كان) الناقصة و جملة(تديرونها) الخبر،والثاني أن تكون (كان تامة) لا تحتاج إلى خبر فتكون (تجارة) فاعلا لها، و ذكر حجة من نصب أنه أضمر في كان الاسم، ونصب التجارة على الخبر، و ضعف وجه النصب لعدم تقدم ما يعود عليه الضمير[1].

و هو في ذلك متابع لأبي علي الفارسي في توجيهه لقراءتي الرفع و النصب[2].

و اقتصر الإمام الشوكاني في توجيه قراءة الرفع على وجه واحد هو أن تكون(تِجَارَةٌ) فاعلا لـ(كان) التامة؛ و ذلك استنادا إلى المعنى، فكون (كان) تامة في قراءة الرفع أقوى من كونها ناقصة. و قال الدمياطي: واختلف في(تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ) فعاصم بنصبهما فـ(كان) ناقصة، واسمها مضمر، أي: إلا أن تكون المعاملةُ أو التجارة والمبايعة، والباقون برفعهما على أنها تامة، أي: إلا تحدث أو تقع[3].

فرأي الدمياطي في توجيه قراءة الرفع، و أنها على تمام (كان) يؤيد ما ذهب إليه الإمام الشوكاني.

فالرفع عنده في(تِجَارَةٌ)على أنّ(كان) تامة ليس إلا، و هو ماذهب إليه الإمام الشوكاني في توجيهه لقراءة الرفع.

---

١) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص١٠٣.
٢) ينظر: أبو علي الفرسي، الحجة للقراء،١/٤٩١.
٣) الدمياطي،إتحاف فضلاء البشر، ص٣٠٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و مما تقدم يلحظ أن الذين وجهوا القراءتين متفقون على أن النصب محمول على وجه واحد، هو أن(تجارة) خبر لكان الناقصة، غير أنهم اختلفوا في قراءة الرفع، على وجهين:الأول أنه على الفاعلية، و الثاني أن(تجارة) اسم لكان الناقصة.

و يرى الباحث أن قراءة الرفع مع تمام كان أقرب للمعنى من جعل (كان) ناقصة، و أمّا قراءة النصب فليس لها وجه معقول في النحو إلا أن تكون خبرا ل(كان)، و أمّا ما قاله ابن خالويه من تضعيف قراءة النصب ففيه نظر من وجهين، الأول: أن قراءة النصب هي قراءة عاصم فلا ينبغي القدح بها شرعا، و الثاني:أن ما ذكره ابن خالويه من تضعيفه لهذه القراءة، و هو عدم تقدم مرجعية للضمير فغير لازم أن تكون مرجعية الضمير مقالية، بل قد يرجع الضمير على معنى مفهوم من سياق الحال، كقوله تعالى:{كَلَّا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ}[القيامة:٢٦] فليس ثمة مرجع ملفوظ به لفاعل الفعل(بلغت) غير أنه مفهوم من السياق، فإذا كان القرآن قد أقرّ هذا فلا ينبغي لبشر أن يردّه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توجيه(أمهاتهم):

قال الإمام الشوكاني في (أمهاتهم)[1] من الآية {الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ }[المجادلة:٢] قرأ الجمهور { أمهاتهم } بالنصب على اللغة الحجازية في إعمال(ما) عمل (ليس)، وقرأ أبو عمرو والسلمي بالرفع على عدم الإعمال، وهي لغة نجد وبني أسد"[2]، و ذكر خلاف النحويين في عامل الخبر في(ما) عند قوله تعالى{مَا هَـذَا بَشَراً}[يوسف:٣١] قائلا:" وقال الكوفيون: أصله ما هذا ببشر فلما حذفت الباء انتصب قال أحمد بن يحيى ثعلب:

---

١) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ،ص٦٢٨ .

٢) الشوكاني، فتح القدير، ١٨٠/٥.

إذا قلت ما زيدٌ بمنطلق فموضع الباء موضع نصب، وهكذا سائر حروف الخفض، وأما الخليل وسيبويه وجمهور النحويين، فقد أعملوها عمل ليس، وبه قال البصريون"[1].

والرفع في قوله{ما هن أمهاتهم} لغة تميم، قال سيبويه وهو أقيس الوجهين[2]، وذلك أن النفي كالاستفهام، فكما لا يغير الاستفهام الكلام عمّا كان عليه في الواجب ينبغي ألا يغيره النفي عما كان عليه في الواجب أيضًا.

فالبصريون يرون أن عامل النصب في الخبر هو(ما) نفسُها[3]، و أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الخبر منصوب بخافض محذوف هو(الباء)[4].

و اعتلّ البصريون لإعمالها بعلة الحمل على المعنى، و علة الشبه، يقول: المبرد:" وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس)، تقع مبتدأة، وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع، فلما خلصت في معنى (ليس)، ودلت على ما تدل عليه، ولم يكن بين نفييهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى، أجروها مجراها"[5]

وحجة الكوفيين في إهمال (ما) وعدم إعمالها بأنها حرف غير مختص،و بأن شبهها بـ(ليس) ضعيف،" ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم، وهو القياس، وإنما أعملها أهل الحجاز؛ لأنهم شبهوها بـ(ليس) من جهة المعنى وهو شبه ضعيف، فلم يقو على العمل

---

١) ينظر: السابق:٥/١٨٠.

٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ٢/٣١٦.

٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ، ١/٥٧ ، والمبرد، المقتضب، ٤/١٨٨، و السهيلي، نتائج الفكر،ص ٧٥، و ابن عصفور، ،المقرب،ص ١١٢، و المرادي،الجنى الداني،ص ٣٢٩، و الأزهري، شرح التصريح، ١/٢٦١.

٤) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٣/١٣٩، و ثعلب، المجالس، ٢/٥٩٧.

٥) المبرد، المقتضب، ٤/١٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في الخبر، كما عملت (ليس)؛ لأن (ليس) فعل،و(ما) حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوبا بـ(ما) ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض لأن الأصل ما زيد بقائم"١

و أما البصريون فعلى أن (ما) مشابهة لـ(ليس) مشابهة قويّة، فكلتاهما تدخل على المبتدأ والخبر، و تستعمل للنفي الحال، و تدخل الباء على خبريهما. وإذا شابه الشيء من وجهين جرى مجراه٢.

و علة إهمالها عند تقدم اسمها على خبرها-هو أن الأصل في الخبر أن يكون نكرة فإن تقدم لم يعمل إلا معتمدا على نفي أو غيره، و لعلة الضعف التي فيها جعلوا شروطا أربعة لإعمالها٣.كذلك فإنه عند تقدم الخبر، كان الكلام على معنى الحصر، فكأن خبرها قد انتقض بـ(إلا)٤.

و رأى البصريون أن توهم الكوفيين لوجود الباء في خبرها، و قولهم بانتصابه بعد نزع الخافض لا مسوغ له٥؛ لأن دخول الباء في خبر (ما) ليس مقصورا على (ما) الحجازية دون التميميّة، بل كلاهما يدخل الباء في الخبر٦، كما أن مسألة نزع الخافض مسالة سماعية؛ يلجأ إليها ليستقيم المعنى، و المعنى في جملة (ما) بيّن، لا يحتاج إلى تقدير الباء.

---

١) ابن الأنباري، الإنصاف،(م٩١).
٢) ينظر: الجرجاني، المقتصد، ٤٢٩/١.
٣) ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك،٢٧٤/١-٢٨٢.
٤) ينظر : السهيلي، نتائج الفكر، ص ٧٥،٧٦.
٥) ينظر : ابن الأنباري، الإنصاف، (م٩١).
٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ٣٥١/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفرع الثاني ــ المنصوبات:

أولا ــ المفعول المطلق:

هو الذي يصدق عليه قول مفعول من غير ما تقييد بحرف جر، و قد جعله ابن الحاجب أول أبواب المنصوبات؛ لأنه -كما يقول الرضي - المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور[1]؛ لذلك خطأ ابن هشام من أعرب السموات في نحو(خلق الله السموات) مفعولا به، فقال:"والصواب أنه مفعول مطلق؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو: قولك ضربت ضربا، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيدا بقولك به، كضربت زيدا وأنت لو قلت: السموات مفعول،كما تقول الضرب مفعول، كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول بها كما تقول زيد مفعول به لم يصح"[2].

فالمفعول المطلق يوجده الفاعل إذ لم يكن، على حين يكون المفعول به موجودا قبل ان يوقع الفاعل فعله عليه، و السموات في نحو: خلق الله السموات أوجدها الله من العدم، إذ لم تكن مخلوقة قبل إيقاع الفعل عليها من قبل الله عز وجل، فاتجه أن تعرب مفعولا بلاقيد.

و ذكر النحويون أن للمفعول المطلق ثلاثة أغراض هي توكيد فعله، أو بيان نوعه، أو بيان عدده. و الغرض الأول لا يحتاج إلى قرينة، على أن الغرضين الآخرين تكشف عنهما القرائن اللفظية.

---

١) ينظر: الرضي، شرح الكافية، ٢٩٥/١.

٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٨٦٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و ربما جاء المفعول نائبا عن فعله، دلالة و عملا، أما الدلالة فلا خلاف، و أمّا العمل فقد وقع الخلاف فيه بين النحويين: آلعملُ للمصدر أم للفعل المحذوف؟ و ذلك في مثل قولهم: ضربا زيدا.

توجيه(مَتَاعَ):

قال الإمام الشوكاني في قوله تعالى{**فَلَمَّا أَنجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ** }[يونس: ٢٣]:" قرأ ابن إسحاق وحفص والمفضل بنصب (مَتَاعَ)١، وقرأ الباقون بالرفع"٢، ثم وجه قراءة النصب على خمسة أوجه:

الأول: مصدر مؤكد، و هو اختيار الإمام الشوكاني، و ذكر أن التقدير: تتمتعون متاع الحياة الدنيا، فيكون ما قبله جملة تامة، كأنه قيل: بغيكم وبال على أنفسكم فـ(بَغْيُكُمْ) مبتدأ، و خبره شبه الجملة(عَلَى أَنفُسِكُم)، و تكون جملة المصدر المؤكد مستأنفة.

الثاني: ظرف زمان، نحو: مقدم الحاج: أي زمن متاع الحياة الدنيا.

الثالث: مفعول له: أي لأجل متاع الحياة الدنيا.

الرابع: منصوب بنزع الخافض: أي كمتاع

الخامس: حال٣.

و وجّه قراءة الرفع على ثلاثة:

---

١) ينظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص٣٣٠، و أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص ١٤٤، و الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص٤٣٩.

٢) الشوكاني، فتح القدير، ٤٥٢/٢.

٣) السابق: ٤٥٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأول: خبر المبتدأ: أي بغيكم متاع الحياة الدنيا، ويكون (عَلَى أَنفُسِكُم) متعلقا بالمصدر، والتقدير: إنما بغيكم على أبناء جنسكم متاعُ الحياة الدنيا ومنفعتها التي مصيرها إلى زوال، و قال بهذا التوجيه جماعة من المفسرين منهم القرطبي في أحد قوليه١،

الثاني: ارتفاع (متاع) على أنه خبر ثان.

الثالث:على أنه خبر لمبتدأ محذوف: أي هو متاع٢.

ثم ذكر قول النحاس: على قراءة الرفع يكون (بَغْيُكُمْ) مرتفعا بالابتداء وخبره (مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)، وعلى أنفسكم مفعول البغي، ويجوز أن يكون خبره (عَلَى أَنفُسِكُم)، و يكون المبتدأ مضمرا: أي ذلك متاع الحياة الدنيا أو هو متاع الحياة الدنيا٣.

و لخص المعنى على قراءة الرفع بقوله:" والحاصل أنه إذا جعل خبر المبتدأ (عَلَى أَنفُسِكُم) فالمعنى: أن ما يقع من البغي على الغير٤، هو بغي على نفس الباغي، باعتبار ما يؤول إليه الأمر من الانتقام منه مجازاة على بغيه، وإن جعل الخبر (متاع) فالمراد أن بغي هذا الجنس الإنساني على بعضه بعضا هو سريع الزوال قريب الاضمحلال، كسائر أمتعة الحياة الدنيا، فإنها ذاهبة عن قرب متلاشية "٥.

---

١) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٣٢٦/٨

٢) ينظر الشوكاني، فتح القدير، ٤٥٢/٢.

٣) ينظر : السابق: ٤٥٢/٢ ، والنحاس، إعراب القرآن،٢٥٠/٢.

٤) يرى بعض النحويين أن دخول(أل) على(غير، و مثل، و كل، و بعض) لا يجوز، و حجتهم أنها ألفاظ موغلة في الإبهام لا تكسبها (أل) تعريفًا. و لعلها في عبارة الشوكاني (أل)المعاقبة للمضاف إليه، و ليست المُعَرّفة، كقوله تعالى(فإنّ الجنّة هي المأوى)أي: هي مأواه.غير أن افتقارهذه الألفاظ إلى السماع المعتبر يضعف رأي المجيزين.

٥) الشوكاني، فتح القدير، ٤٥٢/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و يلحظ أن المعاني التي تعبر عنها أوجه القراءات المذكورة- مما يحتمله النص، من غير ما تعارض أو تناقض، غير أن ثمة أصولا في الصناعة النحوية تجعل توجيها ما أولى من غيره.

وقف الفراء عند قراءتي الرفع و النصب، فوجّه قراءة النصب على أنّ(متاع) مفعول له قال:" ثم تنصب (متاعَ الحياةِ الدنيا) كقولك: مُتْعَةً في الحياة الدنيا، و وجه قراءة الرفع على أن (متاع) خبر لمبتدأ محذوف، على تقدير(ذلك)، فتكون هذه الجملة استئنافية، أو خبر للمبتدأ (بغيكم)، مرجحا الوجه الثاني[1]. و لعل ترجيحه هذا الوجه على الوجه الأول؛ لأنه لا تقدير فيه، و عدم التقدير أولى.

و ذهب الأخفش الأوسط إلى أن (متاع) بالرفع هي خبر لمبتدأ محذوف- ليس إلا-، يفهم هذا الإعراب من قوله:" وأرادَ (مَتاعُكُمْ مَتاعُ الحَياةِ الدُّنْيا)"[2]، أما النحاس فقد أجاز الرفع على الوجهين، أعني على كون متاع خبرا للمبتدأ (بغي) المذكور أو على كونه خبرا لمبتدأ محذوف[3]، مقدما أولهما؛ للعلة نفسها التي ذكرتها عند توجيه الشوكاني.

وقال مكي:" من رفع (متاع) جعله خبر "البغي)، والظرف ملغى، وهو (على أنفسكم) وعلى متعلقةٌ بالبغي، ولا ضمير في على أنفسكم؛ لأنه ليس بخبر الابتداء، ويجوز أن ترفع (متاع) على إضمار مبتدأ: أي ذلك متاع أو هو متاع، فيكون (على أنفسكم) خبر (بغيكم) ويكون فيه ضمير يعود على المبتدأ "[4].

---

١) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ١/٤٦١.

٢) الأخفش، معاني القرآن،٢/٣٤٣.

٣) النحاس، معاني القرآن، ١/٣٤٢ ، ٣٤٢.

٤) القيسي، مشكل إعراب القرآن الكريم، ١/٣٤٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فمكي لم يخرج عما قال من تقدمه ممن ذكرتهم، و قوله (و لا ضمير في على أنفسكم ؛ لأنه ليس بخبر الابتداء) اعتقاد الجمهور، و هو أن شبه الجملة متعلقة بمحذوف يقع خبرا، و هذا المحذوف فيه ضمير يعود على المبتدأ.

و يرى الزمخشري أن النصب على أنه مصدر مؤكد، و أما الرفع فعلى أن(متاع) خبر للمصدر (بغي)، أو خبر لمبتدأ مضمر١، و هما التوجيهان عينهما اللذان ذكرهما مكي٢.

و ذهب العكبري إلى أن النصب على أحد وجهين: المصدرية أو المفعولية، مبينا أن العامل في المفعول به هو المصدر(بغي) حاملا إياه على أنه من يبغيه المتعدي بمعنى يطلبه، و يكون خبر(بغيكم) محذوفا، كأنه قال: إنما بغيكم متاعَ الحياة الدنيا خطأ،أو نحو ذلك التقدير٣، و اقتصر في (إعراب القراءات الشواذ) على الوجه الثاني٤، و أمّا الرفع فعلى الوجهين اللذين ذكرهما الزمخشري٥.

وقد ذكرت الأوجه الخمسة التي ذكرها الإمام الشوكاني في توجيه قراءة النصب عند السمين الحلبي، كما ذكرت الوجوه الثلاثة في توجيه قراءة الرفع عند السمين٦، غير أن الشوكاني جعل النصب على المصدرية أولاها، على حين كان النصب على الظرفية هو الأولى عند السمين٧.

---

١) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ٣٢٣/٢.
٢) ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن الكريم، ٣٤٢/١.
٣) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢٦/٢.
٤) ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ٦٤١/١.
٥) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢٦/٢.
٦) ينظر: السمين الحلبي، ١٥٠/٨، ١٥١.
٧) ينظر: السابق: ١٥٠/٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و أرى أن الوجه الذي اختاره الإمام الشوكاني هو الأولى من حيث الصناعة النحويـــة؛ لأن التأكيد معنى زائد لا يتحصل إلا بذكر ما يدل عليه، في حين أن الظرفية مفهومة بمجرد ذكر الفعل، فلا يتصور أن ثمة فعلا يقع من غير ما مكانٍ أو زمان، و أمّا المعنى فمتقارب علـــى كلا التوجيهين.

و أما قراءة الرفع فالأولى التوجيه الذي يحمل النص على ظاهره من غيـــر تقـــدير أو تأويل.

ثانيا ــ المـــنادى:

النداء –في اللغة– معناه الدعاء بأي لفظ كان، و في الاصطلاح: هو طلب الإقبال بحرف ناب مناب (أدعو)، ملفوظ به أو مقدر.[1]

و يقسم المنادى أقساما أربعة: الأول يبنى على ما يرفع به وجوبا، و هو ما اجتمع فيـــه أمران: التعريف و الإفراد، و الثاني ينصب وجوبا، و يشمل النكـــرة غيـــر المقـــصودة، و المضاف، و الشبيه بالمضاف، و الثالث ما جاز فيه الضم و الفتح، و هو ما كان علما مفـــردا موصوفا بابن متصل به مضافٍ إلى علَم، أو كان علما مفردا يُكَرَّر مضافا، نحو: يا زيد زيد الخير، و الرابع ما يجوز ضمه و نصبه، و هو المنادى المستحقّ للضم المنون ضرورة[2].

و ثمة أحكام أخرى تتعلق بباب النداء، كالترخيم، و الإضافة إلى ياء المـــتكلم و غيرهـــا فصّلتها كتب النحو المشار إليها[3].

---

١) ينظر: الصبان، الحاشية،٣/٢٠٧.

٢) ينظر: ابن هشام، شرح الألفية، ١٧/٤

٣) ينظر: ابن جني، اللمع في العربية،ا /١٠٦، و ابن الأنباري، الإنصاف،(م٤٥)، و ابن مالك ، شرح التسهيل، ٢٤٢/٣، والرضي، شرح الكافية، ٤٢٥/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و من القراءات التي حمل فيها الإمام الشوكاني الاسم المنصوب على أنه منادى لفظ(حسرة) في قراءة الجمهور.

توجيه (حَسْرَة):

قال الإمام الشوكاني في توجيه (حسرة)[1] من قوله تعالى:{**يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون**}[يس:٣٠]:"قرأ الجمهور بنصب (حَسْرَةً)على أنها منادى منكّر، وقيل إنها منصوبة على المصدرية، والمنادى محذوف، والتقدير: يا هؤلاء تحسروا حسرة)... وقرأ قتادة وأبي في رواية عنه بضم (حسرة)"[2].

فقد خرّج الشوكاني قراءة النصب على أنها منادى، و ذكر رأيا آخر قيل فيها هو أنها مفعول مطلق.

و إيثار النصب على غيره في المنادى النكرة هو مذهب جمهور النحويين، يقول الفراء في تعليل نصبها:" والعرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصب، يقولون: يا رَجلا كريماً أقبِل، ويا راكباً على البعير أقبل. فإذا أفردُوا رفعوا أكثر"[3] و من الشواهد التي ذكرها الفراء على هذه المسألة قول الشاعر:

ألا يَا قتيلاً ما قتيلَ بني حِلْس إذا ابتلَّ أطرافُ الرِّماحِ من الدّعْسِ[4]

و قال المبرد:" اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته...وكذلك كل ما كان نكرة؛ نحو:

---

١) لم أقف على قراءة الرفع في كتب القراءات التي اطلعت عليها، و لم أجدها في:د. مكرم، معجم القراءات،٥/٢٠٥.

٢) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٤/٣٥٥، ٣٥٦، و تنظر أوجه قراءاتها في :الطبري، جامع البيان، ٢٠/٥١٢.

٣) الفراء، معاني القرآن،٢/٣٧٥.

٤) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة، ينظر: الفراء، معاني القرآن،٢/٣٧٥، و الدّعس معناه: الطعن(اللسان مادة دعس).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يا رجلاً صالحاً، ويا قوماً منطلقين، والمعنى واحد. وعلى هذا (يا حسرةً على العباد)"[1]

و ذهب مكي[2] و العكبري[3] إلى ما ذهب إليه الفراء في توجيه قراءة النصب.

ثالثا ــ الاختصاص:

الاختصاص:" اسم دال على مفهوم الضمير، معرف بالألف و اللام أو الإضافة، و قد يكون علما"[4].

و ثمة شبه بينه و بين النداء من جهة اللفظ، غير أن أداة النداء لا تصحبه لفظا و لا تقديرا، و من شواهده:

إنَّا بني نَهْشَلٍ لا نَنْتَمي لأَبٍ عنْهُ ولا هُوَ بالأَبْناءِ يَشرِينَا [5]

فـ(بني) منصوب على الاختصاص، و عامله فعل محذوف وجوبا تقديره أخص.

و الأكثر فيه أن يلي ضمير المتكلم، وقد يليه ضمير مخاطب، نحو: بك اللهَ نرجو الفضلَ.

توجيه(ذُرِّيَّة)

ذكر الإمام الشوكاني أن (ذُرِّيَّة) قرئت بالنصب و بالرفع[6] في قوله تعالى:{ **وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلاَّ تَتَّخِذُواْ مِن دُونِي وَكِيلاً* ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ**

---

١) المبرد، المقتضب،٢٠٢/٤ ، ٢٠٣.

٢) ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن،٦٠٢/٢

٣) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن،٢٣٩/١.

٤) ابن مالك، شرح التسهيل،٢٩١/٣.

٥) ينظر: البيت بلا نسبة في :ابن السراج، الأصول في النحو،٣٦٧/١-، و ابن مالك، شرح التسهيل،٢٩١/٣، و في غيرهما نسب إلى نهشل بن حري، و قيل لبشامة بن حزن النهشلي.ينظر د.حداد، معجم شواهد النحو، ش(٢٩٦٤).

٦) ينظر: مكرم، معجم القراءات،٣٠٦/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كَانَ عَبْداً شَكُوراً} [الإسراء:٢، ٣]، ثم وجّه القراءة الأولى على أنّ النصب على الاختصاص أو النداء، و وجّه قراءة الرفع على أنها خبرُ مبتدأ محذوف١.

و وجه الفراء٢ و النحاس٣، وابن خالويه٤ و الزمخشري- في واحد من ثلاثة أقوال له- ٥قراءة النصب على أنها منادى، و خالفهم مكي، فوجهها على أنها مفعول به ثان لـ(تَتَّخِذُواْ)، و المفعول الأول قوله(وَكِيلاً)٦.

و حمل السمين النصب على الاختصاص،أو البدل من (وكيلا)؛ لأن معناها الجمع، أو على أنها مفعول به أول لـ(تَتَّخِذُواْ)، أو على النداء.

و قال أبو حيان:" وانتصب { ذرية } على النداء: أي يا ذرّية، أو على البدل من وكيلاً، أو على المفعول الثاني لـ(تَتَّخِذُواْ)، ووكيلاً وفي معنى الجمع: أي لا يتخذوا وكلاء ذرية، أو على إضمار أعني"٧.

و يرى الباحث أن أقرب هذه الوجوه للصناعة النحوية هو النصب على البدلية، و أمّا فيما يتعلق بالمعنى فإنه متقارب على الوجوه الإعرابية المذكورة كلها. و لا إشكال في إبدال المعرفة من النكرة، فقد أجازه جمهور النحويين٨.

---

١) ينظر: الشوكاني، فتح القدير،٣/٢١٣.
٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ٢/١١٦.
٣) ينظر: النحاس، معاني القرآن، ٤/١٢٠.
٤) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ١/٣١٥.
٥) ينظر: الزمخشري، الكشاف، ٢/٦٠٦، و القول الثاني: النصب على النداء، و الثالث: النصب على المفعولية.
٦) ينظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن، ١/٤٢٧.
٧) أبو حيان، البحر المحيط، ٦/٧ .
٨) ينظر: سيبويه ، الكتاب، ٢/٣٧٩، و المبرد، المقتضب،٤/٢٩٥ ، و ابن جني، اللمع في العربية،ص ٨٧.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

رابعا ــ الاشـــتغـــال:

الاشتغال: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه، وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق "١.

فمثال المشتغل بالضمير " زيدا ضربته، وزيدا مررت به " ومثال المشتغل بالسببي " زيدا ضربت غلامه٢ ".

تنطلق فكرة الاشتغال من نظرية العامل التي ترى أن العامل لا يجوز أن يعمل في الاســم الظاهر، و في ضميره، فإذا عمل في ضمير الاسم المتقدم يكون العامل قد شغل بهذا الضمير، و لم يعُد مفتقرا إلى المعمول المتقدم، فراح النحويون يلتمسون عاملا للاسم المتقدم.

و يرى الباحث أن تعريف النحويين للاشتغال، ليس حَدّا له، بل هــو وصــف لتراكيــب استعملها العرب تشترك في صورة عامة يمكن أن يصورها البحث على النحو الآتي:

اسم + فعل + ضمير [مرجعه الاسم المتقدم]

و قد عبّر النحويون عن هذه الصورة العامة كما هو آت:

مشغول عنه + مشغول + مشغول به

و سمّوا العناصر السابقة أركان الاشتغال، و وضعوا شروطا لكلٍ منها٣.

---

١) ابن عقيل، شرح الألفية،٥١٧/١.

٢) يرى ابن الطراوة أن (زيدا) في نحو:زيدا ضربته، و زيدا ضربت- نصب لأنه مقصود إليه بالذكر؛ لأن مذهبه أن المعمول لا يتقدم على عامله.(ينظر: السهيلي نتائج الفكر،ص٧١).

٣) ينظر: السابق: هامش التحقيق، ٥١٦/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توجيه(جنّات)

ذكر الإمام الشوكاني أنّ (جنّات)١ من قوله تعالى{ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ* جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا٢ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤاً وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ}[فاطر:٣٢،٣٣] قُرأت بالرفع على أنها مبتدأ، وما بعدها خبرها، أو على البدل من الفضل، و بالنصب على الاشتغال، ثم ذكر أن أبا البقاء٣ جوّز أن تكون خبرا ثانيا لاسم الإشارة٤.

و لا خلاف بين النحويين القدماء–في حدود ما اطلعت عليه– ٥في أن وجه النصب محمول على الاشتغال. وحكم النصب في هذا الاسم الجواز مع ترجيح الرفع؛ لأنه ليس ثمة موجب للرفع، و لا موجب للنصب، و لا مما يختار فيه النصب؛ لأن العامل بعده (يدخلون) غير دال على طلب، قال الجزولي في حكم المشغول عنه في هذه الصورة:" و إن عَرِيَ مما يوجب النصب أو اختيارَه، و ما يوجب الرفع، و لم يعطف على جملة ذات وجهين الرفع(كذا) أولى"٦، وقال ابن هشام في (جنات):"أجمعت السبعة على رفعه، وقرئ شاذا بالنصب وإنما يترجح الرفع في ذلك لأنه الأصل ولا مرجح لغيره.٧

---

١) ينظر: د. مكرم، معجم القراءات، ١٨٤/٥.

٢) الضمير في(يدخلونها) يعود على الأصناف الثلاثة المتقدمة– كما يرى الشوكاني– .

٣) ينظر: العكبري، التبيان، ٢٠٠/٢.

٤) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٣٣٩/٤.

٥) ينظر:الزمخشري:الكشاف،٦٢٣/٣، و السمين، الدر المصون، ٢٤٥/٩.

٦) الجزولي: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز، المقدمة الجزولية في النحو، تحق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، السعودية،ط١، ١٩٨٨م، ص١٠١.

٧) ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١١، ١٣٨٣هـ ، ص١٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خامسا ـ المفعـول لـــه:

المفعول له هو: المصدر، المفهم علة، المشارك لعامله: في الوقت، والفاعل[1].

و اشترط جمهور النحويين لجواز نصبه: أن يكون مصدرا، قلبيّا، متحدا مع عاملـــه فـــي الزمن و الفاعل. و ذكر أبوحيان أن المتقدمين من النحويين لم يشترطوا فيه أن يتحـــد مـــع عامله لا في الزمن و لا في الفعل[2].

و ذكر الجُزولي أن العامل فيه إسقاط حرف الجر عند سيبويه، أو أنه انتصب انتـــصاب المصدر الملاقي له في المعنى[3].

و يأتي نكرة أو مضافا،أو معرفا ب(أل)[4]؛ فإن كان نكرة نصب كثيرا[5]،وإن كان مُعرّفـــا بـــ(أل) فنصبه قليل، كقول الشاعر:

لا أقْعُدُ الجُبْنَ عن الهيجاءِ و لوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأعْداءِ[6]

أمّا إن كان مضافا فالنصب و الجر فيه سواء عند الجمهور، و ذهب ابن مالـــك إلـــى أن النصب فيه أشهر[7].

و قد حمل الإمام الشوكاني بعض وجوه النصب في القراءات التي احـــتج لهـــا –علـــى أن المنصوب مفعول من أجله، يوضّح ذلك ما هو آتٍ:

---

١) ابن عقيل، شرح الألفية، ٥٧٤/١.

٢) ينظر: أبوحيان، ارتشاف الضرب، ٢٢٠/٢.

٣) ينظر:الجزولي: المقدمة الجزولية في النحو،ص ٢٦٢،٢٦١.

٤) و هو مذهب سيبويه و الجمهور، و خالفهم : الجرمي و الرياشي و المبرد مشترطين فيه أن يكون نكرة، فإن جاء معرفا بأل ف(أل) زائدة عندهم(ارتشاف الضرب:٢٢٤/٢).

٥) منع الجزولي جرّ النكرة إلا أن تكون مختصة(المقدمة:٢٦٢).

٦) لم أقف له على نسبة، ينظر: ابن مالك، شرح الشافية الكافية، ٦٧٢/٢، والعيني، المقاصد النحوية، ٦٧/٣.

٧) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية،٢٦٤/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توجيه (لَذّة)

ذكر الإمام الشوكاني في(لذة)١ من قوله تعالى {مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاء غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاء حَمِيماً فَقَطَّعَ أَمْعَاءهُمْ } [محمد:١٥] ثلاث قراءات:

الأولى: الجر، أنها صفة لخمرة.

الثانية: النصب، على المصدرية أو على أنها مفعول له.

الثالثة: الرفع، على أنها صفة لأنهار٢.

و قد ذهب الفراء٣ و مكي٤ إلى أن وجه النصب محمول على أنها مفعول مطلق، و وجّهها العكبري على أنها صفة لخمر، و هي عنده اسم مشتقّ، ثم قال: و قيل: هي مصدر: أي ذات لذّة٥، و قال أبو حيان: إنّها " تأنيث (لذّ)، وهو اللذيذ، ومصدر نعت به، فالجمهور بالجر على أنه صفة لخمر".٦

و يتبيّن مما تقدم أنّ تخريج قراءة النصب في هذه الكلمة على ثلاثة أوجه: مفعول مطلق، و صفة، و مفعول لأجله، فمن جعلها مفعولا مطلقا أو مفعولا لأجله حملها على أنّها مصدر

---

١) ينظر: لم ينسب الشوكاني قراءتي الرفع و النصب، و لم أجدهما فيما اطلعت عليه من كتب القراءات، ينظر :د. مكرم،معجم القراءات، ١٧٧/٦، و قد ذكر القراءتين أيضا بلا نسبة.

٢) ينظر: الشوكاني، فتح القدير، ٣٥/٥.

٣) ينظر: الفراء، معاني القرآن،٦٠/٣.

٤) ينظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، ٦٧٣/٢.

٥) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٩٣/١.

٦) ينظر : أبو حيان، البحر المحيط، ٧٩/٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من(لذّ- لَذّةً)، و من جعلها صفة فهي عنده صفة مشبهة، مثل:طَبّ بمعنى طبيب، أو مصدر نعت به للمبالغة،على تأويل(ذات لذّة).

و النعت بالمصدر جائز، إذا أريد به المبالغة، و إن كان خلاف الأصل، ويؤول بـــ(ذو،و ذات)، أو باسم المفعول؛ فمن أوله بـــ(ذو،و ذات) فكأنه حذف المضاف، و أحلّ المضاف إليه محلّه[1].

و يرى الباحث أنّ حمل وجه النصب على النعت مع كونه مصدرا أقوى؛ لما فيه من معنى المبالغة؛ فقد جاءت هذه الكلمة في سياق غرضُه بيانُ ما أعدّه الله للمؤمنين يوم القيامة؛ وهذا هذا التوجيه يناسب المقام في الآية الكريمة.

و أمّا ما ذهب إليه الإمام الشوكاني في حمل وجه النصب على المصدريّة أو على أنه مفعول لأجله فيقويه أنه جعلها مصدرا، و الأصل في المفعول المطلق أو المفعول له أن يكونا مصدرين.

سادسا ــ المفعول فيه:

عرّف أبو حيان الأندلسيّ المفعول فيه قائلا:"هو ما انتصب من وقت أو مكان على تقدير (في) باطراد، لواقع فيه، مذكور أو مقدر"[2].

و قيّده النحويون بأن يكون متضمنا (في) احترازا من الظروف المتصرفة الواقعة فاعلا أو مفعولا أو مجرورا أو غير ذلك، كقوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن**

---

١) ينظر: ابن مالك ، شرح الكافية الشافية، ٣ /١١٦٠.

٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب،٢/٢٢٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ }[البقـرة:٢٥٤]،

فالأول منهما يطلبه الجارّ، و الثاني يطلبه الفعل مسندا.

و قولهم (باطراد) احتراز من نحو: ذهبت الشام، و دخلت البيت، و سكنت الـدار؛ فهـذه ظروف مكان مختصة، و ظرف المكان المختص لا يحذف معه الجار باطراد إلا في أفعـال مسموعة كالتي ذُكرت آنفا، فهذه لا يصدق عليها حدّ المفعول فيه١.

و لا ينصب من ظروف المكان إلا ما كان مبهما، كالجهات الست، أو مصدرا عامله من لفظه أو دالا على مقدار، نحو: ميل، و عدّ السهيلي ما دلّ على مقدار ملحقا بالمصدر، مبينا أن (الميل) في نحو: سرت ميلا، إنما هو لبيان مقدار المشي، لا لبيان مقدار الأرض، فهـو على تقدير: سرت خطا عدتها كيت و كيت٢.

و يقسم الظرف إلى جامد و متصرف٣ فالأول نحو:إذا، و عند، و الثاني نحو: ساعة. كما يقسم إلى معرب و مبني، فالمعرب كقوله تعالى{إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيـبٍ } {هود:٨١]، و المبني كقوله تعالى: {الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ } [هود:١].

و قد عرض الإمام الشوكاني إلى قراءات وُجِّهَ فيها المنصوب على أنه ظرف، من ذلك:

---

١) ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ٥٧٩/١.

٢) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر،ص٣٩٢.

٣) و صنّفه أبو حيان إلى: كثير التصرف مثل(يمين و شمال) و متوسط التصرف مثل(الجهات الست)، و نادر التصرف مثل(وسط).(ارتشاف الضرب،٢٥٧/٢ وما بعدها).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توجيه (بَيْنَكُمْ)

ذكر الإمام الشوكاني في قوله تعالى: **{وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاء ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاء لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ }**[الأنعام:٩٤] " أنّ (بينكم)١قرئت بوجهين:

الأول: النصب،و نسبه إلى نافع و الكسائي وحفص، وحمله على أنّ الكلمة منصوبة على الظرفيّة، وفاعل تقطع محذوف: أي تقطع الوصل بينكم أنتم وشركاؤكم كما دلّ عليه قوله تعالى(وما نرى معكم شفعاءكم). و جوّز أن يكون (بينَ) فاعلا غير أنه نصب لاطراد النصب فيه.

الثاني: الرفع، ونسبه إلى بقية القراء، و حمله على إسناد القطع إلى البين: أي وقع التقطع بينكم.٢

ذهب كثير من النحويين٣ إلى أن قراءة النصب في(بينَكم) تحتمل وجهين: أن تكون الكلمة مفعولا فيه، أو تكون فاعلا في الموضع، و اختلفوا في علة نصبها،فقال ابن جني:" لاطراد استعمالهم إياه ظرفا"٤، و قال ابن هشام:لأنه أضيف إلى مبنيّ ٥، و قال السيوطي:" وما انتصب من المصادر نصب الظرف يجوز فيه التوسع ومنه**{ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ }**"٦.

---

١) ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع، ص ٧٨، و الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص٣٧٩.

٢) الشوكاني، فتح القدير،٢/١٤٦.

٣) ينظر: الفراء، معاني القرآن، ١/٣٤٥، و الأخفش، معاني القرآن،و أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة،٢/١٩٠، و ابن جني، الخصائص، ٢/٣٧٠، و الزمخشري، الكشاف،٢/٤٥ ،و العكبري، التبيان،٢/٢٤٤، و ابن هشام، أوضح المسالك، ١/٢٨٢.

٤) ابن جني، الخصائص،٢/٣٧٠.

٥) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك،١/٢٨٢.

٦) ينظر:الرضي، شرح الكافية،٢/١٣٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و لم يخرج الشوكاني في توجيه النصب في(بينكم) عما هو عند النحويين، غير أنه قدّم حمله على الظرفية على الحمل على الفاعليّة؛ لأن فيه إبقاء (بين) على أصلها من النصب على الظرفيّة، و لا يقال: إنّ الفعل على هذا التوجيه يفتقر إلى الفاعل؛ لأنّ الفاعل حينئذٍ محذوف لفظا غير أنه موجود تقديرا، و من القواعد المقررة عند النحويين أن المحذوف إذا دلّ عليه الدليل فهو في حكم الموجود١.

و يرى الباحث أن جعل الفاعل مقدّرا و حمل (بين) على الظرفيّة هو الأولى؛ للعلّة المتقدمة.

سابعا ــ الحال:

الحال: اسم منصوب يبين هيئة صاحبه،صالح لجواب كيف٢.

و الأصل فيها أن تكون وصفا٣، منكرا، متنقلا. و قد تأتي جامدة إذا كانت موصوفة، أو مسعرة، أو دالة على مفاعلة أو عدد أو ترتيب أو تشبيه، أو كانت أصلا أو فرعا أو نوعا لصاحبها، أو جاءت في طور واقع فيه تفضيل٤.

و قد تأتي معرفة مؤولة بالنكرة، كقوله:

فأرْسَلَها العِرَاكَ ولم يَذُدْهَا ولم يُشفِق على نَغَصِ الدِّخالِ٥

---

١) ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف،١/٣٩٨.

٢) ينظر أبو حيان، ارتشاف الضرب،٢/٣٣٥.

٣) لم يشترط السهيلي في الحال الاشتقاق.(نتائج الفكر:٤٠٢).

٤) ينظر: السابق، ٢/٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦.

٥) البيت للبيد بن ربيعة، ينظر: سيبويه، الكتاب،١/٣٧٢، و الرضي، شرح الكافية،٢/١٥.(الإرْسَال: التخلية والإطلاق، وفاعل أرسلها: حمارُ الوَحْش، وضميرُ المؤنث لأُتُنِه، والذَّوْد: الطَّرْدُ، أشْفَق عليه: إذا رَحمه، والنَّغَص، مصدر يقال: نغص ينغص: إذا لم يَتم مُرادُه، وكذا البَعير إذا لم يتم شُرْبُه، والدِّخَال: أنْ يُداخل بعيرٌ قد شَرِب مرَّة في الإبل التي لم تَشْرب حتى يشرب مَعَها).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما تأتي وصفا ثابتا غير متنقل إذا كانت مؤكِّدة أو دلّ عاملها على خلق أو تجدد[1].

و يجب أن يكون صاحب الحال معرفة عند جمهور النحويين[2]، و قد يأتي نكرة بمسوغ[3]، غير أن ابن الطراوة جوّز مجيء الحال من النكرة، و أيّد السهيلي مذهب شيخه، غير أنه قال: الشائع في الكلام مجيء صاحب الحال معرفة[4].

و ثمة أحكام أخرى تتعلق بالحال، من حيث نوعها وصورها، و ترتيبها،و تعددها و غيرها، لا يتسع المقام لبسطها.[5]

توجيه(طَوَّافُونَ):

قال الإمام الشوكاني في توجيه (طوافون)[6] في قوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاء ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور:٥٨]:"وارتفاع (طوافون) على أنه خبر مبتدأ محذوف: أي هم طوافون عليكم والجملة مستأنفة...وقرأ ابن أبي عبلة { طوافون } بالنصب على الحال"[7].

---

١) ينظر: ابن هشام، لأوضح المسالك،٢٩٧/٢.

٢) ينظر: الرضي، شرح الكافية، ٢٢/٢ و ما بعدها.

٣) ينظر:السابق: ٢٢/٢ .

٤) ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص٢٣٤.

٥) ينظر: مثلا ابن مالك، شرح الكافية الشافية،٧٢٦/٢ والرضي، شرح الكافية،٧/٢ ، و ابن هشام، أوضح المسالك،٢٩٣/٢.

٦) ينظر: د. مكرم،معجم القراءات، ٢٦٨/٤.

٧) الشوكاني، فتح القدير،٥٢/٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حمل الإمام الشوكاني قراءة النصب على أنّها حال من(عليكم)،و قال:" قال الفراء: هذا كقولك في الكلام: هم خدمكم وطوافون عليكم، وأجاز أيضا نصب طوافين لأنه نكرة والمضمر في (عليكم) معرفة"١.

فالفراء يجعلها حالا، كما هو توجيه الإعراب في(ملعونين). و وجهه أبو حيان هذه القراءة على أنها حال؛ قال:" وقرأ ابن أبي عبلة طوافين بالنصب على الحال من ضمير (عليهم)٢.

و يرى الباحث أن توجيه الشوكاني لقراءة النصب على أنها حال من (عليكم)، فيها إشكال يتعلق بالمعنى، فالطوافون هم المماليك، و مدلول الكاف هو أسيادهم، و على هذا لا تكون حالا من الكاف في (عليكم).

و أمّا عبارة الفراء فنصّها:" وأمّا قوله {طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ} فإنه أيضاً مُستأنَف كقولك في الكلام: إنما هم خَدَمكم, وطوّافونَ عليكم. ولو كان نَصْباً لكانَ صَوَاباً تخرِجُه من (عَليهم) لأنها معرفة، {وطَوَّافونَ} نكرة، ونصبه كما قال: {ملعونين أينما ثُقِفوا}٣ [الأحزاب:٦١]، فنصب لأن في الآية قبلها ذكرهم معرفة، و {ملعونين} نكرة"٤.

فالفراء يجعلها حالا من (عليهم)، لا من(عليكم) -كما هي عبارة الإمام الشوكاني-، وتكون (طوافون) موافقة لمدلول الضمير في(عليهم)، فيمكن أن تكون حالا من هذا الضمير، غير أن ثمة إشكالا آخر يرد على هذا التوجيه، هو أن العامل في الحال غير العامل في صاحبها؛ فالعامل في صاحب الحال هنا الضمير المجرور بـ(على)، و أما العامل في الحال فهو متعلق

---

١) السابق: ٥٢/٤.

٢) أبو حيان، البحر المحيط،٤١٤/٦.

٣) قال تعالى:" لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلاً{٦٠} مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلاً".

٤) الفراء، معاني القرآن،٢٢١/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجار و المجرور المحذوف، و هذا غير مرضيّ عند جمهور البصريين الذين يشترطون أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها.

و سيبويه يجيز مجيء الحال من المبتدأ،كالشاهد الذي أورده:

لِمَيَّةَ مُوْحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ[1]

فيكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها؛ لأن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء[2]، و هو عامل ضعيف، لا يقوى على أن يعمل في الحال و في صاحبها، فتعيّنَ أن يكون العامل في الحال ليس هو العامل في صاحبها.

الفرع الثالث ــ المجرورات:

أولا ــ المجرور بحرف الجر:

المجرور بحرف الجر هو الأصل في باب المجرورات، و له وظائف مهمة، لعلّ أبرزها إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء، قال ابن الحاجب": حروف الجر: ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه"[3].

و عدتها عشرون حرفا –على خلاف بين العلماء– ٤، منها ثلاثة شاذة هي: (متى) في لغة هذيل، و استشهدوا عليها بشواهد قليلة، منها قول أبي ذؤيب الهذلي:

---

١) البيت لكثير،ينظر: سيبويه،١٢٣/٢، و د.حداد، معجم شواهد النحو، ش(١٩٢٦).

٢) مضى القول في عامل الرفع في المبتدأ. ينظر الصفحة الخامسة و التسعون من هذا البحث.

٣) الرضي، شرح الكافية، ٢٦٠/٤.

٤) أوصلها ابن فلاح اليمني إلى ثلاثة و عشرين حرفا(المغني في النحو:١٨٢/١)، ذكر منها ابن مالك عشرين حرفا (شرح الكافية الشافية٧٨٠/٢)، و جعلها ابن الحاجب ثمانية عشر حرفا(الرضي، شرح الكافية،٢٦٠/٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شربن بماءِ البحرِ ثم ترفَّعت متَى لُجَجٍ خُضْرٍ لهن نئيجُ[1]

و (لعلّ) في لغة عقيل، و من شواهدها:

لَعَلَّ اللهِ فضّلكم علينا بشيءٍ أنّ أمَّكُمُ شَرِيمُ[2]

و(لولا) وهي عند سيبويه لا تجرّ إلا المضمر.

و هذه الحروف منها ما يجرّ الظاهر و المضمر، و منها ما لا يجرّ إلا الظاهر. كما تقسم إلى أصلية، و زائدة و شبه زائدة، و يتفق القسمان الأخيران في أنهما لا يحتاجان إلى متعلق.

و بعضها يتردد بين الحرفية و الاسمية كالكاف، أو بين الحرفية و الفعلية، كـ(خلا).

و لكل حرف معانٍ يرشد إليها السياق. و ثمة أحكام لكل منها فصلتها كتب الأدوات[3].

توجيه(الْكُفَّار):

و جّه الإمام الشوكاني قراءة الجر في(الْكُفَّارَ)[4] في قوله تعالى:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الَّذِينَ اتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُواً وَلَعِباً مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ }[المائدة:٥٧] على تقدير(من)،قال:" قرأ أبو عمرو و الكسائي

---

١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٢/٨٥، و د. حداد، معجم شواهد النحو، (٤٤٢).

٢) البيت مجهول القائل ينظر:ابن هشام، شرح قطر الندى و بل الصدى،ص ٢٤٩، و د. حداد، معجم شواهد النحو(٢٤٦٨).

٣) منها: حروف المعاني للزجاجي، والأزهية للهروي، و مغني اللبيب لابن هشام، و رصف المباني للمالقي، والتحفة الوفية في معاني حروف العربية لإبراهيم السفاقسي(٧٤٢هـ)، و الجنى الداني للمرادي.

٤) ينظر: د. مكرم، معجم القراءات، ٢/٢٢٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالجر على تقدير (مِن) أي: ومن الكفار، قال الكسائي وفى حرف أُبيّ (ومن الكفار)، و قـرأ . من عداهما بالنصب. قال النحاس: وهو أوضح وأبين[1] "[2].

و وجه ابن خالويه هذا الوجه الذي ذهب إليه الإمام الشوكاني[3]، إذ حذف حرف الجـر، و بقي الاسم مجرورا.

و يرى الباحث أن الجر قد يحمل على العطف على موضع (الذين)، و ليس ثمة ما يمنـع، و لا يقال إن ثمة فاصلا بين المعطوف و المعطوف عليه؛ لأن ما بعد(الذين) هو صلة لها، و الاسم الموصول وصلته بمنزلة اسم واحد؛ لأن الصلة لا تنفك عن الموصول، فلا معنـى للموصول بغير صلته. و في هذا التوجيه لا يكون ثمة حذف لحرف الجر و إبقـاءٌ لعملـه، فمعلوم أن الحرف عامل ضعيف، لا يقوى على العمل محذوفا؛ لذلك فإنّ الاسـم المجـرور ينتصب على التشبيه بالمفعول به إذا ما أسقط حرف الجر.

ثانيا ــ المجرور بالإضافة:

الإضافة في اللغة تعني الإسنادُ، قال امرؤ القيس:

فَلَمَّا دَخَلْنَاه أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إلى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ [4]

---

١) ينظر: النحاس، معاني القرآن، ٣٢٦/٢.

٢) الشوكاني، فتح القدير،٥٧/٢.

٣) ينظر: ابن خالويه،الحجة في القراءات السبع، ص ١٣٢.

٤) البيت لامرئ القيس، و المعنى: أي لَمَّا دخلنا هذا البيتَ أسْنَدْنَا ظهورنا الى كل رَحْل منسوب الى الحيرَة مخطَّطٍ فيه طرائق. ينظر:(ديوانه:ص ٨٨).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و في اصطلاح النحاة:" إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامَ تنوينه"١.

و تقسم الإضافة قسمين إضافة محضة و إضافة غير محضة؛ فالمحضة هي الإضافة التي يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه التعريف أو التخصيص، و تكون محمولة على معنى (اللام) و هو الأكثر، أو (من) أو (في)، و المشهور عند النحويين حمل الإضافة على(اللام)و (من)، حتى إنّ بعضهم لم يذكر حملها على(في)٢ غير أنّ هناك شواهد من المسموع تقتضي حمل الإضافة على (في)، كقوله تعالى: **{وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ }**[سبأ:٣٣].

و ينبغي أن يتجرد المضاف في الإضافة المحضة من(أل)، محتجين بالمسموع عن العرب، كقول ذي الرّمة:

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيْمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلاَثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ البَلاَقِعُ٣

و أنكر جمهور البصريين على الكوفيين قولهم (الثلاثة الأثواب) تشبيها لها ب(الحسن الوجه)٤،

و جعلوا للمضاف إلى ياء المتكلم أحكاما هي:

---

١) ينظر: ابن هشام، شذور الذهب، ص٤٢٠.

٢) ينظر: الزمخشري، المفصل،ص١١٣.

٣) ينظر : ديوانه، ٢ /١٢٧٤، و أبو حيّان: محمد بن يوسف الأندلسي، تذكرة النّحاة، تحق: د. عفيف عبد الرّحمن، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط١ ، ١٤٠٦هـ، ص ٣٤٤ و الشنقيطي، الدرر اللوامع، ٢٠١/٦.

٤) ينظر: الرضي، شرح الكافية، ٢٠٦/٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

-إذا كان الاسم صحيح الآخر كُسِرَ آخره لمناسبة الياء، و قدرت عليه علامات الإعراب الثلاثة، و قالوا إن تعذّر ظهور العلامات التي يجلبها العامل بسبب الكسرة المناسبة للياء.

- فإن كان الاسم المضاف مقصورا أو منقوصا أو مثنّى، أو جمع مذكر سالما وجب تسكينه، و بناء الياء على الفتح، و جعلوا من النادر إسكانها بعد الألف كقراءة نافع(مَحْيايْ)١ من قوله تعالى: {قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّـهِ رَبِّ الْعَـالَمِينَ }[الأنعام: ١٦٢]، أو كسرها، كقراءة الأعمش والحسن (عَصايِ)٢ في قوله تعالى: {قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَى }[طه: ١٨]٣.

و أما الإضافة اللفظية فهي إضافة المشتق إلى معموله، و لا تكسب المضاف تعريفا و لا تخصيصا، إنما غايتها التخفيف اللفظي بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه. و ثمة أحكام أخرى أثبتها النحويون للإضافة، لا يتسع المقام لذكرها٤.

<u>توجيه (بُنَيَّ)</u>

ذكر الإمام الشوكاني في الياء المشدّدة في كلمة(بُنَيَّ)٥ من قوله تعالى: {وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلاَ تَكُن مَّـعَ الْكَـافِرِينَ } [هود:٤٢] – قراءتين:

---

١) ينظر: أبو عمرو الداني، التيسير في القراءات السبع ، ص٨٠.
٢) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن،١٨٦/١١.
٣) ينظر: ابن هشام، شرح الألفية، ١٩٦/٣، ١٩٧ .
٤) ينظر: ابن السراج، الأصول، ٥/٢، و الجليس النحوي ، ثمار الصناعة، ص ١٢١ ،والسهيلي، نتائج الفكر،ص٢١٥، و ابن يعيش، شرح المفصل، ١١٧/٢.
٥) ينظر: معجم القراءات، ١١٣/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأولى: فتح الياء المشدّدة(بُنَيَّ)، و نسبها إلى عاصم.

الثانية: كسر الياء المشدّدة(بُنَيِّ)، و نسبها إلى بقية القراء[1].

ثم وجههما ذاكرا آراء العلماء فيهما، وذلك قوله:" فأما الكسر فلجعله بدلا من ياء الإضافة؛ لأن الأصل (يا بُنَيِّي)، وأما الفتح فلقلب ياء الإضافة ألفا؛ لخفة الألف، ثم حذف الألف وبقيت الفتحة؛ لتدل عليه، قال النحاس: وقراءة عاصم مشكلة[2]، وقال أبو حاتم: أصله يا بنيـاهُ، ثـم تحذف. وقد جعل الزجاج للفتح وجهين وللكسر وجهين؛ أما الفتح بالوجه الأول ما ذكرنـاه، والوجه الثاني: أن تحذف الألف لالتقاء الساكنين، وأما الكسر فالوجـه الأول كمـا ذكرنـاه والثاني: أن تحذف لالتقاء الساكنين كذا حكى عنه النحاس"[3].

و يرى الباحث أن الفتحة على الياء المشددة(بُنَيَّ)[4] ربما لا تكون دليلا على الألف المحذوفة المنقلبة عن ياء المتكلم؛ إنّما هي للتخلص من التقاء الساكنين، لأنه يصعب علـى اللـسان أن ينتقل من حرف ساكن إلى حرف مجانس له من غير ما حركة تفصل بينهما، ففـي إدغـام المثلين يسكن الحرف الأول، فيعسر على اللسان أن يأتي بالثاني و هو في موضعه الذي كان فيه عند التلفظ بأول المِثْلَيْن، و لا يشترط في الحركة المجتلبة أن تكون ضمة أو فتحة لكـي يُنطق بثاني المِثْلَينِ، غير أنّهم يختارون للتخلّص من الساكنين حركة تلائم العامل المتقدم، فلو

---

١) ينظر: الشوكاني، فتح القدير،٥١٢/٢.

٢) ينظر: النحاس، إعراب القرآن،٢٨٤/٢. أرى أن سبب قوله (مشكلة)؛ هو أن الياء المشدّدة مكونة من لام الكلمة المنقلبة عن واو و (ياء التصغير الساكنة)، فإن قيل إن الفتحة على الياء جلبها العامل فلا دليل لفظيًا على ياء المتكلم المحذوفة، و إن قيل: إن الفتحة دليل على ياء الإضافة المحذوفة لم يكن هناك أثر للعامل، فهذا هو الإشكال الذي أشار إليه النحاس.

٣) ينظر: الشوكاني، فتح القدير،٥١٢/٢.

٤) أصلها(بُنَيْو)تصغير ابن) اجتمعت الواو و الياء و كانت الأولى منهما ساكنة فقلبت ياء ثم أدغمت الياء في الياء فأصبحتا ياء مشدّدة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كان (بُنَيّ) في موضع رفع لقالوا (بُنَيٌّ أخي) مثلا، فكيف يُجزَمُ بأن الفتحة في (بنـــيَّ) دليـل على الألف المحذوفة المنقلبة أصلا عن ياء الإضافة؟ و أرى أن يقال: إن الفتحة على اليـاء المشددة في (بُنيّ) هي علامة نصب المنادى، و ياء المتكلم محذوفة، فإن قيل: لا حـذفَ إلا بدليل فالجواب أن الدليل تكشف عنه قرائن الأحوال المشاهدة، فنوح صَلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّم ينادي (ابنه)، ثم يأمره بقوله(اركبْ)، فسياق الحال إذاً هو الذي دلّ على أنّ هناك ياء مـتكلم محذوفةً، و تبقى الفتحة الأثرَ الذي اجتلبته أداة النداء أو الفعل الذي نابت منابه- على الخلاف المشهور بين العلماء في عامل النصب في المنادى-.

و أمّا ما حكاه النحاس عن الزجاج في قراءة الفتح(بُنَيَّ) من أن الألف تحـذف لالتقـاء الساكنين- ففيه إشكال، و قد عبّر الشوكاني عن هذا الإشكال بقوله(كذا حكى عن النحاس). و يتضح هذا الإشكال إذا ما تم تحليل الكلمة، و معرفة ما طرأ عليها من إعلال. و هذا تـصوّر للتغيرات التي حدثت فيها.

ابن (صغّرت فأصبحت) { بُنَيْو}ثم(أعلت الواو فأصـبحت) {بُنَيْـي} ثـم(أدغـم المثلـين فأصبحت) { بُنَيَّ} ثم(أضيفت إلى ياء المتكلم فأصبحت) { بُنَيِّي}ثم (قلبت يـاء المـتكلم ألفـا فأصبحت بعد القلب) { بُنيّا }، فيتبيّن أنه ليس هناك ساكنان، فكيف حذفت لالتقاء الساكنين كما يقول الزجاج؟ و ربما يكون هناك تصوّر آخر عند الزجّاج.

و لم تُستشكَل قراءة كسر الياء المشددة(بُنَيّ)؛ لأن علامة الإعراب للمنادى مقدرة علـى ما قبل الياء المحذوفة بعد أن دلت الكسرة عليها، و علة حذف ياء الإضافة هي التخفيف[1]؛ فقد اجتمعت ثلاثة ياءات هي (ياء التصغير المدغمة في لام الكلمة، و لام الكلمة التي أصبحت بعد

---

١) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ٣٩٦/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإعلال ياء، و ياء الإضافة)، فنفروا من توالي ثلاثة أمثال؛ لذا حذفوا ياء الإضافة و أبقوا الكسرة دليلا عليها.

الفرع الرابع ــ التوابع:

أولا ــ النعت:

النعت هو:"التابع الذي يُكَمِّلُ متبوعَهُ بَدلالَتَه على مَعْنًى فيه أو فيما يَتَعلَّقُ به"[1]. و هو نوعان حقيقيّ و سببيّ، و الأصل في النعت الحقيقي أن يوافق منعوته في العدد والجنس و النوع و الإعراب.

و الأصل فيه عند جمهور النحويين أن يكون مشتقا أو مؤولا بالمشتق، و فائدته التوضيح أو التخصيص،و قد يأتي لمجرد التوكيد، كقوله تعالى{فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ}[الحاقة: ١٣] [2].

و الحق أن النعت قد يؤدي وظائف أخرى متعددة لم يشر إليها القدماء ؛ فقد يكون لتحديد الهيئة، أو لبيان العدد، أو لإزالة الإبهام، أو لبيان درجة الموصوف، أو لاستمرار وقوع الفعل، أو للدلالة على المساحات و الأحجام و الأطوال...[3].

---

١) ابن هشام، أوضح المسالك، ٣/٣٠٠.

٢) ينظر: الرضي، شرح الكافية، ٢/٢٨٩.

٣) ينظر: د. استيتيه: سمير شريف، اللسانيات: المجال و الوظيفة و المنهج، عالم الكتب الحديث،إربد– الأردن، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٩٥– ١٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توجيه(غَيْرُهُ):

بين الإمام الشوكاني أن (غَيْرُهُ)[1] قرئت في قوله تعالى:{**لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـهٍ غَيْرُهُ إِنِّيَ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ** }[الأعراف:٥٩] قرئت: بالرفع و بالجر و بالنصب، ثم وجه قراءة الرفع على أنها نعت لـ(إله) على الموضع، وقد أجاز أبو علي الفارسي في قراءة الرفع وجها آخر: هو أن تكون (غَيْرُهُ) نعتا مرفوعا على الموضع (مِّنْ إِلَـهٍ)[2]، ورجح أبو علي الفارسي الوجه الذي ذكره الشوكاني على هذا الوجه.

و أما قراءة الخفض فوجهها على أنها نعت على اللفظ، ثم ذكر أن الكسائي و الفراء أجازا النصب على الاستثناء. و ذكر أن أبا عمرو نفى قراءة النصب، فرد الشوكاني قوله محتجا بقول الشاعر:

لَمْ يَمْنَعِ الشّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَرْقَالِ[3]

ويفهم من الشاهد أن الشوكاني حمل قراءة النصب على النعت، غير أن الاسم بني على الفتح لإضافة إلى مبني ؛ فهو مبني على الفتح في محل رفع نعت على المحل أو في محل

---

١) ينظر: الدمياطي،إتحاف فضلاء البشر،ص٤٠٠.

٢) ينظر : ابو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ، ٢٤٧/٢.

٣) البيت لأبي قيس بن الأسلت ، و روي ب(أوقال) بدلا من(أرقال)في :ابن السراج، الأصول،٢٧٦/١، وابن جني، سر صناعة الإعراب،٥٠٧/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جر نعت على اللفظ، كقوله تعالى:{فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ}[الذاريات:٣][1].

ثانيا ــ العطف:

العطف نوعان:عطف نسق، وعطف بيان؛ فعطف النسق ما استعلمت فيه حروف العطف كالواو، و(أو)، وغيرهما.

ولما كان عطف النسق واحدا من التوابع، فقد اشترط فيه أن يكون موافقا للاسم الذي قبله (المعطوف عليه) في الحكم الإعرابي. ولا يشترط أن يكون ثمة تطابق بين المتعاطفين من حيث العدد أو الجنس، أو التعريف والتنكير.

وقد رتب العلماء لعطف النسق أحكاما فصلتها كتب النحو[2].

عرض الإمام الشوكاني لبعض القراءات المتعلقة بهذا الباب، وسيعرض الباحث لأمثال منها: مما ورد في (فتح القدير).

توجيه (أَرْجُلَكُمْ):

ذكر الإمام الشوكاني أن(أَرْجُلَكُمْ) في قوله تعالى:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ وَإِن كُنتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ

---

١) ينظر : الشوكاني ، فتح القدير ، ٤٨٠/٣.

٢) ينظر الجليس النحوي ، ثمار الصناعة ، ص١٦١،،وابن يعيش ، شرح المفصل ٧٤/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيداً طَيِّباً فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَـكِن يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ }[المائدة: ٦] قد قرئت بوجهين أحدهما:النصب والآخر الجر، ثم وجه قراءة النصب على أن اللفظ معطوف على (أَيْدِيَكُمْ)، ويترتب على هذه القراءة وجوب الغسل للرجلين في الوضوء [١].

وأما القراءة بالجر فوجهها على أن اللفظ معطوف على رؤوس، ويترتب على هذه القراءة حكم المسح للرجلين لا الغسل.ومن التوفيق بين معنى القراءتين أن يكون المسح خاصا بمن لديه عذر شرعي كالمسافر أو المريض.

وذكر أبو علي الفارسي التوجيهين اللذين ذكرهما الإمام الشوكاني في اللفظ السابق، مبينا أن حجة من قرأ بالجر هو العطف على أقرب العاملين، مقررا أن "وجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد".[٢]

© Arabic Digital Library Yarmouk University

---

١) ينظر الشوكاني ، فتح القدير ٢/٢٠، ٢١.

٢) أبو علي الفارسي ، الحجة للقراء السبعة ،١١٢/٢ .

المطلب الثاني: التوجيهات الصرفيّة:

الفرع الأول ــ في المصدر:

المصدر هو الحدث[1]، يفهم هذا من تعريف سيبويه للفعل؛ إذ يقول:" وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء..."[2]. فما يصدر عن الأشخاص من أحداث كالقتل و الضرب فهذه هي المصادر. و الفرق بين المصدر و الفعل أن الأول لا يدل على زمان، على حين يقترن الفعل بزمان من الأزمنة الثلاثة.

و ثمة أنواع من المصدر، منها المصدر الميميّ[3]، و هو المصدر المبدء بميم زائدة. و قد عرض الإمام الشوكاني في تفسيره للمصدر الميميّ. و هو ما سيقف عنده البحث.

توجيه (مُنزَلاً):

عرض الإمام الشوكاني للكلمة(مُنزَلاً) [4] في قول الله تعالى:{**وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكاً وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ**}[المؤمنون: ٢٩]. فقال:" أي أنزلني في السفينة. قرأ الجمهور{مُنزَلا } بضم الميم وفتح الزاي على أنه مصدر، وقرأ زر بن حبيش وأبو بكر عن عاصم والمفضل،

---

١) ثمة خلاف مشهور بين البصريين و الكوفيين فيما هو أصل للمشتقات. ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، م(٤٢).

٢) ينظر: سيبويه، الكتاب،١٢/١.

٣) ينظر: الرضي، شرح الشافية، ٢٩/١.

٤) ينظر: ابن زنجلة، ص٤٨٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بفتح الميم وكسر الزاي على أنه اسم مكان؛ فعلى القراءة الأولى: أنزلني إنزالا مباركا وعلى القراءة الثانية: أنزلني مكانا مباركا"[1].

فقد جعل (مَنزِلا) مصدرا ميميّا، و فسر الآية وفق ذلك.

و ليس ثمة ما يمنع أن يكون (منزلا)[2] على القراءتين مصدرا ميميّا أو اسم مكان[3].

الفرع الثاني – في المشتق:

يقسم الاسم في العربية من حيث الاشتقاق و عدمه إلى قسمين: جامد و مشتق ؛ أما الجامد فالذي لم يكن مأخوذا من فعل، كـ(رجل) و (امرأة)، و أما المشتق فهو ما كان مأخوذا من فعل، و لا بد أن تكون الحروف الأصلية في المشتق منه موجودة في المشتق لفظا أو تقديرا، و بالترتيب نفسه الوارد في الأصل.

و الاشتقاق الذي يعنيه الباحث هو الاشتقاق الأصغر، كما سمّاه ابن جني و شرحه بقوله:" وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة"[4].

و قد وجه الإمام الشوكاني بعض القراءات على أنها اسم فاعل أو اسم مفعول أو صيغ مبالغة....

---

١) الشوكاني، فتح القدير،٣/٤٧٩.
٢) انتصاب منزلا على أنه ظرف مكان أو مفعول مطلق.
٣) ينظر: أبو علي الفارسين الحجة للقراء، ٣/١٨١.
٤) ابن جني، الخصائص، ٢/١٣٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توجيه(سَاحر):

في قوله تعالى:{وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ }[يونس:٧٩] أورد الإمام الشوكاني في لفظ (ساحر)١ قراءتين، قال:" قرأ حمزة و الكسائي وابن وثاب والأعمش (سحّار)، وقرأ الباقون { ساحر } "٢، ثم وجّه قراءة (سحّار) على أنها صيغة مبالغة.

و هذا الوزن(فعّال) من الأوزان التي يكثر مجيء صيغة المبالغة عليها، كقوله تعالى: **{مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاء فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ }[فصلت:٤٦]**. و قوله تعالى: **{سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ}**[المائدة:٤٢].

الفرع الثالث ــ في الإعلال:

الإعلال: هو تغيير حرف العلة للتخفيف٣، ويجمعه القلب، والحذف، و الإسكان٤. و يلحق به إبدال حرف العلة همزة.

وقد تناول القدماء في موضع الإعلال كل واحد من حروف العلة الثلاثة، و ما يعتريه من تغييرات بفعل ما جاوره من حروف٥، و ألحقوا بذلك الهمزة، فما عدا هذه الأربعة سمّي التغيير الذي يطرأ على الكلمة إبدالا. قال:" ولفظ القلب مختص في اصطلاحهم بإبدال حروف

---

١) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر ،ص١٥.

٢) ينظر، الشوكاني ،فتح القدير،٢/٤٨٠.

٣) قُيّد التغيير في حرف العلة بـ(التخفيف) احترازا من التغيير للإعراب، في نحو:(مسلمون و مسلمين) و(مسلمان و مسلمين)، و(أبوك و أباك، و أبيك)، و التغيير لالتقاء الساكنين في بعض المواضع.

٤) ينظر الرضي، شرح الشافية،٣/٦٧.

٥) ينظر مثلا: الرضي، شرح الشافية،٣/٦٦ ، و ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠/٥٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العلة والهمزة بعضها مكان بعض، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال، وكذا يستعمل في الهمزة أيضا"[1].وثمة أحكام أخرى للإعلال فصلتها كتب النحو[2].

فسّر الإمام الشوكاني كثيرا من التغيّرات التي طرأت على بنية الكلمة، بفعل ما تعرضت له حروف العلة أو الهمزة[3] من قلب أو حذف أو إسكان. و سيقدم الباحث مثالا على ذلك مما ورد في (فتح القدير).

توجيه(الْقَيُّومُ):

قال الإمام الشوكاني في (الْقَيُّومُ)[4] من قوله تعالى:{**اللّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْحَـيُّ الْقَيُّـومُ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ**}[البقرة:٢٥٥]:"وأصل قيّوم (قيووم) اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فأدغمت الأولى في الثانية بعد قلب الواو ياء، وقرأ ابن مسعود وعلقمة و النخعي والأعمش (الحي القيّام) بالألف، وروي ذلك عن عمر، ولا خلاف بين أهل اللغة أن (القيوم) أعرف عند العرب وأصح بناء وأثبت علة"[5].

ذكر الإمام الشوكاني في(الْقَيُّومُ) قراءتين، هما (الْقَيُّومُ) و (الْقَيَّام)، و الكلمة على كلتا القراءتين صيغة مبالغة، الأولى على وزن(فَيْعُول)، و الثانية على وزن(فَيْعال).

---

١) الرضي، شرح الشافية،٦٧/٣. و ما يطرأ على الهمزة من تخفيف بالحذف أو التسهيل أو بجعلها بين بين في مثل(سؤل) و(رأس)و(بئر) يسمى إبدالا.

٢) ينظر : ابن جني ، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني ،٢٨٠/١.

٣) ذكر الرضي أن الهمزة تلحق بحروف العلة.(شرح الشافة٦٧/١).

٤) ينظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص٣٠٨.

٥) الشوكاني، فتح القدير،٣٤٥/١.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

و قد ناقش الإمام الشوكاني ما طرأ على القراءة الأولى من إعلال، مبينا أنْ الأصل(قَيْوُوْم)[1] اجتمعت الواو و الياء وكانت الأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء.

الفرع الرابع ــ في الإدغام:

الإدغام(أو الادّغام): هو:" أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد ترتفع اللسان عنهما رفعة واحدة شديدة، فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام" [2].

و قال سيبويه:" هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه"[3].

و لا بد أن يكون الحرف الأول منهما ساكنا، و إلا صار الإدغام ممتنعا.ويكون الإدغام في الحرفين المتقاربين في المَخرَج،مثل(امّحى) في(انمحى)،و ذلك بعد إبدال النون ميما، و في الحرفين المتجانسين، مثل: (قَلّ)، و قد فصلت كتب النحو أنواع الإدغام و أحكامه[4].

---

١) العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ٢٦٥/١، و ابن جني، المحتسب،٢٤٦/١. و اكتفى ابن جني بتوضيح الإعلال في القراءة(قيّام).

٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، ١٢١/١٠.

٣) سيبويه، الكتاب ،٤٣٧/٤.

٤) ينظر:ابن جني ، المنصف شرح كتاب التصريف للمازني ، ٧٣/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توجيه(اثَّاقَلْتُمْ):

ذكر الإمام الشوكاني في (اثَّاقَلْتُمْ)[1] في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَـاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ }[التوبة:٣٨] قراءتين:

الأولى:(اثاقلتم)[2].

الثانية: (تثاقلتم) و نسبها إلى الأعمش، و قال: إنّها جاءت على الأصل.

ثم قال في توجيه القراءة الأولى:" أصله (تثاقلتم)،أدغمت التاء في الثاء لقربها منها، وجيء بألف الوصل؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن"[3]. فقد بين الإمام الشوكاني أن التاء أدغمت في الثاء لتقارب مخرج كل من الحرفين. ثم ذكر قول الشاعر:

تُولِي الضَّجِيْعَ إِذَا مَا اشْتَاقَهَا حَضِرًا عَذْبَ المَذَاق إِذَا مَا اتَّابَعَ القُبَلُ[4]

فالأصل (تتابع) أدغِمت التاء في التاء،فاجتلبت همزة الوصل ليتوصل بها للنطق بالساكن.

---

١) ينظر الطبري، جامع البيان،١٤/٢٥٢.

٢) ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ،١/٦١٧.

٣) الشوكاني، فتح القدير،٢/٣٨١.

٤) لم أقف لهذا البيت على نسبة، و قد جاء البيت في فتح القدير ب(توالى)، فأثبتُ (تولي) ليستقيم الوزن، و هي الرواية التي ذكرت في المصادر التراثية. و روي (استافها خَصِرًا) في : الفراء معاني القرآن ، ١/٤٣٨، و الطبري، جامع البيان، ٢/٢٢٤، و القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٨/١٤٠. و استافها: شمّها ، خَصِرا: باردا، و هو من إقامة الصفة مقام الموصوف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخاتمة

أ- نتائج البحث:

- كان لكثير من النحويين حضور كبير في كتاب فتح القدير؛ لذا ترددت فيه أسماء العديد من أعلام النحو، كالخليل وسيبويه والكسائي وقطرب والفراء والأخفش الأوسط والمبرد، والنحاس، والزمخشري، وغيرهم، وقد كان للفراء القدح المُعَلّى، في تفسير الشوكاني.
- عني الشوكاني عناية كبيرة بالسماع، فقلما يذكر مسألة نحوية تستند إلى هذا الأصل، دون أن يورد شاهدا عليها، مُبيّنا أنها موافقة للصواب، أو أنها لا تتفق والمسموع الذي عول عليه أهل اللغة.
- تؤكد النصوص التي وردت في فتح القدير اهتمام الإمام الشوكاني بالقياس؛ فقد كان على وعي تام بهذا الأصل، وقد تكلم على القياس لا في الفقه وحسب، بل في اللغة أيضا، عارضا آراء العلماء فيه.
- اعتدّ الشوكاني بالإجماع بوصفه واحدا من أصول النحو المعتبرة؛ لذلك يرد كثيرا عنده ذكر العبارات التي تدل على الإجماع. ومفهوم الإجماع عند الشوكاني هو إجماع النحويين جميعا، فلم يذكر مسألة انفرد بها البصريون أو الكوفيون، فيسميها إجماعا.
- أفاد الشوكاني من الاستصحاب كواحد من أصول النحو،غير أن عنايته به أقل من عنايته بأدلة النحو الأخرى، وهذا يعود إلى أن استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولا يصار إليه إلا عند انعدام الدليل.
- قلما يفسر الشوكاني آية من آيات الكتاب الكريم دون أن يقف عند إعراب بعض مفرداتها، ولا سيما المفردات التي يؤثر توجيهها النحوي في توجيه معنى الآية، وربما يشير وهو

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يعرض لإعراب الآية، إلى الآراء النحوية المختلفة فيها، وكثيرا ما يقف عند الآيات التي فيها خلاف نحويّ، بينْ المذاهب النحوية، ذاكرا رأي كل من المذهبين البصري والكوفي، مقـدما رأي البصريين على رأي نظرائهم في غير موضع.

- إذا لم يقدّر للشوكانيّ أن يعاصر من يُحتج بكلامهم فقد نقل لنا في تفسيره كثيرا من مـادة السماع، بل ذكر عددا من العبارات التي تشي بمدى عنايته بكلام العرب، واتخـاذه مرجعـا مهما في توجيه الإعراب والمعنى.

- كان الإمام الشوكاني ميّالا إلى آراء جمهور البصريين كثيرا؛ لذلك وجّه العديد من الآيات وفق ما قالوا به؛ فقد أيّد جمهور البصرين فيما يقرب من خمسَ عشرةَ مسألة، ولم يذكر مـن مسائل الكوفيين سوى مسائل قليلة.

- لم يكن الشوكاني من أنصار القائلين بالمذاهب الأخرى، كالبغدادي والأندلسيّ وغيرهمـا؛ فالمذهب البغدادي لم يَرِد له ذكر في تفسيره كله، واكتفى بالمذهبين البصريّ والكوفيّ، وكأنه لا يؤمن بوجود غير هذين المذهبين، وإن كان قد استشهد بآراء كثير من نحـويي المـذهب البغدادي كما لم يلحظ الباحث أنه ذكر المدرسة الأندلسية أو المذهب الأندلسي، علـى كثـرة استشهاده بأعلام هذا المذهب، كابن عصفور وابن مالك وغيرهم، في حين أنه ذكر البصريين في نَيِّفٍ وسبعين موضعا، وذكر الكوفيين في نَيِّفٍ وتسعين موضعا، وكأنّـه يـرى أن ثمّـة مدرستين نحويتين ليس غير هما المدرسة البصريّة والمدرسة الكوفيّة، والنحاة كلُّهم بـصريّو النِّزعة أو كوفيّوها. وهو الحقّ.

- قلما يعرض الإمام الشوكاني لقراءة من القراءات دون توجيه، كما كان يعرض لآراء كثير من النحويين عند توجيهه للقراءات القرآنية، ولا سيما آراء القدماء منهم كـسيبويه، والفـراء والمبرد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- اتكأ الإمام الشوكاني على قواعد النحو والصرف في شرحه لآيات القرآن الكريم، وما فيها من أحكام، وتوجيهها الوجهة التي يغلب على ظنه أنها الصواب.

ب- التوصيات

لم يقصد الباحث أن يحصي القراءات القرآنية التي وجهها الإمام الشوكاني في تفسيره توجيها نحويّا أو صرفيّا، إنما عرض لنماذج منها موزعة على بعض أبواب النحو يمكن أن تمثل منهج الشوكاني النحويّ؛ كما أن الدراسة اقتصرت على مستويين من مستويات التحليل اللغويّ؛ هما المستوى النحويّ والمستوى الصرفيّ؛ لذا فإنّ توجيه القراءات وفق المستويات الصوتية والدلاليّة والبلاغيّة يصلح أن يكون بحثا مستقلا، بل أبحاثا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست الآيات

الآيـــــــــــة	السورة	رقم الآية	موضعها في البحث
{الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالمِينَ }		٢	٦
{ إيَّاكَ نَعْبُدُ وإيَّاكَ نَسْتَعِينُ }		٥	٣٣، ١٢٧
{ ذَلِكَ الكِتَابُ}		٢	٥٤
{خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ }		٧	١٧٦
{ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً}		١٧	٥٩، ٩٦، ١٥٩
{ فأتُوا بسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءكُم مِّن دُونِ اللهِ إنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }		٢٣	٢٣، ١٥٤
{ قَالُوا سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا }		٣٢	٣٢، ١٤٠
{ إلاَّ إبْلِيسَ }		٣٢	٢١
{ وَقُلنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أنتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ}		٣٥	١١٤، ١١٥
{ اهبطوا مصرا }		٦١	١٣٥
{وَاتَّقُوا يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً}		٤٨	١٧٨
{ وَإن يَأتُوكُمْ أسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إخْرَاجُهُمْ }		٨٥	١٤٨
{أفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أنفُسُكُمْ}		٨٧	١٥٥
{ قُلْ إن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الآخِرَةُ عِندَ اللهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا المَوْتَ إن كُنتُمْ صَادِقِينَ }		٩٤	١٠٤
			٣٢، ١٥٥،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

{أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ }		١٠٠	١٥٦
{ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ}		١٠٢	١٦٢
{ وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ }		١٢٥	٢٦
{ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ }		١٣٠	٧٨
{ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ}		١٥٠	١٣٤
{ فَمَنِ اضْطُرَّ }		١٧٣	٨٧، ١٧٧
{ وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَـئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَـئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ }		١٧٧	٥٧
{ وَلِتُكْمِلُواْ الْعِدَّةَ }		١٨٥	٢٩
{وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوَاْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ }		١٩٥	٥٦
{وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا		٢٠٤	١٨٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وَيُشْهِدُ اللّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ)			
(وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ)	٢٢٨		٥٣
{إِلاَّ أَن يَخَافَا}	٢٢٩		٤٥
:{وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِيَ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }[	٢٤٠		١٨٩
(قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُواْ	٢٤٦		١٧٥
(فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ)	٢٤٩		١٨٤
{تِلْكَ آيَاتُ اللّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ)	٢٥٢		٥٤
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ)	٢٥٤		٢١١
{اللّهُ لاَ إِلَـــهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلاَ نَوْمٌ}	٢٥٥		٢٣٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

{ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِـــي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِـــي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ]	٢٥٨		٧٥
{كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا أَوْ قَالَ أَنَّى ...}	٢٥٩		٧٥
{إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ }	٢٧١		١٥٢
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ }	٢٧٨		١٢٥
{وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ}	٢٨٠		١٠٣
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ... إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً	٢٨٢		١٩٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ }			
{الم}	آل عمران	١	٧٣
{قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاء وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاء }		٢٦	١٥٧
{ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّـنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ}		٩٧	١٦١، ١٦٢
{ وَلْتَكُن }		١٠٤	٨٨
{وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ }		١٦٦	٣٠
{ الَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ }		١٩٥	٣٣
{تِلْكَ آيَاتُ اللّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ }		٢٥٢	٥٤
{ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ}		١	١٣١، ١٣٢
{ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ }		١٦	٧٢
{ يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن		٢٦	١٣٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قَبْلِكُمْ }			
{ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاء }	٣١		٥٨
{ إِنَّ اللّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ }	٤٨		١٥٤
{إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ ...}	٩٠		١٠٠
{ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ }	١٥٧		١٦٢
{وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ }	١٦٢		٥٦
{وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيماً }	١٦٤		٨٣
{ وَلاَ الْمَلآئِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ }	١٧٢		٥٢
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فَاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ	٦		٢٢٦
{قَالُواْ يَا مُوسَى إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَداً مَّا دَامُواْ فِيهَا فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ }	٢٤	المائدة	١١٦
{ إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ }	٣٤		٥١
{سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ}	٤٢		٢٢٩
{ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ }	٥٠		٣٢
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ الَّذِينَ اتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُواً وَلَعِباً مِّنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن	٥٧		٢١٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ }			
{إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَ الصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ}	٦٩	١١١، ١١٣	
{مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ }	١١٧	١٦٣	
{قَالَ اللّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }	١١٩	١٧٧	
{وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ}	٣٤	١٥٤	الأنعام
{ قُلْ أَرَأَيْتَكُم إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ	٤٠	٢٣	
{ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ}	٤٧	١٤٦	
{ قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ}	٥٧	١٠٠	
{وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ}	٧١	١٣٧	
{ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ آتَيْنَاهَآ إِبْرَاهِيمَ على قَوْمِهِ}	٨٣	٥٤	
{ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ }	٨٦	٥٣	
{وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاء ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاء	٩٤	٢١٢	

© Arabic Digital Library Yarmouk University

{ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ }			
{ وَجَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُواْ لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ }	١٠٠		١٠٠
{وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءتْ لاَ يُؤْمِنُونَ }	١٠٩		١٧٨
{وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ}	١٣٧		٦٢، ١٨٣
{قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ }	١٦٢		٢٢٠
{ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ }	١٢	الأعراف	٥٥
{ قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ }	١٦		٥٥
{ لِيُبْدِيَ لَهُمَا }	٢٠		٥٥
{مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}	٥٩		١٥٣، ٢٢٤
{ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُونَ}	٩٧		١٥٥
أَوَ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ}	٩٨		١٥٥
{أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ اللّهِ}	٩٩		١٥٥
{ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي فَلاَ تُشْمِتْ بِيَ الأَعْدَاء وَلاَ تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ }	١٥٠		١٧٦، ١٨٤
{ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا }	١٥٥		٦٠
{ إنا هدنا إليك }	١٥٦		١١١
{ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً }	١٦٠		٦١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

{سَاء مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ}		١٧٧	١٣٠
{ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ }		١٨٤	٩٦
{ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ }		١٨٧	٦١
{وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ وَلاَ تَكُن مِّنَ الْغَافِلِينَ }		٢٠٥	١٥٠
{وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ }[	الأنفال	٣٢	١٧٥
{ وَأَذَانٌ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الأَكْبَرِ أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ }	التوبة	٣	١١٤
{ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ }		٦	٩١
{يُرِيدُونَ أَن يُطْفِؤُواْ نُورَ اللّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ }		٣٢	١٣٧
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ }		٣٨	٢٣٢
إِلاَّ تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ}		٤٠	٦١
{يَحْلِفُونَ بِاللّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤْمِنِينَ }		٦٢	٣٠
{ يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ }		٦٤	٦٢
{وَقَالَ فِرْعَوْنُ ائْتُونِي بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ	يونس	٢٨	٢٢٩
{الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ }	هود	١	٢١١
{ أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ }		٨	١٠٦
{وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ وَنَادَى نُوحٌ		٤٢	٢٢٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ابْنَهُ وكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا وَلاَ تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ }			
{إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ }	٨١		٢١١
{خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ }	١٠٧		١٣٣
{ وَإِنَّ كُـلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ }	١١١		٨٣، ١١٧، ١١٩
{ وَاسْتَبَقَا الْبَابَ }	٢٥	يوسف	٢٢
{ مَا هَـذَا بَشَراً }	٣١		٩٠
{ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ }	٣٥		١٣٩
{ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ }	٤٣		٧٥
{وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَواْ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ}	١٠٩		١٠٩
{ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَـمًّى }	١٠	إبراهيم	١٥٤
{ مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ }	١٦		١٦٢
{ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ }	٤٦		١٨١
{ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ }	٢	الحجر	٢
{ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ }	٢٠		٢٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

{ وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلاَّ تَتَّخِذُواْ مِن دُونِي وَكِيلاً}	الإسراء	٢	٢٠٤
{ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْداً شَكُوراً}		٣	٢٠٥
{ فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً }		٣٣	٥١
{ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَـذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلاَّ قَلِيلاً}		٦٢	١٤٦
{ أَحْصَى }	الكهف	١٢	٧٧
{ فلينظر أيها أزكى طعاماً }		١٩	٧٧
{ إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ }		٥٠	٢١، ٥٦
{ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلاً}		١٠٧	١٠٤
{ ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا}	مريم	٢	١٦٢
{قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ }		٩	١٢٤
{فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً}		٢٩	١٠٣
{وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِئْياً }		٧٤	١٧٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

{ إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً }		٩٣	٨٨
{ قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ}	طه	٩٧	٥٧
{وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ}	الأنبياء	٣	٥٧، ١٨٧
{ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ }		١٦	١٠٢
{ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ }		٢٣	٢٢
{ إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ }	الحج	١٧	٣٢
:{ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ}		٧٨	١٦٢
{وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكاً وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ }	المؤمنون	٢٩	٢٢٧
{ فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولاً }		٣٢	٢٣
{ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ }		٩٩	٥٨
{ الزانية والزاني }	النور	٢	٧٦
{الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاء }		٣١	٥٨
{ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ}		٣٥	١٦٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

{وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاء الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْماً تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ }		٣٧	٨٤
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاء ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }		٥٨	٥٨، ٢١٤
{ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ }		٦٣	٥٦
{وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيراً }	الفرقان	٧	٥٦
{ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ }	الشعراء	٧٧	٥٦
{ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ }		٩٧	٢٨
{ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ}	النمل	١٠	١٣٤
{إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ}		١١	١٣٤
{ أَنْ أَرْضِعِيهِ }	القصص	٧	٧٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

{ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً }		٨	٥٥
{ وَلَوْلَا أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ }		٤٧	٩٨
{وَالشَّهَادَةِ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ذَلِكَ عَالِمُ الْغَيْبِ}	السجدة	٦	٥٤
{ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً}		٢٤	٨٤
{لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً }	الأحزاب	٢١	٢٧
{ملعونين أينما ثُقفوا}		٦١	٢١٥
{وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ}	سبأ	٣	١٨٢
{ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ}		٤	١٨٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

{وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ}	٦		١٤٩، ١٨٣
{وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ }	٣٣		٢١٩
{ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ}	٣٢		٢٠٧
{ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤاً وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ}	٣٣		٢٠٧
{ يَخِصِّمُونَ }	٤٩		٧٨
{يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون }	٣٠		٢٠٣
{ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ }	٤٦		١٥٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

{أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ }		٥٦	١٢٦
{ لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ }		٦٣	٧٤
{ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا}		٧١	١٥٦
{غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ }	غافر	٣	٣١
{مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاء فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ }	فصلت	٤٦	٢٢٩
{ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ }	الشورى	١٥	١٣٧
{ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ }		٣٠	٥٦
{ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ }	الزخرف	٤٠	٣٢
{ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى }	الدخان	٥٦	٥٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

{مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاء غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاء حَمِيماً فَقَطَّعَ أَمْعَاءهُمْ }	محمد	١٥	٢٠٩
{فَوَرَبِّ السَّمَاء وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ }	الذاريات	٢٣	٢٢٥
{ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى }	النجم	١	٦٠
ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى		٦	١١٥
{وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى }		٧	١١٥
{ وَكَانُوا يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ		٤٧	١٥٦
أَوَ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ }	الواقعة	٤٨	١٥٦
{إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ }		٩٥	١٠٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

{الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ }	المجادلة	٢	٩٠
{ ذَلِكُمْ حُكْمُ اللهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ }	الممتحنة	١٠	٥٤
{ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ }	التحريم	٦	٢١
{ فَسُحْقاً }	الملك	١١	٧٤
{ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ }	الحاقة	١٣	١٨٨
{ فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ }	المدثر	٤٩	٥٦
{كَلَّا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ}	القيامة	٢٦	١٩٤
{يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً }	الإنسان	٣١	١٨٢
{ آثِماً أَوْ كَفُوراً}		٢٤	٢٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

{ يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ }	النازعات	١٠	٥٩
{ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ }	الطارق	٤	١١٧، ١١٨
{فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى }	الأعلى	٩	١٢٥، ١٢٦
{خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ }	العلق	٢	١٢١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مطلع البيت	القافية	القائل	الصفحة
إذَاْ	الشِّتَاءُ	الربيع بن ضبع الفزاري	١٠٣
رُبَمَا	نَجلاءِ	عديّ بن الرعلاء	٢٣
أَحْسَنُ	النِّسَاءِ	عمر بن أبي ربيعة	٦٠
لا أَقْعُدُ	الأعْداءِ	------	٢٠٨
فَمَنْ	لَغَرِيْبُ	ضابئ البرجمي	١١٠
فَالْيَوْمَ	عَجَبِ	---	٢٤، ١٣١
فَلَمَّا	مُشَطَّبِ	امرؤ القيس	٢١٨
شربن	نئيجُ	أبو ذؤيب الهذلي	٢١٧
أَخُو	سَبُوحُ	------	٥٨
لِيُبْكَ	الطَّوَائحُ	الحارث بن نهيك	٦٣
سُبْحَانه	وَالْجَمَدُ	أميّة بن أبي الصلت	١٤٢
إذا	مُهَنَّدُ	جرير الخطفي	٢٥
وَقَدْ	مَقْعَدا	-----	٢٥، ١٣٢
لاَ دَرَّ	لمَحْدودِ	الجموح الظفري	٩٨
قَالَتْ	السُّوْدِ	الجموح الظفري	٩٨
وَإِنَّ	خَالِدِ	الأشهب بن رميلة	٥٩
أَلاَ يَا	القَطْرُ	ذو الرمة	١٢٨
وَإِنِّيْ	القَطْرُ	أبو صخر الهذلي	٩٩
أَحَافِرَةٌ	عَارْ	------	٥٩
تمرُّ	صدورها	---	٦٣
حَذِرٌ	الأقْدارِ	-----	٦١
أَقولُ	الفاخِرِ	الأعشى ميمون	١٤١، ١٤٢
وإنْ	العَشْرِ	النواح الكلابي	٦١
وسمعتَ	وَقْرِ	المسيب بن علس	١٢٥
وَيَنْمِي	يَضِرْ	عمر بن أبي ربيعة	١٥٤
ألا	الدّعْسِ	------	٢٠٣
سَلْ	مُتَعَيِّسِ	----------	٨٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أَبَا	الضَّبُعُ	العباس بن مرداس	٩٧
عَلَى	وازِعُ	النابغة الذبياني	١٧٨
وَهَلْ	البَلاَقِعُ	ذو الرمة	٢١٩
ما	وقعا	----	٢٥
نَحْنُ	مُخْتَلِفُ	عمرو الخزرجي	١١٢
هُوَ	جَنَفُ	جرير الخطفي	٦١
نُعَلِّقُ	نَفَانِفُ	مسكين الدارمي	٢٥، ١٣١
وَإِلاّ	شِقَاقِ	بشر بن أبي خازم	١١١
وَرُحْنا	تَرْتَقي	امرؤ القيس	١٥٩
تَجانَفُ	لِسوائكا	---	١٥٩
تُوْلِي	القُبَلُ	----	٢٣٢
أَتَنْتَهُوْنَ	الْفُتُلُ	الأعشى ميمون	٥٩، ١٥٩ ١٦١،
لِمَيَّةَ	خِلَلُ	لكثير بن عبد الرحمن	٢١٦
اِخْتَرْتُكَ	السُّوَلُ	الراعي النميري	٦٠
قُلْتُ	رَمْلاَ	عمر بن أبي ربيعة	١١٤
لَمْ يَمْنَعِ	ارْقَالُ	أبو قيس بن الأسلت	٢٢٤
فأَرْسَلَها	الدِّخالِ	لبيد بن ربيعة	٢١٣
فإذا	بِخَيالِ	تميم بن مقبل	١٥٦
أُرِيْدُ	سَبِيْلِ	كثير عزة	٢٩
كما	يزيل	أبو حية النميري	٦٣
فإذا	يُفْعَلِ	أبو كبير الهذلي	١٥٦
أَلاَ	شُغْلِي	أبو ذؤيب الهذلي	٩٨
فتَمَذَّرَتْ	الأُصُلْ	أبو ذهيب الهذلي	١٥٠
فَطَلَّقْهَا	الْحُسَامُ	الأحوص	٩٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و إنْ	حَرِمُ	زهير بن أبي سلمى	٦٨
لَعَلَّ	شَرِيمُ	----	٢١٧
أَلَسْتُ	مُصْرِمَا	حسان بن ثابت	١٢٨
أحسن	زَيْنُ		٦٠
وَيَقُلْنَ	إِنَّهْ	ابن قيس الرقيات	١١٢
بَكَرَ	أَلُوْمُــهُــنَّــهْ	ابن قيس الرقيات	١١٢
مَا بِالْمَدِينَةِ	مَرْوَانا	الفرزدق	١٣٣
إنَّا	يَشْرِيناَ	----	٢٠٤
دَعِ	بِمَكَانِهَا	أبو الأسود الدؤلي	١٠٤
فإنْ	بِلِبَانِهَا	أبو الأسود الدؤلي	١٠٤
أَكُرَّ	سِوَاها	عباس بن مرداس	٢٦، ١٣١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست الرجز

المطلع	القافية	الراجز	مكان وروده في البحث
سبحان	الفاخرِ		١٤٢
يا أقرع	أقرع	جرير البجلي	٦٨
إنّك	تصرع	جرير البجلي	٦٨
خَالَطَ	وفَا	العجاج	١٤٣
فصيروا	مأكول	حميد بن الأرقط	١٦٠
فَسُبْحَانًا	فَسُبْحَانًا	----	١٤٢
أيّانَ	أوانَا		٦١
سُبْحَانَكَ	السُّبْحانِ	----	١٤٤
وَصالِياتِ	يُؤَثْفَيْنْ	خطام المجاشعي	١٦٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثبت المصادر و المراجع

أولا- الكتب:

١) الآمدي: أبو الحسن علي بن محمد:

- الإحكام في أصول الأحكام ، تحق : د. سيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت، ط١ ، ١٤٠٤ هـ.

٢) الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة:

- معاني القرآن، تحق: فائز فارس، الكويت، ط١، ١٩٧٩،١.

٣) الأزهري : خالد بن عبد الله:

- شرح التصريح على التوضيح، بيروت ، دار الفكر ، (د .ت) .

٤) د. استيتيه: سمير شريف:

- اللسانيات: المجال و الوظيفة و المنهج، عالم الكتب الحديث،إربد- الأردن، ط١، ٢٠٠٥م.

٥) الأشموني : أبو الحسن علي بن محمد:

- شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، د.ت.

٦) الأعشى: أبو بصير ميمون بن قيس:

- الديوان، دار صادر ، بيروت، ١٩٦٦م .

٧) الأفغاني : سعيد :

- في أصول النحو ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٧م .

- موجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر بيروت، ط٣، ١٩٧٧م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨) الأكوع : إسماعيل بن علي:

- أئمة العلم المجتهدون في اليمن ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٨.

٩) امرؤ القيس:

- الديوان، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٣،د.ت.

١٠) ابن الأنباري : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:

- الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة ، تحق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٥٧م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت،١٩٩٨.

- البيان في غريب القرآن ، تحق : طه عبد الحميد طه ، مراجعة مصطفى السقا ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، د . ط ، ١٩٦٩ .

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق : د . إبراهيم السامرائي ، بغداد ،١٩٥٩م .

١١) د.الأنصاري: أحمد مكي:

- سيبويه و القراءات، دار المعارف، مصر،١٩٧٢.

١٢) ابن بابشاذ : طاهر بن أحمد :

- شرح المقدّمة المحسبة ، تحق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية ،الكويت ، ط١ ، ١٩٧٦ .

١٣) ابن برهان: عبد الواحد بن علي العكبري:

- شرح اللمع، تحق: د. فارس فائز، ط١، من منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ،١٩٨٤م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٤) ابن بري : أبو محمد عبد الله:

- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي ، تحق : د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٤٠٥هـ .

١٥) البغدادي : إسماعيل باشا:

- إيضاح المكنون ، مكتبة المثنّى، بغداد، د.ت .

- هديّة العارفين، مكتبة المثنّى، بغداد ،١٩٥١م.

١٦) البغدادي : عبد القادر بن عمر:

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحق : محمد نبيل طريفي ، بإشراف : إميل بديع يعقوب ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٩٩٨م .

١٧) البكري : أبو عبيد ، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد:

- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، تحق : عبد العزيز الميمني ، بيروت ، دار الحديث ، ط٢ ، ١٩٨٤م.

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، تحق : إحسان عباس ، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٩٧١م .

١٨) البهجة : عبد الفتاح حسن:

- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ، عمان ، دار الفكر ، ط١ ، ١٩٩٨م .

١٩) ثعلب: أبوالعباس أحمد بن يحيى:

- مجالس ثعلب، شرح وتحق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٥، ١٩٨٨م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٠) الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن:

- المقتصد في شرح الإيضاح، تحق:د. كاظم مرجان، وزارة الثقافة و الإعلام، العراق، د.ط، ١٩٨٢.

٢١) الجزولي: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز:

المقدمة الجزولية في النحو، تحق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، السعودية،ط١، ١٩٨٨م.

٢٢) الجعدي : عمر بن علي بن سمرة:

- طبقات فقهاء اليمن ، تحق: فؤاد سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨١م .

٢٣) الجليس النحوي : أبو عبد الله الحسين بن موسى:

- ثمار الصناعة، حققه و قدم له : د . حنا جداد ، وزارة الثقافة ، عمان – الأردن ، ط١ ، ١٩٩٤.

٢٤) الجمحي : محمد بن سلام:

- طبقات فحول الشعراء ، تحق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، جدة ، دار المدني ، ١٩٧٤م .

٢٥) ابن جني : أبو الفتح عثمان:

- الخصائص ، تحق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت،د.ت.
- سر صناعة الإعراب ، تحق : د.حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ،١٩٨٥ .
- اللمع في العربية، تحق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ١٩٧٢م.
- المنصف في التصريف ، تحق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة ومكتبة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٥٤ م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢٦) د. حجازي، محمود فهمي:

- علم اللغة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣.

٢٧) د حداد: حنا بن جميل:

- شذرات من النحو و اللغة و التراجم ، مؤسسة حمادة للنشر و التوزيع ، إربـد – الأردن ، ٢٠٠٦م.

- معجم شواهد النحو الشعرية ،دار العلوم ، الرياض ، ط١ ، ١٩٨٤.

- ملك النحاة: حياته وشعره ومسائله العشر ، جامعة اليرموك ، إربد ،ط١، ١٩٨٢م .

٢٨) د . الحديثي : خديجة:

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ط١، ١٩٧٤م.

٢٩) د . حسن: عباس:

- اللغة والنحو بين القديم والحديث ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٧١م.

- النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط٥، د.ت.

٣٠) د . الحلواني : محمد خير:

- المفصل في تاريخ النحو العربي ، ط١ ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٩م .

٣١) الحِمْصيّ: الشيخ يس:

- حاشية على التصريح للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

٣٢) أبو حيان: محمد بن يوسف الغرناطي:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحق: د. مصطفى النماس، مطبعـة المـدني، القاهرة، ط١، ١٩٨٧ م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- البحر المحيط ، تحق : عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٧م.
- تذكرة النّحاة، تحق: د. عفيف عبد الـرّحمن، مؤسـسة الرّسـالة، بيـروت، ط١ ، ١٤٠٦هـ.

٣٣) الحيدرة اليمني : علي بن سليمان:
- كشف المُشكِل في النحو ، تحق : د. هادي عطية مطر، بغداد ، مطبعة الإرشـاد ، ط١ ، ١٩٨٤م.

٣٤) ابن خالويه: الحسين بن أحمد:
- الحجة في القراءات السبع، تحق: د. عبد العـال سـالم مكـرم،: دار الـشروق ، بيروت،ط٤، ١٤٠١هـ.

٣٥) الخضري : محمد:
- أصول الفقه ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت . ط٦ ، ١٣٨٩هـ .

٣٦) أبو الخير: محمد بن محمد بن الجزري:
- طيبة النشر في القراءات العشر،تحق: علي محمد الطباع، مطبعة البابي الحلبـي، القاهرة، ط١، ١٣٦٩هـ.

٣٧) الدمياطي: أحمد بن محمد بن عبد الغني:
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،تحق: أنس مهرة، دار النشر ، دار الكتب العلمية، لبنان ،ط١، ١٩٩٨م.

٣٨) ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر(، نسخة مصورة عن طبعـة دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ) القاهرة ١٣٨٥هـ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٩) الذهبي: محمد بن أحمد:

- معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار، نشر محمد سيد جاد الحق، مطبعة دار التأليف، مصر، ١٩٦١م.

٤٠) د . الذهبي: محمد حسين:

- التفسير و المفسرون ، دار الكتب الحديثة ، ط٢ ، ١٣٩٦هـ.

٤١) الرازي: فخر الدين محمد بن عمر:

- المحصول في علم الأصول ، تحق : طه جابر فياض العلواني ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ط١ ، ١٤٠٠ هـ.

٤٢) الراعي النميري:

- الديوان ، تحق: لاينهرت فاييرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٤٣) الرضي الأستراباذي: محمد بن الحسن الموسوي:

- شرح شافية ابن الحاجب ، تحق : محمد نور حسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٢م.

- شرح كافية ابن الحاجب ، تحق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس،بنغازي، ١٩٧٨م.

٤٤) زبارة: محمد بن محمد اليمني:

- نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر من هجرة سيد البشر،تحق الشيخين عادل عبد الموجود و علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١،١٩٩٨م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٥) د . الزبيدي: سعيد جاسم:

- القياس في النحو العربي ، نشأته و تطـوره ، دار الـشروق ، عَمـان ، ط ١ ، ١٩٩٧ .

٤٦) الزبيدي :عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي:

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تحق : طارق الجنابي ، بيروت ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٨٧م.

٤٧) الزبيدي : أبو الفيض، محمد مرتضى:

- تاج العروس من جواهر القاموس ، تحق : علي شيري ، بيـروت ، دار الفكـر ، ١٩٩٤م .

٤٨) الزجاج: : أبو إسحاق ، إبراهيم بن السري:

- إعراب القرآن (المنسوب إليه). تحق: إبراهيم الأبياري ، بيـروت ، دار الكتـاب اللبناني، ط٣ ، ١٩٨٦م.

٤٩) الزرقاني: محمد عبد العظيم:

- مناهل العرفان في علوم القرآن، تحق: مكتب البحـوث والدراسـات،دار الفكـر، بيروت، ط١، ١٩٩٦.

٥٠) الزركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله:

- البرهان في علوم القرآن،تحق: محمد أبو الفـضل إبـراهيم،دار إحيـاء التـراث العربي،بيروت،ط١، ١٩٥٧.

٥١) الزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد:

- الأعلام ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٩ ، ١٩٩٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥٢) الزمخشري:أبو القاسم محمود بن عمر:

- الكشاف، تحق: عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ.

- المفصل في صنعة الإعراب ، تحق : د . علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣.

٥٣) ابن زنجلة: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد:

- حجة القراءات، تحق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط٢ ،١٩٨٢م.

٥٤) د . سالم : سيد مصطفى:

- وثائق يمنية ، المطبعة الفنية ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٥٥) ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل:

- الأصول في النحو، تحق: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط٣ ،١٩٨٨م.

٥٦) سركيس : يوسف إليان:

- معجم المطبوعات العربية ، مطبعة سركيس ، مصر ، ١٣٤٦هـ.

٥٧) أبو السعود: محمد بن محمد العمادي:

- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم،المشهوربـ (تفسير أبي السعود)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، د. ت.

٥٨) السلسيلي : أبو عبد الله محمد بن عيسى:

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تحق : الشريف عبد الله بن علي الحسيني البركاتي ، بيروت ، دار الندوة ، ط١ ، ١٩٨٦م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥٩) السلميّ : العبّاس بن مرداس:

- الديوان ، تحق: د. يحيى الجبوريّ ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١، سنة ، ١٩٩١م .

٦٠) السهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله:

- نتائج الفكر في النحو،تحق:د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام،القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٤م.

٦١) سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان:

- الكتاب ، تحق : عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٨م.

٦٢) السيرافي : أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان:

- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، تحق : محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط١ ، ١٩٨٥م.
- شرح كتاب سيبويه ، تحق : رمضان عبد التواب ، القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ط١ ،١٩٩٠م .
- ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحق: د. عوض القوزي،منشورات جامعة الملك سعود، الرياض، ط٢، ١٩٩١م.

٦٣) السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر:

- الاقتراح في علم أصول النحو ، تحق : د.أحمد محمد قاسم،مطبعة السعادة، القاهرة،ط١ ،١٩٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- المزهر في علوم اللغة و أنواعها ،شرح و تصحيح: محمد أحمد جاد المولى و آخرين، دار الفكر، بيروت. د.ن.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.

٦٤) الشاطبي: القاسم بن فيرة:
- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع،: دار الكتاب النفيس ،بيروت،ط١، ١٤٠٧هـ.

٦٥) ابن الشجري : أبو السعادات علي بن حمزة العلوي:
- أمالي ابن الشجري ، تحق: محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢.

٦٦) د. الشرجي: عبد الغني قاسم:
- الإمام الشوكاني حياته و فكره ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨ .

٦٧) الشنقيطي : أحمد بن الأمين:
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحق : عبد العال سالم مكرم ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٤١٤هـ .

٦٨) الشنقيطي : محمد الأمين بن محمد المختار الجكني:
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ،تحق : صلاح الدين العلايلي ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، ط١ ، ١٩٩٦م.

٦٩) الشوكاني: محمد بن على:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر, تحق: خليل السبيعي, بيروت ، دار ابن حزم ، ١٤٢٠هـ.
- أدب الطلب ،تحق : مركز الدراسات و البحوث اليمنية ، صنعاء ، ١٩٧٩ .
- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ، تحق : الشيخ أحمد غزو ، دار الكتاب العربي ، دمشق – كفر بطنا ، ط ١ ، ١٩٩٩م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .
- الفتح الرباني ، تحق :محمد صبحي حلاق ، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء ، ١٤٢٣هـ.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير ، تحق : د عبد الرحمن عميرة ، دار الوفاء ، مصر، ط١ ، ١٩٩٤.
- قطر الولي على حديث الولي، تحق: د إبراهيم هلال ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٦.

٧٠) الصبان: محمد بن علي:

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

٧١) الطبري، محمد بن جرير:

- جامع البيان في تأويل القرآن ، تحق : أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ٢٠٠٠ م.

٧٢) ابن عادل : أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الدمشقي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- اللباب في علوم الكتاب ، تحق: عادل أحمد عبد الموجود ،دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١.

٧٣) ابن عاشور: محمد الطاهر بن محمد التونسي:

- التحرير و التنوير المعروف بـ(تفسير ابن عاشور)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت،ط١، ٢٠٠٠م.

٧٤) د.عبد العال سالم مكرم، و د.أحمد مختار عمر:

- معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت،ط١، ١٩٨٢.

٧٥) أبو عبيدة : معمر بن المثنى:

- مجاز القرآن ، تحق : محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ،١٩٨١م.

٧٦) د . عثمان : عبد الرؤوف محمد:

- مع الحديث النبوي و الاحتجاج النحوي ، دار الطباعة المحمدية ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢م.

٧٧) العسكري :أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل:

- جمهرة الأمثال، تحق:محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش،دار الفكر،بيروت،ط٢، ١٩٨٨.

٧٨) ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي:

- شرح جمل الزجاجي، تحق: صاحب أبو جناح، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٩م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- المقرّب ، تحق : أحمد الجواري، وعبد الله الجبّوري، مطبعة العـاني، بغـداد ط١، ١٣٩١هـ .
- الممتع في التصريف ، تحق: د. فخر الدين قباوة ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٩م .

٧٩) العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين:

- إعراب القراءات الشواذ، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٦م
- التبيـان فـي إعـراب القـرآن، تحـق:علـي البجـاوي،دار إحيـاء الكتـب العربية،القاهرة،١٩٧٦.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين و الكوفيين، تحق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١ ، ١٤٠٦هـ.
- اللباب في علل البناء و الإعراب، غازي مختار طليمـات، دار الفكـر، دمـشق، ط١،١٩٩٥ .
- مسائل خلافية في النّحو، تحق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيـروت وحلب، ط (١) ١٤١٢هـ.

٨٠) أبو علي الشلوبين : عمر بن محمد:

- التوطئة، ،تحق: يوسف المطوع ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٨١ م.

٨١) أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد:

- الحجة للقراء السبعة، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مـصطفى الهنـداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- المسائل الحلبيات، تحق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٨٢) علي النجدي ناصف، سيبويه:

- إمام النحاة،عالم الكتب، بيروت،ط٢ ،١٩٧٩م.

٨٣) أبو عمرو الداني: عثمان بن سعيد بن عثمان:

- التيسير في القراءات السبع، دار الكتاب العربي، بيروت،ط٢ ، ١٩٨٤.

٨٤) د . العمري: حسين بن عبد الله:

- الإمام الشوكاني رائد عصره ، دار الفكر المعاصر ، بيروت، ط١، ١٩٩٠.

٨٥) د . الغماري: محمد حسن:

- الإمام الشوكاني مفسرا ، دار الشروق ، جدة ، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨١م.

٨٦) الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد:

- معاني القرآن، تحق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة ،١٩٥٥م.

٨٧) ابن فلاح اليمني: أبو الخير تقي الدين منصور:

- المغني في النحو، تحق: د.عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١،١٩٩٩م.

٨٨) القالي: أبو علي إسماعيل بن القاسم:

- ذيل الأمالي والنوادر، مراجعة : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، دار الجيل ، ط٢ ، ١٩٨٧م.

٨٩) القرطبي :أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الجامع لأحكام القرآن ، تحق : هشام سمير البخاري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م .

٩٠) القزاز القيرواني، أبو عبد الله محمد التميمي:

- ضرائر الشعر أو(كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة) تحق: د. محمد زغلول سلام و د. محمد هدارة،منشأة المعارف، الإسكندرية، د. ت.

٩١) القنوجي: أبو الطيب محمد صديق حسن:

- أبجد العلوم ، تحق : عبد الجبار زكار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٨م.

٩٢) ابن القواس : أبو الفضل عبد العزيز الموصلي:

- شرح ألفيّة ابن معطي، تحق : د . علي موسى الشوملي ، مكتبة الخانجي ، الرياض ، ط١، ١٤٠٥هـ .

٩٣) القيسي: أبو محمد مكي بن أبي طالب:

- مشكل إعراب القرآن ، تحق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ ،١٤٠٥هـ.

٩٤) الكتاني : عبد الحي بن عبد الكبير:

- فهرس الفهارس ، تحق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ،ط٢ ، ١٩٨٢م.

٩٥) الكتاني : محمد بن جعفر:

- الرسالة المستطرفة ، تحق : محمد الزمزمي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٨٦م.

٩٦) د . كحالة : عمر رضا:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- معجم المؤلفين ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٩٩٣م.

٩٧) كيلكلدي: صلاح الدين أبو سعيد العلائي الدمشقي:

- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١ ، ١٩٩٠.

٩٨) ابن مالك :محمد بن عبد الله:

- إيجاز التعريف في علم التصريف، تحق: محمد المهدي عبد الحي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعوديةط١ ،٢٠٠٢م.
- شرح التسهيل، تحق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ٢٠٠١م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، تحق: عدنان عبد الرحمن الدوري ، بغداد ، مطبعة العاني ، ط١ ، ١٩٧٧م.
- شرح الكافية الشافية ، تحق: عبد المنعم هريدي ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، د،ت .

٩٩) الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد:

- النكت و العيون ، مراجعة السيد عبد المقصود حسب الله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢م.

١٠٠) المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد:

- الكامل في اللغة و الأدب ، تحق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٧م.
- المقتضب ،تحق:محمد عبد الخالق، عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٠١) المجاشعي: أبو الحسن علي بن فضال:

- شرح عيون الإعراب،تحق:د.حنا بن جميل حداد،مؤسسة حمادة،إربد-الأردن،ط١، ٢٠٠٧م.

١٠٢) ابن مجاهد : أحمد بن موسى التميمي:

- السبعة في القراءات، تحق : د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة،ط٢ ، ١٤٠٠هـ.

١٠٣) مجمع اللغة العربية بالقاهرة:

- المعجم الوسيط، ط ٢ ، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢ م.

١٠٤) د. محيسن: محمد سالم:

- المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.

١٠٥) المخزومي:عمر بن أبي ربيعة:

- الديوان، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة ،مصر، ط١، ١٩٥٢م.

١٠٦) المرادي: الحسن بن قاسم:

- الجنى الداني في حروف المعاني، تحق: د.فخر الدين قباوه و الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت،ط١ ،١٩٨٣م.

١٠٧) المرزوقي : أبو علي، أحمد بن محمد:

- شرح ديوان الحماسة ، نشره : أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط١ ، ١٩٥٣م.

١٠٨) ابن مضاء القرطبي: أحمد بن عبد الرحمن:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الرد على النحاة ، تحق : د شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، د . ت .

١٠٩) ابن مقبل: تميم:

- الديوان، تحق: د.عزت حسن، إحياء التراث، دمشق ١٣٨١ هـ.

١١٠) د . أبو المكارم : علي:

- أصول التفكير النحوي عند العرب ، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا ١٩٧٣.

١١١) د. الموسى: نهاد:

- حاشية على الاستشراق المعاصر،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ،ط١ ، ١٩٨٠م.

١١٢) الميداني:أحمد بن محمد:

- مجمع الأمثال، تحق: محمد محيي الدين ، دار المعرفة ، بيروت .

١١٣) النحاس: أحمد بن محمد:

- إعراب القرآن، تحق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية،ط٣، ١٩٨٨م.

- معاني القرآن، تحق: الشيخ محمد علي الصابوني، مطبوعات جامعة أم القرى، السعودية، ط١، ١٩٨٨

١١٤) د. نحلة: محمود أحمد:

- أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، ٢٠٠٤م.

١١٥) د . نومسوك : عبد الله:

- منهج الإمام الشوكاني في العقيدة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٤ م.

١١٦) الهروي: أبو الحسن علي بن محمد النحوي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- الأزهيّة في علم الحروف، تحق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ.

١١٧) الهروي: أبو سهل محمد بن علي بن محمد النحوي:

- إسفارالفصيح، تحق:أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

١١٨) ابن هشام الأنصاري : عبد الله بن يوسف:

- أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك، تحق:محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.
- شرح شذور الذهب، تحق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع،دمشق، ط١، ١٩٨٤م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١١، ١٣٨٣هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحق : مازن المبارك ، دار الفكر ، بيروت ، ط٦ ، ١٩٨٥.

١١٩) الوطواط : محمد بن إبراهيم الأنصاري الكتبي:

- غرر الخصائص الواضحة و عرر النقائص الفاضحة ، مطبعة بولاق ، مصر ، ط٢ ، ١٢٩٩هـ .

١٢٠) ياقوت : أبو عبد الله بن عبد الله الحموي:

- معجم الأدباء ، تحق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ط١، بيروت، ١٩٩٣م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١٢١) ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي:

- شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

ثانيا- الدوريات

١. د. الأسعد: عبد الكريم بن محمد ، الأخفش الأوسط أمقلد هو أم مجدد ؟ مجلة البحوث الإسلامية ، السعودية ، العدد : ٣٨ ، ١٤١٣ هـ.

٢. د . الدايل : عبد الله بن حمد (أرأيت و فروعه)،مجلة جامعة أم القرى ، العدد : ٢٣ ، مكة المكرمة ، شوال ، ١٤٢٢ هـ.

٣. د. عبد الله :محمد علي ،القراءات القرآنية و موقف المفسرين منها، مجلة البحوث الإسلامية، العدد:٣٥، ١٤١٣هـ.

ثالثا- الرسائل العلمية:

١) البلوشي: سالم بن عبد الله، حروف الجر بين النحاة و المفسرين، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة عدن، اليمن،٢٠٠٣م.

٢) عيسى: فارس محمد، النفي اللغوي، بين الدلالة و التركيب في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن،١٩٨٤م.

٣) القريات: ماجد شتيوي ، أساليب تعريف المصطلح النحوي،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب و العلوم، جامعة آل البيت،الأردن، ٢٠٠٢م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Imam *al-Shawkani* as a Grammarian through his Work "*Fathelqadeer*"

By

Majed Shtaiwi Al-Qrayat

Supervisor

Prof. Dr. Hanna Jamil Hadad

ABSTRACT

This study consists of an introduction, prelude, three chapters and a conclusion. The introduction included study objectives and methodology followed to achieve them as well as the research design and organization. The prelude was biography of Imam *al-Shawkani* in terms of sheikhs, disciples, and works.

Chapter one addressed over three sections the grammatical thought of Imam *al-Shawkani*, grammarian school, background culture, sources of grammar like audible, unanimity, analogy, and *Istishab*.

Chapter two demonstrated grammatical and morphological views in "*Fathelqadeer*" in two sections: the first dealt with grammatical and morphological views in which Imam *al-Shawakani* followed the Arabic linguists. However, the second discussed arguments in which deviated from the Arabic linguists.

Chapter three dealt with the Koranic readings as cited in "*Fathelqadeer*" was divided into three sections. Section one presented the attitude of Imam *al-Shawkani* from the readings; the second demonstrated *al-Shawkani*'s selective approach; whereas section was a grammatical and morphological study of the Koranic readings.

The conclusion demonstrated results from the current stdy and recommendations followed by a list of resources and references and English abstract.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University